وزارة التعليـــــم العـــــالـــي و البحـــــث العلمـــــي
جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:..... السنة الجامعية :2019/2018

قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

المنتجات الإسلامية كآلية لإحتواء الاقتصاد الموازي في الجزائر للفترة (2010 - 2018)

- مع الإشارة إلى بنك السلام الجزائر -

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشـراف:

د. نـــوري سميـــحة

من إعداد الطالـــبتين:

- سالـم كـور أمينـة
- بومـــزين نيســـام

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل دور البنوك الإسلامية من خلال منتجاتها الموجهة لفئات ناشطة في الاقتصاد الموازي، لإمكانية احتوائه خلال الفترة الممتدة من (2010-2018)، مع توضيح أسباب الاقتصاد الموازي في الجزائر، وهذا لإيجاد حلول كفيلة لاستقطاب هذه الكتلة النقدية، وإسقاط الواقع النظري على التطبيقي من خلال بنك السلام الجزائر، وذلك عن طريق أهم نشاطاته ومختلف المنتجات الإسلامية التي يطرحها، وتطور حجم الودائع لجذب عملاء من الاقتصاد الموازي.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن الاقتصاد الموازي يخرج عن الإطار القانوني للدولة تمارس فيه جميع الأنشطة المتواجدة في السوق الرسمية، والجزائر تواجه صعوبة التحكم فيه رغم كل مجهوداتها، وأن امتصاص الكتلة النقدية عن طريق الإيداع يقلص من حجم الاقتصاد الموازي ومن ثم تقديمها على شكل قروض يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الحقيقي من خلال بنك السلام الجزائر، ووجوده كمؤسسة بنكية ثانية تعمل وفقا للشريعة الإسلامية، لا تستطيع امتصاص الكتلة النقدية خارج الدائرة البنكية نظرا لقلة البنوك من جهة وقلة فروعها من جهة أخرى، بالإضافة إلى ضعف التواصل بين البنك والفئة النشيطة داخل الاقتصاد الموازي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الموازي، الأسواق الموازية، البنوك الإسلامية، المنتجات الإسلامية، بنك السلام الجزائر.

Résumé

L'objectif de l'étude est d'analyser le rôle des banques islamiques à travers leurs produits destinés aux agents actifs de l'économie parallèle, la possibilité de les contenir au cours de la période (2010-2018) et de clarifier les raisons de l'économie parallèle en Algérie afin de trouver des solutions permettant d'attirer cette masse monétaire. À travers Al Salam Bank Algeria, d'après ses activités les plus importantes et les différents produits islamiques qu'elle propose, et par l'extension des dépôts pour attirer les clients de l'économie parallèle.

L'étude a abouti à un certain nombre de résultats, dont le plus important est que l'économie parallèle dévie du cadre juridique de l'État dans lequel toutes les activités exercées sur le marché l'égale est exercé. L'Algérie doit faire face à la difficulté de la contrôler malgré tous ses efforts. Sous la forme de prêts destinés à augmenter la taille de l'économie réelle par le biais d'Al Salam Bank Algeria, et son existence en tant que deuxième établissement bancaire opérant conformément au droit islamique, ne peuvent pas absorber la masse de liquidités hors du cercle bancaire en raison de l'insuffisance bancaire et succursales, Pour la catégorie active de la Banque dans l'économie parallèle.

Mots clés: Economie **P**arallèle, **M**archés **P**arallèles, **B**anque **I**slamique, **P**roduits **I**slamiques, **A**lsalem **B**ank **A**lgeria.

الإهداء

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

أولا أشكر الله الذي وفقني في هذا العمل المتواضع

وأتقدم بإهدائه إلى:

اللذان رافقني دعائهما في كل المشاق والمحن فتيسرت لي المصائب وأضيئت لي المسالك،

الوالدين الكريمين حفظهما الله، وأطال الله في عمرهما.

الذين تقاسمت معهم الحياة،

أختي فاطمة الزهراء وأخويا عبد الرزاق وآدم

جعلهم الله سندي المعين.

كل أفراد العائلة والأقارب.

من شاركني العمل رفيقة الدرب نيسام

روح الأستاذ الفاضل: "جدايدية حميد " ألفه رحمة ونور عليه.

أساتذتي الكرام، كل من علمني حرفا.

أصدقائي الذين أكن لهم كل الاحترام والتقدير.

وفي الأخير أسأل الله أن يطيل عمري حتى أرد لهم جميلهم هذا.

فشكرا لكم.

والحمد لله الذي أوزعني أن أقدر ما سخر لي.

أمينة

الإهداء

الحمد لله حمدا كثيرا وله الشكر بكرة وأصيلا

أهدي عملي المتواضع إلى:

والدي الغاليين أطال الله في عمرهما، ورزقني برهما وحسن صحبتهما، ورد شيء

من جميل عطائهما.

أغلى ما أملك أختي هديل وهاجر، وأخواي حسام وباسم

ابن أخي وسيم

من شاركني هذا العمل أمينة أدامك الله أختا وصديقة

كل من ربطتني بهم صلة الأخوة والصداقة

كل أساتذة جامعة الطارف.

نيسام

شكـــر وعـرفـــان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعلمون خبير﴾

صدق الله العظيم

نشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل وأنعمنا بالعقل والعلم، وأكرمنا بالتقوى

وأمدنا بالعزيمة والإرادة

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة

"نوري سميحة " لقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى نصائحها وملاحظاتها القيمة

وتوجيهاتها الدائمة جعلها الله في ميزان الحسنات

كما نشكر كل من قدم لنا المساعدة من قريب أو بعيد

في سبيل إنجاز هذا العمل

كل الشكر لأساتذتنا الكرام الذين رافقون طيلة مشوارنا الدراسي

وساهموا في تنمية مواهبنا في مجال العلم

الشكر المسبق لأعضاء اللجنة الموقرة

حفظ الله الجميع وجزاهم خير الجزاء

وفي الأخير نسأل الله أن يزيدنا

علما وينفعنا بما علمنا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم (2-01)	التدرج السلمي للأنشطة داخل السوق الموازية	(41)
شكل رقم (3-01)	الخطوات العملية لصيغة المرابحة	(67)
شكل رقم (3-02)	الخطوات العملية لصيغة الإجارة	(68)
شكل رقم (3-03)	الخطوات العملية لصيغة الاستصناع	(69)
شكل رقم (3-04)	الخطوات العملية لصيغة البيع بالتقسيط	(70)
شكل رقم (3-05)	الخطوات العملية لصيغة السلم	(71)
شكل رقم (3-06)	الخطوات العملية لصيغة المشاركة	(72)
شكل رقم (3-07)	الخطوات العملية لصيغة المضاربة	(73)
شكل رقم (3-08)	الخطوات العملية لصيغة البيع الأجل	(74)
شكل رقم (3-09)	تطور إجمالي ودائع بنك السلام الجزائر للفترة (2011-2017)	(79)
شكل رقم (3-10)	تطور حجم تمويل بنك السلام الجزائر للفترة (2011-2017)	(80)

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (1-01)	الفرق بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي	(12)
الجدول رقم (3-01)	تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (2010-2017)	(52)
الجدول رقم (3-02)	تطور إجمالي ودائع بنك السلام الجزائر للفترة (2011-2017)	(78)
الجدول رقم (3-03)	تطور حجم تمويل بنك السلام الجزائر للفترة (2011-2017)	(80)

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
الملحق رقم (01)	الفرق بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي من منظور بنك السلام	(100)
الملحق رقم (02)	منتجات بنك السلام نموذج عن الودائع (دفتر الاستثمار هديتي)	(101)
الملحق رقم (03)	الامتيازات الممنوحة مقابل دفتر الاستثمار أمنيتي	(102)
الملحق رقم (04)	منتجات بنك السلام نموذج التمويل العقاري (دار السلام للاستئجار)	(103)

الفهرس

المحتوى	الصفحة
ملخص	(i)
Résumé	(ii)
إهداء	(iii-iv)
شكر وعرفان	(v)
قائمة الأشكال	(vi)
قائمة الجداول	(vii)
قائمة الملاحق	(viii)
فهرس المحتويات	(ix-xii)
المقدمة	(01-06)
الفصل الأول: مدخل نظري لتحليل مبادئ نشاط البنوك الإسلامية	(07)
تمهيد	(08)
المبحث الأول: الاقتصاد الإسلامي مبادئ وأساسيات	(09)
المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي ومبادئه	(09)
أولا: تعريف الاقتصاد الإسلامي	(09)
ثانيا: مبادئ الاقتصاد الإسلامي	(10)
المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الإسلامي	(12)
المطلب الثالث: أهداف الاقتصاد الإسلامي	(13)
المبحث الثاني: البنوك الإسلامية وفق الشريعة عرض تحليلي	(15)
المطلب الأول: تعريف وخصائص البنوك الإسلامية	(15)
أولا: تعريف البنوك الإسلامية	(15)
ثانيا: خصائص البنوك الإسلامية	(16)
المطلب الثاني: أهداف وأهمية البنوك الإسلامية	(17)
أولا: أهداف البنوك الإسلامية	(17)
ثانيا: أهمية البنوك الإسلامية	(17)

المطلب الثالث: أسس عمل البنوك الإسلامية	(18)
المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي خصائص وأنواع	(21)
المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامية التشاركية	(21)
أولا: صيغة المضاربة	(21)
ثانيا: صيغة المشاركة	(21)
المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامية التأجيرية	(22)
أولا: صيغة الإجارة	(22)
ثانيا: صيغة الاستصناع	(23)
المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي التجاري	(24)
أولا: صيغة المرابحة	(24)
ثانيا: صيغة السلم	(24)
خلاصة الفصل	(26)
الفصل الثاني: واقع الاقتصاد والأسواق الموازية دراسة نظرية	(27)
تمهيد	(28)
المبحث الأول: أساسيات حول الاقتصاد الموازي	(29)
المطلب الأول: نشأة ومفهوم الاقتصاد الموازي	(29)
أولا: نشأة وتطور الاقتصاد الموازي	(29)
ثانيا: تعريف الاقتصاد الموازي	(30)
المطلب الثاني: العوامل المساعدة على تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي ومظاهره	(31)
أولا: عوامل تنامي الاقتصاد الموازي	(31)
ثانيا: المظاهر المحيطة بالاقتصاد الموازي	(33)
المطلب الثالث: خصائص وأشكال الاقتصاد الموازي وآثاره	(34)
أولا: خصائص الاقتصاد الموازي	(34)
ثانيا: أشكال الاقتصاد الموازي	(35)
ثالثا: الظواهر الصحية والغير الصحية للاقتصاد الموازي	(36)
المبحث الثاني: خصائص الأسواق الموازية ودورها	(37)
المطلب الأول: تعريف الأسواق الموازية وخصائصها	(37)
أولا: تعريف الأسواق الموازية	(37)

ثانيا: خصائص الأسواق الموازية	(38)
المطلب الثاني: أسباب ظهور الأسواق الموازية	(38)
المطلب الثالث: القطاعات المستقطبة للسوق الموازي	(39)
أولا: السوق الموازي للسلع والخدمات	(40)
ثانيا: السوق النقدي الموازي	(40)
ثالثا: سوق العمل الموازي	(40)
المبحث الثالث: تأثير الاقتصاد الموازي على الاقتصاد والأسواق الرسمية وأثر التدخل الحكومي	(41)
المطلب الأول: تأثير الاقتصاد الموازي على سوق السلع والخدمات وأثر التدخل الحكومي	(41)
أولا: أثر الاقتصاد الموازي على سوق السلع والخدمات	(41)
ثانيا: التدخل الحكومي في سوق السلع والخدمات	(42)
المطلب الثاني: أثر الاقتصاد الموازي على سوق النقد وأثر التدخل الحكومي	(43)
أولا: أثر الاقتصاد الموازي على سوق الصرف	(43)
ثانيا: التدخل الحكومي في سوق النقد	(44)
المطلب الثالث: أثر الاقتصاد الموازي على سوق العمل والتدخل الحكومي فيه	(45)
أولا: أثر الاقتصاد الموازي على سوق العمل	(45)
ثانيا: التدخل الحكومي في سوق العمل	(46)
خلاصة الفصل	(47)
الفصل الثالث: دراسة جذب الاقتصاد الموازي في الجزائر عن طريق منتجات إسلامية لبنك السلام	(48)
تمهيد	(49)
المبحث الأول: نشأة وتطور الاقتصاد الموازي في الجزائر	(50)
المطلب الأول: أسباب نمو وتغلغل الاقتصاد الموازي في الجزائر	(50)
المطلب الثاني: مظاهر الاقتصاد الموازي في الجزائر وحجمه من خلال القطاعات الاقتصادية	(54)
المطلب الثالث: آثار الاقتصاد الموازي في الجزائر	(58)
أولا: الآثار السلبية للاقتصاد الموازي في الجزائر	(58)
ثانيا: الآثار الايجابية للاقتصاد الموازي في الجزائر	(58)
المبحث الثاني: المنتجات الإسلامية كآلية لاستهداف شرائح ناشطة في الاقتصاد الموازي	(59)

الجزائري	
المطلب الأول: شروط البنك المركزي على البنوك الإسلامية النشطة في الجزائر	(59)
المطلب الثاني: مجهودات الدولة الجزائرية في مجال البنوك الإسلامية	(59)
المطلب الثالث: الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل الحد من الاقتصاد الموازي في الجزائر	(62)
المبحث الثالث: منتجات بنك السلام كنموذج عن البنوك الإسلامية الجزائرية	(64)
المطلب الأول: بنك السلام وأهم نشاطاته	(64)
أولا: تقديم بنك السلام	(64)
ثانيا: نشاطات بنك السلام	(64)
المطلب الثاني: الصيغ التمويلية لبنك السلام وخدماته	(66)
أولا: الصيغ التمويلية لبنك السلام	(66)
ثانيا: خدمات بنك السلام	(74)
المطلب الثالث: تطور حجم الودائع والقروض وتحليلها في بنك السلام الجزائر	(78)
أولا: تطور حجم الودائع في بنك السلام الجزائر	(78)
ثانيا: تطور حجم التمويل في بنك السلام الجزائر	(80)
ثالثا: تحليل تطور الودائع والقروض في بنك السلام الجزائر للفترة 2012-2018	(81)
خلاصة الفصل	(85)
الخاتمة	(87)
قائمة المراجع	(92)
الملاحق	(100)

المقـــــــدمة

يعتبر الاقتصاد الموازي ظاهرة عالمية أثارت جدلا واهتماما كبيرا منذ زمن بعيد، حيث أنها مست جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية منها، إذ تواجه العديد منها ظاهرة انحراف أنشطتها الاقتصادية عن مسارها الصحيح نحو قنوات غير ظاهرة للإدارة الاقتصادية.

أخذ الاقتصاد الموازي منحى متزايد من سنة لأخرى رغم الجهود التي تبذلها حكومات الدول لمواجهته، ويعبر هذا الأخير عن الأنشطة التي تتم في إطار غير قانوني وتدر مداخيلا ذات مصادر مشبوهة.

تعتبر البنوك من المؤسسات المالية الحيوية التي تمثل همزة وصل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، كما تؤدي دورا فعالا في إنعاش الاقتصاد الوطني واستمرار أنشطته، وذلك من خلال دورها كوسيط نقدي يقوم بتعبئة المدخرات وتمويل أصحاب العجز، وتجعل من السيولة أداة داخل القنوات الرسمية.

إن البنوك الإسلامية مؤسسات اقتصادية تهدف إلى تيسير تداول الأموال واستثمارها في ظل مبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية، نشأت لتلبية رغبة المجتمعات الإسلامية لإيجاد صيغة للتعامل البنكي بعيدا عن الربا ومعدل الفائدة، وتعتبر هذه الأخيرة التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي.

شهدت البنوك الإسلامية انتشارا واسعا عبر أرجاء العالم، حيث حققت نجاحا وأرباحا ملموسة من خلال تقديم منتجات بنكية إسلامية لكل الزبائن والمتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين وتمكنت من استقطابهم، وهو ما جعل منها مؤشرا دالا على نموها وتطورها بالرغم من تجربتها القصيرة في ظل المنافسة القوية للبنوك التقليدية.

ولأن الجزائر أحد الدول التي مستها ظاهرة الاقتصاد الموازي، وتطورت بشكل سريع خاصة في الآونة الأخيرة، حيث قامت السلطات الجزائرية بمجهودات معتبرة للتقليل من انتشار الأنشطة الموازية، وذلك من خلال محاولة السيطرة على الظواهر المحيطة بالاقتصاد الموازي، فكانت الرؤية مصوبة نحو الإقرار بمنتجات إسلامية تتعامل بها البنوك الإسلامية النشطة في الجزائر، لاستقطاب العملاء في إيداع أموالهم بطريقة شرعية وفقا للمبادئ الإسلامية، وإعادة الكتلة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد الموازي إلى الدائرة البنكية.

❖ إشكالية الدراسة

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن للبنوك الإسلامية من خلال منتجات موجهة لفئات ناشطة في الاقتصاد الموازي الجزائري من احتوائه؟

ولإبراز معالم الإشكالية الرئيسية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى فعالية جهود الدولة في مواجهة الاقتصاد الموازي؟

2– إلى أي مدى تشكل المنتجات الإسلامية في البنوك الإسلامية الجزائرية حلا فعالا لاحتواء الاقتصاد الموازي في الجزائر؟

3– هل يمكن الإقرار بالمنتجات الإسلامية كبديل يناسب ثقافة العميل الجزائري؟

❖ فرضيات الدراسة

على ضوء السؤال الرئيسي ومن أجل الإجابة على الأسئلة الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

1– احتواء الاقتصاد الموازي بالمنتجات البنكية الإسلامية يستوجب توفير البنى التحتية لهذا النوع من البنوك في أماكن تركز نشاط الأسواق الموازية؛

2– عجزت الحكومة الجزائرية على مواجهة الاقتصاد الموازي بآليات الرقابة والضبط التقليدية؛

3– تناسب الآليات المالية والممثلة في منتجات بنك السلام الجزائر، ثقافة العميل الجزائري الناشط في الاقتصاد الموازي.

❖ أهمية الدراسة

إنّ موضوع المنتجات الإسلامية كآلية لاحتواء الاقتصاد الموازي من المواضيع التي تعاني المكتبة الجزائرية من شحّها فالبحوث والدراسات العلمية في هذا المجال تكاد تكون منعدمة، إذ لم يلق الموضوع حتى الآن ما يستحقه من اهتمام من جانب الباحثين والدارسين؛

- تفاقم ظاهرة الاقتصاد الموازي وتأثيراتها على الاقتصاد الرسمي؛
- أهمية المنتجات الإسلامية باعتبارها أداة فعالة قادرة على جذب الكتلة النقدية لإخراجها من دائرة الاقتصاد الموازي؛
- تتناول الدراسة موضوعا اقتصاديا هاما، من خلال البحث في تأثير المنتجات الإسلامية على الأسواق الموازية وذلك لاستشراف آفاق المستقبل؛
- تطور وتوسع الاقتصاد الإسلامي وازدياد الحاجة إلى وجود بنوك تعمل دون ربا، وبالتالي فإن أهمية الدراسة تكمن في محاولة فهم وتحليل والتعمق في هذه الظاهرة؛
- يعد موضوع المنتجات البنكية الإسلامية من المواضيع الهامة في المجال البنكي في الوقت الراهن.

❖ أهداف الدراسة

- السعي للوقوف على أهم الآثار الناتجة عن الاقتصاد الموازي وكيفية معالجتها عن طريق المنتجات الإسلامية للجزائر خلال الفترة الممتدة من (2010-2018)؛
- تسليط الضوء على البنوك الإسلامية لما لها من أهمية بالغة، وذلك من خلال الوقوف تحديدا على خصائصها وأهم منتجاتها الإسلامية، ومعرفة مدى فعاليتها في معالجة ظاهرة الاقتصاد الموازي؛

- بيان أهمية المنتجات الإسلامية وتفعيل نشاطها في البنوك الإسلامية خاصة والبنوك العمومية عامة؛
- توضيح أسباب الاقتصاد الموازي في الجزائر، وإيجاد حلول كفيلة لاستقطاب الكتلة النقدية واحتوائه عن طريق المنتجات الإسلامية؛
- إسقاط الواقع النظري على الواقع التطبيقي من خلال بنك السلام الجزائر، وذلك عن طريق أهم نشاطاته ومختلف المنتجات الإسلامية التي يقدمها، وتطور حجم الودائع في استقطاب زبائنه من الاقتصاد الموازي.

❖ حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** تم اختيار الجزائر لدراسة أثر المنتجات الإسلامية للتخفيف من حدة الاقتصاد الموازي، وتم الاعتماد على بنك السلام الجزائر كنموذج عن البنوك الإسلامية النشطة في الجزائر؛
- **الحدود الزمنية:** تم اختيار الفترة من (2010-2018)، نظرا للتطورات السريعة للاقتصاد الجزائري.

❖ أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة دوافع كانت وراء اختيار هذا الموضوع، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي.

- **الأسباب الذاتية**

✓ تتمثل في الميول الشخصي والرغبة في دراسة هذا الموضوع الحيوي؛

✓ أنّ هذا الموضوع يندرج ضمن التخصص؛

✓ موضوع حديث لم يتم التطرق له من قبل من حيث دراسة المتغيرين المنتجات الإسلامية والاقتصاد الموازي مع بعض.

- **الأسباب الموضوعية**

✓ إثراء مجال البحث في المواضيع ذات الصلة بمجال التمويل الإسلامي والاقتصاد الموازي؛

✓ إن موضوع الاقتصاد الموازي ظاهرة عالمية تتميز بالتزايد المستمر؛

✓ أهمية الموضوع نظرا لحداثته.

❖ المنهج المتبع في الدراسة

تماشيا مع طبيعة موضوع الدراسة وتبعا لمتطلبات هذا العمل البحثي، وقصد الإلمام بجوانب الدراسة واختبار الفرضيات الموضوعة، فقد تعددت المناهج المتبعة في معالجة هذا الموضوع.

- حيث تم إتباع المنهج الوصفي عند عرض الاقتصاد الموازي وكذلك المنتجات الإسلامية وأهميته من الجانب النظري، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لدراسة الحالة التي اعتمدنا عليها في الجانب التطبيقي، باختيار بنك السلام الجزائر،

وباستخدام مجموعة من الأدوات المنهجية كالمعلومات والإحصائيات المتوفرة على المواقع الالكترونية الرسمية لبنك السلام الجزائر، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري للفترة الممتدة من (2010-2018).

❖ **صعوبات الدراسة**

كأي بحث علمي واجه انجاز هذا العمل المتواضع بعض الصعوبات يمكن إيجازها فيما يلي:

- قلة المراجع التي تدرس هذا الموضوع، خاصة المتعلقة بالاقتصاد الموازي عامة والأسواق الموازية خاصة؛
- نقص الإحصائيات في المصادر الرسمية المتعلقة بالاقتصاد الموازي، وإن وجدت فهي لا تتماشى مع الفترة محل الدراسة؛
- عدم اعتماد المنتجات الإسلامية في الجزائر وبشكل موسع.

❖ **أدوات الدراسة**

تم الاعتماد في انجاز هذه الدراسة على مجموعة من المراجع التي تتعلق بالجانب النظري والتطبيقي، وتتمثل في:

- الكتب، أطروحات دكتوراه، رسائل ماجيستر، المجلات، والملتقيات والمؤتمرات؛
- التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر المتاحة على الموقع الالكتروني الخاص بها؛
- التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصائيات الجزائري، لبنك الجزائر، مديرية الضرائب، وزارة التجارة المتاحة على الموقع الالكتروني الخاص بها؛
- الجريدة الرسمية الجزائرية.

❖ **الدراسات السابقة**

بعد الاطلاع على عدد من الدراسات والأبحاث حول موضوع الدراسة للإثراء المعرفي والوقوف على مقدار تطور الظاهرة المراد دراستها، فإنّه يمكن إبراز أهم هذه الدراسات كما يلي:

- **الدراسة الأولى: توهامي محمد رضا، (2018): دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقات المختلفة للاقتصاد الخفي مع الظواهر المحيطة به، وتحديد هيكل ومكونات الاقتصاد الخفي في الجزائر والآثار الناجمة عنه، حيث كانت أهم النتائج التي توصلت إليها أن الاقتصاد الخفي ظاهرة عالمية تعاني منها معظم الدول، تستحق المزيد من الاهتمام وذلك نظرا لأسباب انتشاره، وتوصلت أيضا إلى أن الجزائر بذلت العديد من المجهودات لمكافحة هذه الظاهرة من خلال إصدار اللوائح والقوانين من أجل استقطاب الأنشطة الاقتصادية إلا أنها لم تكن فعالة.

- **الدراسة الثالثة: محمد أمين مازون، (2018): الأدوات التمويلية في المصارف الإسلامية الجزائرية (مصرفي السلام والبركة أنموذجا)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جوان 2018.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد صيغ التمويل الإسلامية في البنوك الإسلامية الجزائرية، من خلال المنتجات التي يقدمها مصرفي السلام والبركة وبيان الجانب الشرعي والتمويلي من اعتماد هذه الصيغ، كما تهدف أيضا إلى دراسة تحليلية لبيان تطور نسب تمويل العملاء من قبل هذين المصرفين. حيث كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي على الرغم من إنشاء مصرفي السلام والبركة إلا أن هذا النوع من البنوك لم يتعد الاثنين، رغم نسبة نمو القطاع المرتفعة، أمر يمكن إيعازه إلى عدم تضمين قانون النقد والقرض المعاملات المالية الإسلامية ما حد من فرص تواجد هذا النوع من البنوك في الجزائر، توصلت أيضا إلى أن مصرفي السلام والبركة يوفران العديد من الصيغ التمويلية التي لم تكن معروفة في البنوك التقليدية الجزائرية.

- **الدراسة الثانية: بورعدة حورية، (2014): الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (دراسة سوق الصرف الموازي)، مذكرة ماجستر في الاقتصاد الدولي، المدرسة الدكترالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل والأسباب الدافعة لانتشار الاقتصاد الموازي، حجمه، مظاهره، كيفية الحد منه، ووضعية الصرف الموازي في الجزائر، حيث كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن رغم المجهودات المبذولة من أجل القضاء على الاقتصاد الموازي إلا أن هذه الظاهرة لا تزال منتشرة وهذا نظرا لعدم توفير البديل لهؤلاء الناشطين في الإطار الغير رسمي، وتوصلت أيضا إلى أن السوق الموازية للصرف تظل مصدرا لتوفير العملة الصعبة كون أن الحكومة الجزائرية عجزت عن إقامة مكاتب صرف رسمية، ومنه يظهر أن انتشار الاقتصاد الموازي يعود إلى عدة عوامل بقدر ما هي متكاملة في تأثيرها بقدر ما تتفرع من مشكل واحد وهو غياب ثقافة المواطنة لدى المسؤول الجزائري بالإضافة إلى غياب ثقافة تسييرية مدروسة.

❖ **ما يميّز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة**

يمكن توضيح ما يميّز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة من خلال النقاط التالية:

✓ إن الدراسات السابقة تناولت الاقتصاد الموازي من جانب سوق الصرف الموازي، بينما دراستنا فشملت جميع الأسواق الموازية النشطة في الاقتصاد الموازي؛

✓ إن الدراسات السابقة عالجت ظاهرة الاقتصاد الموازي عن طريق اللوائح والقوانين التي فرضتها الحكومة الجزائرية، بينما دراستنا عالجتها من منظور إسلامي عن طريق المنتجات الإسلامية في البنوك الإسلامية؛

✓ تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من خلال المتغيرات التي أخذت محل الدراسة، والمتمثلة في المنتجات الإسلامية والاقتصاد الموازي.

❖ **تقسيمات الدراسة**

للتمكن من الوصول لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، وللإجابة على مختلف التساؤلات التي تم طرحها في نطاق إشكالية الدراسة، تم تقسيم هذا العمل البحثي إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول تم فيه تقديم مدخل نظري لتحليل مبادئ نشاط البنوك الإسلامية، والذي قسّم بدوره إلى ثلاث مباحث حيث تم في المبحث الأول تناول الاقتصاد الإسلامي مبادئ وأساسيات، كما تم التطرق في المبحث الثاني للبنوك الإسلامية وفق الشريعة الإسلامية، أما المبحث الثالث فقد تم فيه التطرق الى صيغ التمويل الإسلامي خصائص وأنواع.

أما الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى واقع الاقتصاد والأسواق الموازية دراسة نظرية، والذي قسّم بدوره إلى ثلاث مباحث حيث المبحث الأول عبارة عن أساسيات حول الاقتصاد الموازي، أما المبحث الثاني فقد تم فيه تناول خصائص الأسواق الموازية ودورها، كما تم التطرق إلى تأثير الاقتصاد الموازي على الاقتصاد والأسواق الرسمية وأثر التدخل الحكومي ضمن المبحث الثالث.

الفصل الثالث تم تخصيصه لدراسة جذب الاقتصاد الموازي في الجزائر عن طريق منتجات إسلامية لبنك السلام خلال الفترة (2010-2018)، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تم في المبحث الأول التطرق إلى نشأة وتطور الاقتصاد الموازي في الجزائر، فيما تم في المبحث الثاني التطرق إلى المنتجات الإسلامية كآلية لاستهداف شرائح ناشطة في الاقتصاد الموازي الجزائري، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه للحديث عن بنك السلام الجزائر كنموذج عن البنوك الإسلامية وأهم المنتجات الإسلامية التي يقدمها.

وفي الأخير تنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن اختبار للفرضيات، وأهم النتائج التي توصل إليها ومختلف التوصيات، وبالإضافة إلى آفاق الدراسة في المستقبل.

الفصل الأول:

مدخل نظري لتحليل مبادئ نشاط البنوك الإسلامية

تمهيد

للنظام الاقتصادي الإسلامي ذاتيته المميزة والخاصة، والتي تختلف في كثير من الجوانب عن النظم الاقتصادية الوضعية سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، ولقد اختلفت الدول في مجال تطبيق النظم الاقتصادية الوضعية، إلا أنها لازالت تعاني العديد من المشكلات كالتضخم، التبعية الغذائية، المديونيات، الفوائد الربوية، الخلل النقدي والبطالة، وكل صور الفساد المالي والاقتصادي، وهي تعمل جاهدة للبحث عن النظام الاقتصادي المناسب الذي يعالج تلك المشكلات.

وبما أن البنوك حلقة تتفرع داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، ظهرت العديد من البنوك التي تعمل وفق مبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية، وما يميزها عن غيرها من البنوك التقليدية هو عدم تعاملها بمعدل الفائدة، حيث تقدم خدماتها في مختلف المجالات في دائرة الحلال بتقديم منتجات تتلائم مع النشاط الاقتصادي للأعوان الاقتصاديين.

وبغية الإلمام بأهم جوانب الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الاقتصاد الإسلامي مبادئ وأساسيات

المبحث الثاني: البنوك الإسلامية وفق الشريعة عرض تحليلي

المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي خصائص وأنواع

المبحث الأول: الاقتصاد الإسلامي مبادئ وأساسيات

يعتبر المال عصب الحياة على الأرض وأساس إعمارها وتسخيرها لإعانة الإنسان، ولقد تضمنت الشريعة الإسلامية القواعد الكلية التي تحكم نظم النشاط الاقتصادي مثل سائر الأنشطة الأخرى، كما دعت إلى الاجتهاد في تطبيق هذه القواعد، بما يتفق مع ظروف الزمان والمكان، وبذلك يجمع الاقتصاد الإسلامي بين ثبات القواعد الكلية ومرونة التطبيق من حيث الإجراءات والأساليب والأدوات.

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي ومبادئه

خضع الاقتصاد الإسلامي بكل جوانبه إلى تعاليم الشريعة الإسلامية، وهذا ما جعل منه اقتصادا يميزه عن الاقتصاد الوضعي من خلال مجموعة من المبادئ تحكمه وتضبط قوانينه.

أولا: تعريف الاقتصاد الإسلامي

قدمت العديد من التعريفات للاقتصاد الإسلامي من قبل العديد من المفكرين والاقتصاديين وسيتم عرض بعضها فيما يلي:

- ✓ "هو العلم الذي يهتم باستخراج الأصول العامة من الكتاب والسنة واجتهادات العلماء في كل زمن حول البناء الاقتصادي إنتاجا وتوزيعا واستهلاكا وسياسات اقتصادية".[1]
- ✓ "علم يعتني بقواعد النشاط الإنساني في الحصول على حاجاته المتعددة الضرورية والكمالية وعناصر الإنتاج والتداول والتوزيع وحقوق الأفراد الاقتصادية وحدود مصلحتهم تجاه مصلحة الجماعة".[2]
- ✓ " مجموعة الأصول والمبادئ الاقتصادية التي جاء بها الإسلام في نصوص القرآن والسنة، والأساليب أو الخطط العلمية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة".[3]
- ✓ "الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وأوجه تنميته".[4]
- ✓ "مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن والسنة والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر".[5]

---

[1] حمد الجنديل، إيهاب حسين، (2009): **الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ص22.

[2] ابراهيم فاضل دبو، (2008): **الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المناهج الأردن، ص16.

[3] محمد سحنون، (2006): **الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الفجر، مصر، ص199.

[4] المرجع نفسه، ص200.

[5] عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، (2009): **الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف**، الطبعة الحادية عشر، الرياض، ص18.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن **استنتاج** أن الاقتصاد الإسلامي هو الاقتصاد القائم على مجموعة من المبادئ والأسس المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه المصادر القرآن الكريم، سنة رسول الله، إجماع الفقهاء التراث الإسلامي.

ثانيا: مبادئ الاقتصاد الإسلامي

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مبادئ عامة أساسية تميزه عن باقي المذاهب الاقتصادية الأخرى نذكر منها:

1- المال مال الله والبشر مستخلفون فيه: وهي قاعدة تنص على أن كل ما يملكه الفرد في الدنيا من أموال وممتلكات فهي ملك لله سبحانه وتعالى، وأن الإنسان ما هو إلا مستخلف فيه، هذا الاستخلاف يجعل الفرد يتصرف في المال على أنه ملك لله وجب الحفاظ عليه وتنميته وعدم التعسف في استخدامه وإنفاقه، وكذلك عدم إنفاقه على ما يضر سواء بالنسبة له أو بالنسبة للغير؛[1]

2- ضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي: والمقصود من هذا المبدأ أن الإسلام فرض على المجتمع المسلم ممثلا في الدولة، من خلال ضمان ضروريات العيش للضعفاء والفقراء غير القادرين على كسب قوتهم؛[2]

3- العدالة والتوازن الاجتماعي: ويقصد بهذا المبدأ تجنب اتساع الفوارق الاجتماعية بين الأفراد قدر الإمكان، من خلال التوزيع العادل للثروة وعدم تركزها في فئة قليلة من أفراد المجتمع، مما يجنب المجتمع الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية؛[3]

4- الحرية الاقتصادية في نطاق محدود: ويعني حرية القيام بمختلف النشاطات الاقتصادية، بعيدا عن الفساد والإفساد أو استغلال القوة المادية أو السياسية؛[4]

5- ترشيد الإنفاق: وذلك بالنهي عن التبذير حيث قال تعالى **"ولا تبذر تبذيرا"** سورة البقرة الآية 188. وكذلك بالحجر على السفهاء لعدم قدرتهم على تحمل مسؤولية أموالهم، إضافة إلى النهي الشديد عن الترف والبذخ واعتبارهم جريمة في حق المجتمع.

---

[1] بوحيدر رقية، (2012): **إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطية ص ص 186-187.

[2] غسان محمود إبراهيم، منذر قحف، (2002): **الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم**، دار الفكر، دمشق، سوريا، ص ص 47-48.

[3] عماد فراح، (2014): **دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص51.

[4] غسان محمود إبراهيم، منذر قحف، المرجع سبق ذكره، ص106.

الفرق بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي

إن الانعكاسات التي أصبحت تلازم الاقتصاديات المعاصرة أدت إلى ضرورة البحث عن مبادئ وأسس أخرى أكثر عدلا وإنصافا، يقول أحد العلماء الفرنسيين البارزين في الاقتصاد: إن طريق الإنماء الاقتصادي ليس محصورا في الاقتصاد الوضعي المعروف (الاشتراكي والرأسمالي) بل هناك مذهب الاقتصاد الإسلامي، ليؤكد على القصور الذي يميز الاقتصاد الاشتراكي والرأسمالي.[1]

فالنظام الرأسمالي قام على أساس مبدأ الحرية الاقتصادية المتمثلة في حرية الاستهلاك والإنتاج والعمل، ومبدأ الملكية الخاصة أي الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، فالأفراد والمؤسسات الخاصة هم الذين يملكون النسبة الكبرى من وسائل الإنتاج.

أما النظام الاشتراكي فقد أقام نشاطه الاقتصادي على أساس أن الدولة هي المالكة لوسائل الإنتاج أي ملكية عامة في الأصل وليس للأفراد حق تملك وسائل الإنتاج إلا في حدود ضيقة، وقد ترتب على هذا أن الفرد ليس له حرية الإنتاج أو الاستثمار أو الاستهلاك لأن كافة القرارات تتخذ من قبل الدولة والأفراد هم مجرد عاملين لدى الدولة.

أما الاقتصاد الإسلامي فيرتكز على الملكية والحرية، فالإسلام قد اعترف بالحرية الاقتصادية ولكنه وضع قيودا منضبطة مقيدة بحدود الشريعة، وفي النظام الاقتصادي الإسلامي للدولة حق التدخل إما بمراقبة النشاط الاقتصادي وتصحيح بعض أوجه الخلل فيه، أو القيام ببعض الأنشطة الاقتصادية الهامة التي تقتضي المصلحة قيام الدولة بها، وهو تدخل لا ينفي حق الفرد في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وفيما يتعلق بالملكية فإن النظام الاقتصادي الإسلامي يعترف بكلا الملكيتين الخاصة والعامة ويجعل لكل منهما حدودها ومجالها وضوابطها.[2]

ويمكن تلخيص الفرق بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي في الجدول التالي:

[1] رحماني سناء، ديلمي فتيحة، (2011): **مفهوم ومنهج الاقتصاد الاشتراكي**، مداخلة مبادئ الاقتصاد الإسلامي وخصائصه، تخصص علوم تسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص1.

[2] سعد بن حمدان اللحياني، (2012): **مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، الفصل الثاني، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أم القرى، السعودية، ص8، متاح على الموقع الالكتروني: https://xmilsom.files.wordpress.com/2016/04/mabade1434-2.pdf

الجدول رقم(1-01): يوضح الفرق بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي

الاقتصاد / المبادئ	الاقتصاد الإسلامي	الاقتصاد الوضعي	
		الاقتصاد الرأسمالي	الاقتصاد الاشتراكي
من حيث الحرية الاقتصادية	حرية مقيدة بحدود الشريعة	حرية مطلقة	حرية مقيدة
من حيث الملكية	ملكية فردية وملكية عامة	ملكية فردية	ملكية عامة

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على المراجع التي تبين الفرق بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي والمذكورة سالفا.

من خلال الجدول يمكن القول أن الحرية الاقتصادية تشكل أهم أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي.

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الإسلامي

إن خصائص الاقتصاد الإسلامي التي يذكرها الباحثون كثرة ، فهي مجرد اجتهاد منهم بمحاولة تمييز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من أنظمة الاقتصاديات الأخرى، ويمكن تفصيل خصائص الاقتصاد الإسلامي فيما يلي:[1]

أولا: اقتصاد بناء

يحرم كل ما هو ضار بالفرد والمجتمع، فهو يحرم الربا والغش، ويحرم الكسب عن طريق الجريمة والبغاء، والاتجار بالخمر والمخدرات، والأصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام **"لا ضرر ولا ضرار"**. موطأ الإمام ابن مالك 745/2؛

ثانيا: ترشيد استخدام المال

الحديث في ذلك طويل ومتشعب ونكتفي بذكر وذلك على سبيل الحصر:[2]

1- الاعتدال في الإنفاق: وقد تقدم في قوله تعالى **"والذين إذا أسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً"** سورة الفرقان الآية 67، فلا إسراف، ولا تبذير، ولا بخل؛

2- عدم تمكين السفهاء من المال: فالله تعالى خلق المال ليبني به الكون والنفوس، ولذلك فإنه لا يمكن منه من لا يحسن فيه، ولذلك شرع الحجر على السفيه الذي لا يحسن التصرف بالمال؛

3- عدم استعماله لترويج الباطل: ولذلك حرم الرشوة ونحوها، فقال تعالى **"ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون"** سورة البقرة الآية 188؛

[1] حمد الجنديل، حسين إيهاب، المرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] عبد الله بن سليمان المنبع، (1995): **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى ، دار الميع للنشر والتوزيع، ص134.

4- عدم استعماله استعمالا مضراً بالغير: فلا يحل لمن ملك مذياعاً أن يعلي صوته بشكل يمنع غيره من النوم أو المذاكرة أو العمل.

ثالثا: الجمع بين الثبات والتطور

إن مهمة الثبات هو ضبط الحركة البشرية والتطورات الحيوية، مهمته وجود ميزان ثابت يرجع إليه الإنسان بكل ما يعرض له من تطورات، وبكل ما يجد في حياته من ظروف وارتباطات فيزنها بهذا الميزان الثابت ليرى أنها قريبة أو بعيدة من الحق والصواب، وعليه فإن قيمة الثبات تتمثل في وجود مقوم للفكر الإنساني، وإذا لم يكن هذا الضابط بذاته فلا ينضبط شيء إطلاقاً، إنها ضرورة من ضرورات البشرية أن تتحرك داخل إطار ثابت؛

رابعا: الجمع بين المصلحتين العامة والخاصة

ينفرد الإسلام بسياسة اقتصادية متميزة وذلك لجمعه بين المصلحتين العامة والخاصة، أي اعتبار مصلحة الفرد مع عدم إهدار مصلحة الجماعة، فهو دين الوسطية والاعتدال يقول تعالى **"وكذلك جعلناكم أمة وسطا"** سورة البقرة الآية 143، وهي وسطية نسبية لا تعني الوسط بمعنى البينية المعروفة، فالاعتدال سمة الإسلام وأسلوبه في كافة نواحي الحياة فقوام السياسة الاقتصادية هي حفظ التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة يقول تعالى **"لا تظلمون ولا تظلمون"** سورة البقرة الآية 279. وعليه فإن النظام الاقتصادي الرأسمالي ينظر إلى الفرد على أنه محور الوجود، ومن ثم فهو يهتم بمصلحته الشخصية ويقدمها على مصلحة الجماعة كلها، وهذا هو سر منحه الحق الكامل والمطلق في الملكية والحرية الاقتصادية، ويعلل النظام الرأسمالي موقفه هذا من الفرد بأنه لا يوجد ثمة تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.

المطلب الثالث: أهداف الاقتصادي الإسلامي

يسعى النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تحقيق عدة أهداف يمكن إبراز أهمها في النقاط التالية:[1]

أولاً: تحقيق حد الكفاية المعيشية

يهدف الإسلام في نظامه الاقتصادي إلى توفير مستوى ملائم من المعيشة لكل إنسان، وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي "بتوفير حد الكفاية"، وهو يختلف عن حد الكفاف المعروف في الاقتصاد الوضعي، والذي يتمثل في توفير ضرورات المعيشة للفرد وأسرته، بالقدر الذي يسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة، وهو ما يشكل مستوى متواضعاً للرفاهة الاقتصادية.

ولهذا فقد فرض الإسلام موارد معينة -كالزكاة- تساهم في تحقيق الكفاية المعيشية للذين لا يقدرون على كفاية أنفسهم، والتاريخ الإسلامي مليء بالشواهد التي تثبت أن الدولة الإسلامية كانت تنفق على الفقراء والمحتاجين، ولو كانوا

[1] إبراهيم فاضل دبو، المرجع سبق ذكره، ص67.

غير مسلمين، علماً بأن الزكاة ليست هي الأداة الوحيدة المسؤولة عن ضمان حد الكفاية في الاقتصاد الإسلامي، بل يعتبر التدخل في سوق العمل من قبل الدولة لتوفير فرص العمل والكسب للعاطلين وإقرار الأجر العادل الذي يحقق الكفاية المعيشية للأجير وتوجيه الموارد الاقتصادية وفقاً لاحتياجات المجتمع الحقيقية من الأدوات التي تسهم في تحقيق حد الكفاية في الاقتصاد الإسلامي؛

ثانياً: الاستثمار"التوظيف" الأمثل لكل الموارد الاقتصادية

1– يعد التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية من الأهداف الرئيسة للنظام الاقتصادي الإسلامي، ويتحقق توظيف هذه الموارد في الاقتصاد الإسلامي من خلال عدة طرق أهمها توظيف الموارد الاقتصادية في كل ما هو حلال؛

2– التركيز على إنتاج الضروريات والحاجيات التي تسهم في حماية مقاصد الشريعة، وعدم الإفراط في إنتاج السلع والخدمات الكمالية، التي لا تتحرج الحياة ولا تصعب بتركها، وبذلك يتم تخصيص الموارد الاقتصادية بحسب الحاجات الحقيقية للمجتمع؛

3– إبعاد الموارد الاقتصادية عن إنتاج السلع والخدمات التي تتطلب إنفاقاً ذا طبيعة إسرافية.[1]

ثالثاً: تخفيف الفارق الكبير في توزيع الدخل

ينكر الإسلام وبشدة التفاوت الكبير في توزيع الدخل، وهو التوزيع غير العادل، مما يؤدي إلى تهميش الأغلبية الساحقة، التي لا تستطيع ضمان تغطية حاجاتها الأساسية.

فليس في التصور الإسلامي أن يكون الظلم الاجتماعي أو إهمال حق الفقراء والضعفاء أو تكديس الثروة واكتنازها هو الغاية التي يسعى إليها عنصر المال، أو التوزيع في الإسلام، بل العكس هو الصحيح، إذ أن تخفيف التفاوت وتقريب الفقراء من الأغنياء وذلك بتحقيق العدالة في توزيع الدخل.

ولهذا فهو ينبذ اكتناز الأموال والاحتكار والربا والقمار والرشوة والغش وكل أشكال الاستغلال والأنانية التي يكون الفقير هو ضحيتها، ويفرض الزكاة والنفقات الواجبة ويحث على الوصايا والأوقاف والصدقات التطوعية بشكل يحقق في النهاية توزيعاً عادلاً للدخل في المجتمع ويرتقي بحال الفقير؛

رابعاً: تحقيق القوة المادية والدفاعية للأمة الإسلامية

إذا كان النظام الاقتصادي في الإسلام يهدف إلى تحقيق حد الكفاية، والتصدي للفقر إلا أن أهدافه لا تتوقف عند ذلك فحسب وإنما تتجاوزه إلى هدف سام يتمثل في تحقيق القوة المادية والدفاعية للأمة الإسلامية، بما يكفل لها الأمن والحماية ويدرأ عنها العدو المتربص باستقلالها والمستنزف لطاقاتها الاقتصادية.[2]

[1] حامد بن عبد الرحمان، إيهاب حسين، المرجع سبق ذكره، ص175.

[2] إبراهيم فاضل دبو، المرجع سبق ذكره، ص72.

المبحث الثاني: البنوك الإسلامية وفق الشريعة عرض تحليلي

إن البنوك الإسلامية ذات خصوصية تميزها عن باقي البنوك، فهي تعد ظاهرة من كبريات الظواهر في المؤسسات المالية في عصرنا الحالي، حيث لا تخلو دولة في العالم من بنك إسلامي على الأقل.

المطلب الأول: تعريف وخصائص البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية من أحدث البنوك فهي تختلف عن باقيها من حيث الأساس الشرعي العقائدي بتجنبها لمعدل الفائدة والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، والاختلاف في الخصائص وغيرها.

أولا: تعريف البنوك الإسلامية

قدمت العديد من التعريفات للبنك الإسلامي من قبل العديد من المفكرين والاقتصاديين وسيتم عرض بعضها فيما يلي:

- ✓ عرف حسب اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنه: "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام لمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا".[1]
- ✓ "البنك الإسلامي هو ذلك البنك الذي لا يتعامل بالفائدة ويقوم على قاعدة المشاركة، ويهدف إلى منح قروض حسنة للمحتاجين".[2]
- ✓ "عبارة عن مؤسسة بنكية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا".[3]
- ✓ "مؤسسة بنكية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع".[4]

---

[1] عائشة الشرقاوي المالقي، (2000): **البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، طبعة1، ص25.

[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، (2000): **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، طبعة1، ص197.

[3] خنوسة عديلة، زيدان محمد، (2017): **منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير الصناعة المصرفية والإسلامية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد17، ص78.

[4] محمود حسن صوان، (2001): **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي (دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية)**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة1، ص ص 94-95.

- ✓ "وتعرف البنوك الإسلامية بأنها مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاءا وبإجتناب أي عمل مخالف لأحكام الإسلام".[1]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن **استنتاج** أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية بنكية تقوم بأعمالها ونشاطاتها الاستثمارية وخدماتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، بما يخدم المجتمع الإسلامي كافة.

ثانيا: خصائص البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية بمجموعة من الخصائص منها:

1- استبعاد الفوائد الربوية: إن أهم ما يمتاز به البنك الإسلامي عن البنوك التقليدية هو استبعاد التعامل بالفائدة، ذلك أنها تعتبر من قبيل الربا الذي أجمع الفقهاء على تحريمه نظرا لما له من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية وبدون هذه الميزة يصبح البنك كأي بنك ربوي آخر؛[2]

2- الاستثمار في المشاريع الحلال: تسعى البنوك الإسلامية للاستثمار في المشاريع الحلال التي تحقق النفع للمجتمع، وذلك باستعمال أسلوب المشاركة في تمويل مشاريعه التنموية، الذي يعتمد على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالة الربح أو الخسارة، وهذا ما يجعله مميز عن النظام التقليدي الذي يسعى إلى تحقيق أعلى سعر فائدة ممكن دون الاهتمام بطبيعة المشاريع إن كانت نافعة أو ضارة للإنسان؛[3]

3- ربط التنمية الاقتصادية بالاجتماعية: يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية مطلبا توليه البنوك الإسلامية اهتماما بالغا، وتسعى إلى تحقيق ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية، تتوافق مع الضوابط الشرعية وتساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي مراعية في ذلك البعد الاجتماعي، من خلال تلبية حاجات فعلية للمجتمع، فتكون بذلك قد حققت العائد المادي والاجتماعي على حد سواء؛[4]

5- الالتزام بالقيم الإسلامية: إن البنوك الإسلامية تقوم على إتباع أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله الله، وهذا ما يدفعها إلى استثمارها وتمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والعباد، والتقيد في ذلك

[1] محمود حسن صوان، المرجع سبق ذكره، 98.

[2] قادري محمد الطاهر، (2014): **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ص29.

[3] مقلاتي عليمة، بدواني بسمة، (2015): **البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة نموذجا)**، مذكرة لنيل ماستر في الحقوق، تخصص القانون الخاص الشامل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان، بجاية، ص20.

[4] محمود حسن صوام، المرجع سبق ذكره، ص92.

بقاعدة الحلال والحرام، التي يحددها الإسلام وما يترتب عليه من توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات، التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم.[1]

المطلب الثاني: أهداف وأهمية البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وذلك نظرا للأهمية البالغة التي تميزها عن باقي البنوك.

أولا: أهداف البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق عدة أهداف يمكننا إبرازها في النقاط التالية:[2]

1- أن تتماشى معاملاته المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأن يجد البديل الإسلامي لكافة المعاملات لرفع الحرج عن المسلمين؛

2- تنمية وتثبيت القيم العقائدية والخلق الحسن والسلوك السوي لدى العاملين والمتعاملين مع البنك الإسلامي، وذلك لتطهير هذا النشاط من الفساد؛

3- تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار وعدم الاكتناز وذلك بإيجاد فرص وصيغ للاستثمار تتناسب مع الأفراد والمؤسسات المختلفة؛

4- توفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال من أفراد ومؤسسات لأغراض المشروعات الاقتصادية على أن يتم هذا التمويل طبقا لأحكام الشريعة، بالنسبة للمعطي والآخذ؛

5- إيجاد التنسيق والتعاون والتكامل بين الوحدات الاقتصادية داخل المجتمع والتي تسير على أحكام الشريعة الإسلامية؛

6- المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الأمة الإسلامية، بكافة السبل المشروعة ودعم التعاون الإسلامي وتحقيق التكافل الاجتماعي؛

فالبنوك الإسلامية جاءت بأهداف وأغراض لإحداث تغير في العمل البنكي، من حيث الهياكل والتنظيم والأغراض عن طريق بلورة أحكام الشريعة الإسلامية في العمل البنكي واقعيا، مع عدم إغفال الصالح العام.

ثانيا: أهمية البنوك الإسلامية

أوجدت البنوك الإسلامية نوعا من التعامل البنكي لم يكن موجودا قبل ذلك في القطاع البنكي التقليدي. فقد أدخلت البنوك الإسلامية أسس للتعامل بين البنك والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى

[1] حربي محمد العريقات، سعيد جمعة عقل، (2010): **إدارة المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص95.

[2] حسن سالم العماري، (2005): **المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، دمشق، ص67.

المشاركة في الجهد من قبل البنك والمتعامل، بدلا من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية (المدين/الدائن)، وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل.

كما أوجدت البنوك أنظمة للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية، وهي صيغ الاستثمار الإسلامية (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاستصناع،...) إلى غير ذلك من أنواع صيغ الاستثمار التي تصلح للاستخدام في كافة الأنشطة.

وترجع أهمية وجود البنوك الإسلامية إلى ما يلي:[1]

1– تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل البنكي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة؛

2– تعد البنوك الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي؛

3– كوّنت للبنوك الإسلامية شخصية إسلامية متميزة وسمات مستقلة في الناحية الاقتصادية، قائمة على أسس مستوحاة من أصول الشريعة الإسلامية، وتحررت من قيود البنوك التقليدية ذات الأفكار المنافية للشريعة الإسلامية؛

4– طهرت البنوك الإسلامية كافة المعاملات من الربا وعواقبه الوخيمة على الاقتصاد؛

5– قضت البنوك الإسلامية على الاحتكار الذي تفرضه الشركات المساهمة؛

6– زيادة النشاط الاقتصادي، باتجاه الأفراد نحو الأعمال الاقتصادية النافعة؛

7– إرساء قواعد العدل والمساواة في المغانم والمغارم.

وعليه فإن الوظيفة البنكية في البنوك الإسلامية تتأطر بأبعاد لم تألفها البنوك التقليدية، ومن بين تلك الأبعاد البعد الاجتماعي وتزداد أهمية البنوك بالنسبة للمجتمع عندما تضع في اعتبارها خدمة المجتمع والتصدي لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: أسس عمل البنوك الإسلامية

ترتكز البنوك الإسلامية على أسس عمل مختلفة عن البنوك التقليدية يمكن تلخيصها في ما يلي:[2]

أولا: الاستناد إلى العقيدة الإسلامية

يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية في الفصل بين أمور الدين والدنيا فهي تهتم بأمور تمويل الأنشطة التي تدخل في دائرة الحلال، وتجنب الأنشطة الأخرى الواقعة في دائرة التحريم، بما في ذلك تجنب التعامل بالربا والاحتكار والغش. وعليه فالبنوك الإسلامية يجب أن تضمن هياكلها التنظيمية وجود هيئة للرقابة الشرعية، تتصف

[1] حسن سالم العماري، المرجع سبق ذكره، ص85.

[2] محمد محمود العجلوني، (2010): **البنوك الإسلامية، أحكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، الطبعة الثانية، دار الميسرة، الأردن، ص116.

بالاستقلال التام عن الإدارات التنفيذية وتقوم بدور الرقابة للتأكد من التزام أجهزة البنك التنفيذية بالفتاوى والإجراءات وأدلة العمل والنماذج التي اعتمدتها؛

ثانيا: منع التعامل بالفائدة

منع الربا هو الأساس الذي يشكل المعلم الرئيسي لبناء بنك إسلامي ويفرقه عن البنك الربوي بدلا من الغنم المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابتة.[1]

ورفض معدل الفائدة على رأس المال في المنهج الإسلامي لا يعني إلغاء عائد رأس المال، الذي يعتبر عنصرا إنتاجيا يشترك مع بقية العناصر الأخرى في تحقيق الإنتاج، فالمنهج الإسلامي يفرق بين الفائدة على رأس المال والربح عند استخدام رأس المال، وهو إذا يرفض معدل الفائدة ولا يحرم الربح الناتج من استثمار رأس المال في مشروعات اقتصادية معينة، وهنا يصبح عائد رأس المال غير مؤكد أو غير محدد وإنما تحدد نسبة من هذا الربح بما يؤدي تعرض رأس المال إلى مخاطر نفسها التي يتعرض لها عنصر العمل في العملية الإنتاجية وبالتالي يصبح هذا العائد مرتبطا بنتائج استخدامه في النشاط الاقتصادي؛

ثالثا: منع الغرر

يعتبر الغرر أمرا ماليا خطيرا بجانب الربا بحيث يعرف على أنه كل بيع دخلته جهالة سواء كانت في الثمن أو في البيع، أم في أجل، أو القدرة على التسليم.

وفي إطار التبادلات الاقتصادية، الغرر هو غياب أو عدم وجود الشفافية ويحدث ذلك في حال موضوع العقد غير مؤكد أو غير واضح، وعلى هذا الأساس فالعمليات والمعاملات يجب أن تكتسي طابع الشفافية والوضوح؛[2]

رابعا: الأخذ بمبدأ الربح والخسارة

البنوك الإسلامية تتخذ موقفا ايجابيا باهتماماتها بالنتيجة النهائية للأعمال أو استخدام الأموال، فهي تجني الأرباح إذا كانت النتيجة موجبة، وتتحمل الخسائر إذا كانت النتيجة سالبة، وتعتمد البنوك الإسلامية على الاستثمار ربحا أو خسارة، كسبا أو غرما، بدلا من فائدة ثابتة، وتستند هذه الآلية إلى قاعدة الخراج بضمان وقاعدة الغنم بالغرم؛

خامسا: المشاركة في تحمل مخاطر التمويل والاستثمار

يعد الاستثمار محور نشاط البنك الإسلامي، إذ أنه المصدر الرئيسي لتوليد إيراداته كما أنه الأداة التي تعكس مساهمته في الجهد الائتماني للمجتمع. والاستثمار الإسلامي يعد استثمارا حقيقيا لأنه محل تعامل أصول وموجودات حقيقية وليس مجرد أصول مالية، ويكون هذا الأخير معرضا لمخاطر وعليه نتيجة الاستثمار قد تكون ربحا أو خسارة،

[1] محمد محمود العجلوني، (2010)، المرجع سبق ذكره، ص112.

[2] محمد محمود المكاوي، (2009): **البنوك الإسلامية، نشأة وتمويل وتطوير**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ص71.

ومن هذا المنطلق يجب أن تشارك جميع الأطراف المعنية على حد سواء في المخاطر والربح، ليكون مستحقا لأي عائد يجب على مقدم التمويل تحمل مخاطر أي عمل أو نشاط؛[1]

سادسا: توجيه المدخرات نحو الاستثمار الحلال ونحو المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تساعد البنوك الإسلامية في تشجيع الفئة الراغبة باستثمار أموالهم بطرق الحلال بإيداع أموالهم، وهذا يدفع كثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم المجمدة وتنميتها من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها هذه البنوك، كونه من المعلوم أن هذه الأخيرة بنوك تنموية بالدرجة الأولى، باعتبار أن جميع أعمالها تقوم بناءا على تعاليم الشريعة الإسلامية ما يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع التي تحقق الخير للدولة والأفراد.

[1] سليمان ناصر، (2006): **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، واقع وآفاق**، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة ورقلة، الجزائر، ص24.

المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي خصائص وأنواع

بما أن هناك مجموعة من الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك التقليدية لا تتفق وطبيعة ومبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، لذا كان لابد من السعي لإيجاد بدائل أو أساليب تمويلية جديدة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفيما يلي عرض لأهم المنتجات أو صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامية التشاركية

تستخدم البنوك الإسلامية عدة صيغ تمويلية قائمة على التشارك، حيث تعطي للزبون القدرة على التصرف فيأخذ صفة المالك منها المضاربة والمشاركة.

أولا: صيغة المضاربة

كلمة مأخوذة من الضرب في الأرض أي السعي فيها، ومن الخطأ الشائع استخدام اللفظ للدلالة على شراء الأسهم والذهب أو العقارات أو العملات الأجنبية توقعا لارتفاع الأسعار والبيع للحصول على الربا، وصيغة المضاربة في البنوك الإسلامية تعني دخول البنك في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر، بحيث يقدم البنك المال اللازم للصفقة ويقدم المتعامل جهده، ويصبح الطرفين شريكين في الغنم والغرم، فعند تحقيق الربح يوزع بينهما وفق النسب المتفق عليها، وإن تحققت الخسارة تحمل البنك خسارة رأس ماله، وتحمل المتعامل خسارة جهده، ولا يترتب أي مديونية نتيجة للخسارة ما لم يثبت التعدي أو التقصير.[1]

كما أن التمويل بالمضاربة يبرز تفرد نظام التمويل الإسلامي ويجعله يتفوق على النظام الغير الإسلامي الربوي، إذ أنه شكل لا مثيل له من التعاقد الذي يعبر بكل وضوح عن المنهج العملي الذي يعالج به النظام الإسلامي الخلل الاجتماعي الذي قد يتصدع بسببه المجتمع إذا لم تكن هناك فرصة للقادرين على العمل لينالوا حظهم في المجتمع بصفتهم شركاء ليس مجرد باحثين عن العمل، فمن حكم مشروعيتها تحريك رأس المال وتشغيل العقول والأيدي التي لا تملك المال وبالتالي تقضي على البطالة والكساد.[2]

ثانيا: صيغة المشاركة

هي اشتراك بين طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم تقسيم الربح، أما الخسارة فتكون حسب نسبة المشاركة في رأس المال، ومنه تعتبر المشاركة أحد أنواع شركة المساهمة، وكذلك فإن المشاركين فيها يساهمون في آن واحد من

---

[1] محمد محمود العجلوني، (2008): **البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، أبو ظبي، ص212.

[2] عصام بوزيد، (2016): **التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص ص 26-27.

رأس المال والعمل والإدارة حيث يتدخل البنك في الصيغة التمويلية بأمواله وإدارته بصفته شريكا مع طرف أو أطراف أخرى.[1]

كما تعتبر المشاركة إحدى مجالات الاستثمار الهامة في الاقتصاد الإسلامي، ويمكن تطبيق هذا الأسلوب على الأنشطة التجارية والإنتاجية ذات الآجال الطويلة.[2]

وصيغة المشاركة تتميز بمجموعة من الصفات يمكن أن نميزها في ما يلي:[3]

- ✓ ترشيد استخدام رؤوس الأموال المتاحة للمجتمع وتشجيع الادخار واستثمار المدخرات؛
- ✓ يكفل أسلوب المشاركة النهوض بالاقتصاد، بحيث يساعد على تشغيل العمالة وتوفير الاحتياجات الأساسية؛
- ✓ التمويل بالمشاركة يوزع المخاطر على عنصرين العمل ورأس المال عكس التمويل الربوي الذي يحمل المخاطر لرجال الأعمال.

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامية التأجيرية

تستخدم البنوك الإسلامية عدة صيغ تمويلية قائمة على الأسلوب التأجيري، تشكل دينا للمتعامل حيث لا يمتلك الأدوات المقدمة في التمويل من بينها الإجارة والاستصناع.

أولا: صيغة الإجارة

هي عقد على منفعة مباحة من عين معينة أو موصوفة في الذمة لمدة معينة، أو على عمل معلوم بعوض معلوم. وهذا يعني أن يكون عقد الإجارة على المنفعة لا على العين، وأن تكون المنفعة مباحة، وأن تكون معلومة، وإذا كانت الإجارة على عين غير معينة فلابد أن تكون مما ينضبط بالوصف، وأن تكون مدة الإجارة معلومة، وأن يكون العرض في الإجارة معلوما أيضا.[4]

حيث يتم توظيفها على النحو الآتي:[5]

- ✓ تأجير البنك الإسلامي للآلات والمعدات والمكنات للصناعيين وآلات البناء والحفر للمقاولين، والحافلات والسيارات للناقلين وغيرها؛

---

[1] محمد الهادي حميدات، رابح لبي، (2015): **قراءة حول تطور الخدمات البنكية الإسلامية في الجزائر**، مجلة المناجير، العدد02، المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص151.

[2] خاطر سعدية، (2015): **التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، ص54.

[3] محمد محمود المكاوي، المرجع سبق ذكره، ص47.

[4] محمد أمين مازون، (**2018**): **الأدوات التمويلية في المصارف الإسلامية الجزائرية (مصرفي السلام والبركة أنموذجا)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جوان 2018، ص324.

[5] سليمان ناصر، المرجع سبق ذكره، ص72.

- ✓ تأجير الأشخاص والهيئات للبنك الإسلامي في حفظ الأوراق المالية والأشياء الثمينة وتحصيل الشيكات وغيرها مقابل أجر يأخذه البنك نظير الخدمات التي يؤديها للمتعاملين.

أقسام عقد الإجارة: يقسم عقد الإجارة إلى ثلاثة أقسام وهي:[1]

أ- التأجير التشغيلي: يعمل البنك على تأجير الأصل الرأسمالي إلى المستأجر لمدة معينة ويكون الإيجار معلوما، وعند نهاية الاستئجار يعمل المستأجر على إعادة الأصل إلى البنك وهذه صورة تقليدية سائدة في المجتمع؛

ب- التأجير المنتهي بالتمليك: وهذا النوع من التأجير يتم وفق شروط معينة وهي مدة الإيجار وقيمته وكيفية تسديده وفي أغلب الأحيان يكون مجموع الإيجارات المدفوعة من استخدام الأصل الرأسمالي مساوية لتكاليف هذا الأخير إن كان ثابتا أو منقولا مضافا إليها أرباح البنك، وعند ذلك يتم عقد توقيع بين المستأجر والبنك لضمان التنازل عن ملكية الأصل الرأسمالي لصالح المستأجر في نهاية المدة، وهذا العقد من الأدوات الحديثة المستخدمة في البنوك الإسلامية؛

ج- التأجير التمويلي: وهو الاتفاق الذي يكون بين طرفين، الأول البنك الإسلامي والثاني الزبون على أن يشتري البنك أصلا ويقوم بإيجاره للزبون حسب المدة إن كانت طويلة أو قصيرة وأن يحتفظ البنك بملكية الأصل الذي يكون بحوزته وللزبون الحق الكامل في استخدام الأصل مقابل أقساط إيجار محددة وفي نهاية الفترة يعود الأصل إلى البنك ويكون على الزبون تكاليف استخدام الأصل ويحق له نقل ملكيته أو استئجاره مرة أخرى، وهذا النوع عملية مالية من حيث الموضوع والفكرة على أنه ائتمان عيني وليس نقدي.

ثانيا: صيغة الإستصناع

يعتبر الإستصناع للبنوك خطوة رائدة لتنشيط الحركة الاقتصادية في البلد، وذلك إما بكون البنك صانعاً، أو مستصنعاً:[2]

- ✓ **كونه صانعاً:** فإنه يتمكن على أساس عقد الإستصناع من دخول عالم الصناعة والمقاولات، كصناعة السفن والطائرات والبيوت والطرق وغير ذلك، حيث يقوم البنك بذلك من خلال أجهزة إدارية مختصة بالعمل الصناعي في البنك، لتصنع الاحتياجات المطلوبة للمستصنعين؛

[1] سعيد علي محمد العبيدي، إبراهيم شعيب عبد المطلب الحديثي، (2018): **قياس اندماج المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية (العراق حالة دراسية)**، المؤتمر العلمي الدولي دور الاقتصاد والتمويل الإسلامي في التنمية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 25-27 أفريل2018، ص ص 135-136.

[2] محمد محمود العجلوني، المرجع سبق ذكره، 216.

- ✓ **كونه مستصنعاً:** فبتوفير ما يحتاجه البنك من خلال عقد الإستصناع مع الصناعيين والذي يوفر لهم التمويل المبكر ويضمن تسويق مصنوعاتهم، ويزيد من دخل الأفراد، مما يزيد من رخاء المجتمع بتداول السيولة المالية بين أبناء البلد.

المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي التجاري

تستخدم البنوك الإسلامية عدة صيغ تمويلية قائمة على الأسلوب التجاري، تشكل دينا للمتعامل حيث لا يمتلك الأدوات المقدمة في التمويل من بينها المرابحة والسلم.

أولا: صيغة المرابحة

يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناء على دراسته لأحواله، أو بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه.[1]

حيث يتم توظيفها على النحو الآتي:[2]

- ✓ اتفاق البنك الإسلامي مع متعامل يرغب في شراء سلعة أو عقار يملكه البنك، مع الاتفاق على مقدار الربح الذي يضاف إلى ثمن شراء البنك، أو الكلفة التي تحملها مقابل السلعة أو العقار؛
- ✓ طلب المتعامل من البنك شراء سلعة معينة يحدد أوصافها وثمنها الذي يدفعه إلى البنك مضيفا إليه ربحا معينا مقابل قيام البنك بشراء السلعة وبيعها له.

. ثانيا: صيغة السلم

يعني بيع آجل بعاجل، فهو عبارة عن صفقة مالية تتم عن طريق تعجيل الدفع للبائع، وهذا الأخير يسلم الأشياء المباعة نظير قبضه للمدفوعات في وقت آجل يكون معلوما ومحددا، ومنه فالعاجل هو الثمن المدفوع والآجل هو السلع أو الأشياء المباعة.[3]

كيفية توظيفه في البنوك الإسلامية:

يعد السلم في عصرنا الحاضر أداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي وفي نشاطات البنوك الإسلامية، من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات التمويل المختلفة، سواء أكان تمويلا قصير الأجل، أو متوسطا، أو طويلا، واستجابتها لحاجات شرائح مختلفة ومتعددة من الزبائن، سواء أكانوا من المنتجين الزراعيين، أو الصناعيين، أو المقاولين، أو من التجار، واستجابتها لتمويل نفقات التشغيل وغيرها.

---

[1] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، (2010)، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد07، ص309.

[2] عائشة الشرقاوي المالقي، المرجع سبق ذكره، ص122.

[3] محمد الهادي حميدات، رابح لبي، المرجع سبق ذكره، ص152.

حيث يكون توظيف عقد السلم في البنوك الإسلامية على النحو الآتي:[1]

- ✓ قيام البنك الإسلامي بدفع الثمن للمتعامل عاجلا، واستلام السلعة آجلا بموعد معين، ومتفق عليه، وهو الشكل الذي يتم مع التجار والمزارعين والصناعيين والمقاولين وغيرهم ممن يمارس أنشطة اقتصادية؛
- ✓ قيام البنك الإسلامي ببيع السلعة التي تم الاتفاق على بيعها بصيغة بيع السلم إلى طرف ثالث وبصيغة شراء السلم كذلك، فيحصل البنك الإسلامي على ربح نتيجة عمليتي الشراء والبيع معا؛
- ✓ قيام البنك الإسلامي ببيع السلم بالتقسيط؛
- ✓ بأن يسلم المسلم فيه على أقساط أو دفعات ورأس المال أيضا على أقساط ودفعات.

[1] محمد محمود المكاوي، المرجع سبق ذكره، ص82.

خلاصة الفصل

يمثل الاقتصاد الإسلامي من الناحية النظرية الاقتصاد القائم على مجموعة من المبادئ والأسس المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، ومن أهم ما يميزه أنه اقتصاد بناء يحرم كل ما هو ضار بالفرد والمجتمع، ويجمع بين المصلحتين العامة والخاصة، يهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل والتوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية.

تعتبر البنوك الإسلامية جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الإسلامي، كونها مؤسسة مالية لا ربوية لا تتعامل بمعدل الفائدة، تركز جهودها نحو التنمية عن طريق الاستثمار في أصول حقيقية لا وهمية، بدأت تعمل في إطار خاص بها يلبي رغبة المتعاملين وذلك من خلال قدرتها الكبيرة على تعبئة الموارد المالية بتقديمها للعديد من المنتجات أهمها: المضاربة، المرابحة، الإجارة وغيرها، من أهم خصائصها الالتزام بالقيم الإسلامية وربط التنمية الاقتصادية بالاجتماعية.

الفصل الثاني:

واقع الاقتصاد والأسواق الموازية دراسة نظرية

تمهيد

يعتبر الاقتصاد الموازي ظاهرة اقتصادية، تعاني منها وبدرجات متفاوتة كل أنواع الاقتصاديات في العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية، وهي ظاهرة لا يمكن التحكم فيها كون أنشطتها لا تختلف عن أنشطة الاقتصاد الرسمي.

رغم الإجراءات المحلية والدولية والتشريعات والتدابير المتخذة لمكافحة الاقتصاد الموازي والسيطرة عليه، إلا أن هناك عوامل ساهمت في اتساع نطاقه، ومن ثم تزايد آثاره المختلفة على الاقتصاد للدولة خاصة والاقتصاد العالمي عامة، وهو ما يعني أن الاقتصاد الموازي أصبح أكبر تحد للسياسات الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلدان النامية، الذي قد يترتب عليه تهديد الاستقرار الاقتصادي لكثير من الدول وانخفاض فاعلية السياسات الاقتصادية في تحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوب تحقيقها.

وبغية الإلمام بأهم جوانب الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: أساسيات حول الاقتصاد الموازي

المبحث الثاني: خصائص الأسواق الموازية ودورها

المبحث الثالث: تأثير الاقتصاد الموازي على الاقتصاد والأسواق الرسمية وأثر التدخل الحكومي

المبحث الأول: أساسيات حول الاقتصاد الموازي

يعتبر الاقتصاد الموازي ظاهرة لا نظامية من حيث الأطر القانونية ، حيث تعددت المصطلحات للدلالة على هذه الظاهرة فنجد: الاقتصاد الغير رسمي، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد اللانظامي، الاقتصاد السري، اقتصاد الظل، الاقتصاد الأسود وغيرها من التسميات، وهي تتفق في مجملها على سرية ولا نظامية هذا الاقتصاد.[1]

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الاقتصاد الموازي

أصبح الاقتصاد الموازي ظاهرة عالمية مست اقتصاديات الدول، حيث تباينت الآراء حول تحديد نشأة وتطور الاقتصاد الموازي، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

أولا: نشأة وتطور الاقتصاد الموازي

مر تطور الاقتصاد الموازي بمراحل، حيث كان الأفراد في القديم يزاولون نشاطات اقتصادية بسيطة تتماشى مع احتياجاتهم، ولم يكونوا مجبرين على التصريح بالأعمال التي كانوا يزاولونها وذلك نظرا لعدم توفر هيئة تقوم على تنظيم العلاقات فيما بينهم، حيث لم تكن هناك حاجة للحصول على ترخيص للقيام بالأعمال الاقتصادية والتجارية. وعليه يمكن القول أن هذه الأنشطة ظهرت في بداية الأمر بصورة غير رسمية وذلك لغياب الدولة عن النشاط الاقتصادي.[2]

لكن مع تنامي المجتمعات وكثرة النزاعات بين الأفراد، أصبحوا في حاجة إلى من ينظم شؤونهم ويحمي مصالحهم لذلك تنازلوا عن جزء من حرياتهم العامة لصالح هيئة عامة تقوم بهذه المهمة.

وهنا ظهرت الدولة كحل إداري وتشريعي نشأت بالاتفاق الضمني بين أفراد المجتمع لتنظيم شؤونهم مقابل أن يسددوا جزءا من مداخيلهم لفائدتها، وهكذا أصبحت تلك الأنشطة تخضع للقوانين والتنظيمات الإدارية أو ما يعرف بالاقتصاد الرسمي.

لكن مع تطور الدولة وسيادتها وبعد تعدد وظائفها وتزايد نفقاتها، كان لزاما عليها أن تبحث عن مصادر تمويل ميزانيتها عن طريق إعطاء أهمية بالغة للاقتطاعات الضريبية وهذا بتوسيع القاعدة الضريبية، بإخضاع كل الأفراد الذين يزاولون نشاطات مربحة إلى الضريبة، حيث يتم ذلك من خلال إلزامهم بالتصريح بنشاطاتهم، وأن أي نشاط غير قانوني يعاقب عليه القانون.[3]

---

[1] رمضاني محمد، (2011): **الانضباط النقدي في ظل الاقتصاد غير الرسمي وقضايا الإصلاح الاقتصادي**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص34.

[2] بن ختو بن يوسف، (2016): **العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص83.

[3] بن ختو يوسف، المرجع سبق ذكره، ص84.

ومن المعروف أن الهدف الأساسي للفرد من قيامه بالنشاطات الاقتصادية والتجارية هو تعظيم الربح، ومع تزايد القوانين والعراقيل التي فرضتها الدولة والتي خفضت بدورها من ربح الفرد، ما نتج عنه تجاوز لهذه القوانين لتوجد أنشطة غير رسمية سواء كانت ظاهرية أو سرية، وهكذا ظهر ما يسمى بالاقتصاد الموازي الناتج عن الحاجة إلى تجنب القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي، حيث يمكن اعتباره آفة اقتصادية مخالفة للقانون تضخمت وتغلغلت في مختلف المعاملات الاقتصادية رغم عدم مشروعيتها.[1]

وفي الواقع كانت نشأة الاقتصاد الموازي في السبعينات في إفريقيا، حينما ابتكر (**keith hart**)* مفهوما جديدا هو "اللارسمية" عندما أجرى دراسة حول البطالة الحضرية بإفريقيا وتم الاعتراف به عام 1972 من قبل منظمة العمل الدولية.[2]

ثانيا: تعريف الاقتصاد الموازي

اختلفت التعريفات المتعلقة بالاقتصاد الموازي باختلاف وجهات نظر مختلف الأخصائيين الاقتصاديين والباحثين في هذا المجال وكذا مختلف المنظمات الاقتصادية الدولية، وسيتم عرض بعضها فيما يلي:

- ✓ يعرف الاقتصاد الموازي على أنه "مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة الميدان هدفها الأساسي الربح السهل والسريع، التهرب من الضرائب والمراقبة، وإقبال الأفراد على هذا النوع من النشاطات ورفضهم الانضمام إلى النظام الرسمي".[3]
- ✓ يعرفه الاقتصادي **كيث هارت** على أنه "وسيلة لتحقيق الأنشطة التي تتميز: بسهولة المدخلات، استخدام الموارد المحلية التي تعود ملكيتها للأسرة، تقوم بعمليات ذات الأحجام الصغيرة كما تعتمد على تكنولوجيا مرنة كثيفة عنصر العمل، إضافة إلى المعرفة المحصل عليها بعيدا عن النظام المدرسي الرسمي، كما يتم تصريف المنتجات في أسواق حرة وتنافسية".[4]

---

[1] بورعدة حورية، (2016): **الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، ص14.

* كيث هارت: عالم انثربولوجي (علم الإنسان) أدخل إلى الاقتصاد مصطلح الاقتصاد غير الرسمي، قاد فريق مركز الدراسات الإفريقية وأجرى أبحاث في غانا وفي الكراييب وفي جنوب إفريقيا، صدر مقاله قبل 1973 في ديسمبر1971، وكان ذلك في مؤتمر حول العمالة الحضرية في إفريقيا امتدت دراسته من 1965 إلى 1968.

[2] بودلال علي، (2010): **محاولة للاقتصاد الخفي (حالة الجزائر)**، مقال من (les cahiers de mecas)، العدد 06، جامعة تلمسان، ص296.

[3] بودالي بلقاسم، (2011): **ظاهرة التهرب الجمركي واستراتيجيات مكافحته**، مذكر ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص48.

[4] دحماني رضا، بن ربيحة محمد، (2017): **سوق العمل بين حتميات التشغيل غير الرسمي وتحديات سوق العمل في الجزائر**، يوم دراسي لطلبة الدكتوراه حول تحولات سوق العمل في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، ص5.

- ✓ عرف صندوق النقد الدولي الاقتصاد الموازي بأنه "يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الغير رسمي أو الاقتصاد الموازي، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها، والمحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة، ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية".[1]
- ✓ على مستوى الاقتصاد الكلي يعرف الاقتصاد الغير رسمي بأنه "تغطية جميع الموارد –سلع وخدمات سوقية وغير سوقية– والتي تتشارك في ثلاثة أساليب للإنتاج والتبادل: الأنشطة المدفوعة غير المصرح بها، الإنتاج المحلي، والمساعدة المتبادلة" ويجب التمييز بين السلع والخدمات من الإنتاج المحلي.[2]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن **استنتاج** أن الاقتصاد الموازي هو الاقتصاد الذي يتهرب من الإطار القانوني للدولة، إذ يعتبر جزءا من الاقتصاد الوطني لكل دولة، يشمل جميع الأنشطة التي تسهم في إجمالي الناتج القومي المقدر رسميا لكنها غير مسجلة.

المطلب الثاني: العوامل المساعدة على تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي ومظاهره

شهد الاقتصاد الموازي تطورا كبيرا وسريعا في اقتصاديات الدول، وذلك بسبب عدة عوامل ساعدت على تفاقمه وتناميه، ما انجر عنه مظاهر مست بالاقتصاد الوطني للدولة.

أولا: عوامل تنامي الاقتصاد الموازي

تختلف أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي من دولة إلى أخرى، و يمكن إجمال أهم هذه العوامل فيما يلي:

1- انخفاض مستوى الدخل: يعد أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى نشأة ونمو الاقتصاد الموازي، وخصوصا إذا اتسمت إلى دخول الأفراد بالجهود لفترة طويلة مع ارتفاع في المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، مما يدفعهم للعمل في الاقتصاد الموازي؛[3]

2- الأنظمة واللوائح الإدارية والقيود الحكومية: تعد المغالاة في فرض القيود الحكومية على الأنشطة الاقتصادية أمرا من شأنه أن يشجع الأفراد على التحايل وممارسة أنشطة موازية؛[4]

---

[1] حمودة رشيدة، (2012): **استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر)**، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة التكنولوجيا في علوم التسيير، تخصص إدارة إستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص12.

[2] Said chakour , cécil perret, (2014): **le commerce informel en Algérie,** critique economique la revue des economiste critique ,huitiéme année, eté –automne , rabat, maroc, , p3.

[3] صفوت عبد السلام عبد الله، (2002): **الاقتصاد السري، دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجها**، دار النهضة العربية، مصر، ص11.

[4] محمد إبراهيم طه السقا، (2006): **الاقتصاد الخفي في مصر**، ملتزمة للطبع والنشر، مصر، ص21.

3- دور المشروعات الصغيرة: تؤدي المشروعات الصغيرة دورا لا يستهان به في نمو الاقتصاد الموازي، وذلك بسبب طبيعة المشروعات التي تميل إلى إجراء معظم معاملاتها باستخدام النقود السائلة، وهو ما يساعد في تسهيل عملية التهرب الضريبي؛[1]

4- عجز الموازنة العامة للدولة: يعتبر عجز الموازنة العامة (والذي يعني زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها) من أسباب نشوء ظاهرة الاقتصاد الموازي فقد تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب كحل لمشكلة العجز الأمر الذي يؤدي بالمواطنين إلى محاولة التهرب منها بالانخراط في الاقتصاد الموازي؛[2]

5- الأنظمة الجبائية: تعقد النظام الجبائي ونقص التنظيم على مستوى الإدارة الجبائية؛[3]

6- بحث المؤسسات في إطار المنافسة الدولية على اليد العاملة الرخيصة في البلدان النامية والتي تستغل وتوظف بطرق غير قانونية؛

7- ندرة السلع: يؤدي نقص عرض السلع الاستهلاكية والكمالية إلى التحول نحو الاقتصاد الموازي من أجل توفير وإنتاج هذه السلع للوفاء باحتياجات الطلب عليها؛

8- النمو الديمغرافي المتزايد والفجوة بين مخرجات المؤسسة التعليمية وفرص العمل؛

9- انتشار الفساد والبيروقراطية والتقاعس في تطبيق القوانين؛

10- العولمة وأثرها على نوعية الأنشطة الممارسة، بالإضافة إلى نوعية التعاملات الاقتصادية خاصة في مجالات التبادل والاستثمارات ومدى قدرة المؤسسات على الصمود اتجاه هذه العولمة، إذ نجد أن هناك مؤسسات ومن أجل مواكبة المنافسة الدولية تلجأ إلى البحث عن اليد العاملة الرخيصة من البلدان النامية ويتم بعد ذلك توظيفها بطرق غير قانونية واستغلالها لأقصى درجة ممكنة؛[4]

11- ضعف وظيفة الرقابة الممارسة من مختلف الدول النامية وعدم قدرة الدول على إجبار مواطنيها على احترام قوانينها؛[5]

---

[1] زينب قرفي، فاطمة الزهراء لعموري، (2016): **الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر 2004-2014)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص ص12-13 .

[2] رحاب محمد بن سعود، (2013): **اقتصاد الظل واقع ملموس وحلول مقترحة**، مجلة جامعة بنغازي العلمية، العدد 03-04، جامعة بنغازي، ليبيا، ص10.

[3] بن موسى كمال، براغ محمد، (2014): **ظاهرة الاقتصاد الرسمي أسبابه وأثاره**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص11.

[4] نسرين يحياوي، (2016): **الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم الأسباب والنتائج**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 06، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ص294.

[5] رحاب محمد بن سعود، المرجع سبق ذكره، ص13.

12- العبء الضريبي: ركزت العديد من الدراسات المتعلقة بالظاهرة على الضرائب كسبب رئيسي وفعال في زيادة حجم هذا القطاع الموازي، فكلما زاد الفرق بين التكلفة الكلية في الاقتصاد الموازي وصافي إيرادات العمل بعد خصم الضرائب زادت الدوافع على تجنب هذا الفرق بالانخراط في الاقتصاد الموازي.[1]

ثانيا: المظاهر المحيطة بالاقتصاد الموازي

إن الاقتصاد الموازي لا يعتبر ظاهرة خاصة بنظام اقتصادي معين، بل مظاهره التي تختلف من نظام اقتصادي إلى آخر، ويمكن إبراز أهم هذه المظاهر فيما يلي:

1- العمل المخفي: العمل الخفي، العمل الغير شرعي، غير المصرح به، المتاجرة باليد العاملة.... الخ، تعتبر من أهم أشكال العمل المخفي عن السلطات والهيئات المعنية، وهو يعبر عن كل الأعمال التي تمارس خارج الإطار القانوني، من قبل أفراد يوظفون عندهم أشخاص غير مصرح بهم ويمكن حصر هؤلاء الأشخاص في:

أ- المتقاعدون: أصحاب المعاشات والذين يحاولون رفع دخولهم ومنحهم المتأتية من الأعمال الغير مصرح بها؛

ب- الأجانب والمهاجرون: الذين لا يحملون وثائق تثبت هويتهم، حيث يشكلون في العديد من البلدان النامية خاصة البلدان الإفريقية، تركيبة لا يستهان بها من المجتمع النشيط؛

ج- الأجراء: ذوي الدخل الضعيف؛

د- العامل بالمنزل: الذي ينجز أعمالا يتقاضى عنها أجرا وغير مصرح بها كالمدرس الذي يقوم بإعطاء دروس إضافية في منزله دون التصريح بها؛

هـ- الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة: غالبا ما ينظر إلى فئة المعوقين كفئة مهمشة في المجتمع، فالبرغم من قيام الدول بوضع سياسات مواتية تهدف إلى الإدماج الاجتماعي والمهني لهؤلاء الأشخاص، إلا أن أغلبهم يمارسون أنشطة خفية كالشراء أو البيع على الأرصفة أو مهن حرفية غير مصرح بها؛

و- ممارسة الأنشطة الخفية من قبل المرأة خاصة غير المتعلمة والريفية.[2]

2- الفساد: يولد الفساد تشوهات اقتصادية في القطاع العام، عن طريق تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية لكثرة الرشاوي فيها، إذ يلجأ المسؤولون إلى حيلة زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام لإخفاء أو تمهيد الطريق لهذه التعاملات غير المشروعة، مما يؤدي إلى تشويه استثمار المال العام الذي سيؤثر على ميزانية الحكومة؛

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، (2006): **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص29.

[2] زينب قرفي، فاطمة الزهراء لعموري، المرجع سبق ذكره، ص ص14-15.

3- تقليد العلامات التجارية: يقصد بتقليد العلامات التجارية استعمال بدون حق لأحد عناصر الملكية الصناعية المحمية من طرف القانون. إذ يعتبر تقليد العلامات التجارية بمثابة محاولة عمدية ومقصودة لغش المستهلكين، وذلك عن طريق تقليد وبيع سلع تحمل علامة تجارية تشبه تماما العلامات التجارية للسلع الأصلية، لكنها تختلف في الجودة والنوعية إذ تكون ذات جودة رديئة مقارنة مع الماركات الأصلية؛[1]

4- التهرب الضريبي: يتفرع التهرب الضريبي إلى نوعين هما: الغش الضريبي وتجنب الضريبة.

أ- الغش الضريبي: هو التهرب الغير مشروع، ويعني ذلك مخالفة المكلف للأحكام والنصوص القانونية بوسائل الغش والاحتيال على القانون، كامتناع المكلف عن تقديم بيان دخله أو تقديم بيان خاطئ بغية التوصل إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة؛

ب- تجنب الضريبة: ويعني التهرب المشروع الذي يقوم به المكلف، وذلك باستغلاله لبعض الثغرات القانونية للتوصل إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة المترتبة عليه.[2]

5- تبييض الأموال: نعني بتبييض الأموال استخدام حيل ووسائل للتصرف في أموال مكتسبة بطرق غير مشروعة وغير قانونية (الرشوة، الاختلاس، الغش التجاري، تزوير النقود، تجارة المخدرات.....)، ثم استثمارها في أنشطة مباحة شرعا وقانونا لإخفاء مصدرها غير الشرعي بغرض الخروج من المساءلة القانونية وبالتالي تظليل الجهات الأمنية المراقبة.[3]

المطلب الثالث: خصائص وأشكال الاقتصاد الموازي وآثاره

إن ظهور الاقتصاد الموازي جعل منه اقتصادا موازيا للاقتصاد الرسمي يميزه عنه، من خلال الخصائص ومختلف الأنواع والآثار الناجمة عنه، وهذا ما سنوضحه في العناصر التالية:

أولا: خصائص الاقتصاد الموازي

من خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج الخصائص التالية:[4]

1- السرية: كل نشاط لسلع أو خدمات أو نشاط مالي غير مصرح به للجهات الوصية في الدولة ضمن دائرة الاقتصاد الرسمي يعتبر نشاطا سريا غير رسمي؛

[1] بورعدة حورية، المرجع سبق ذكره، ص91.

[2] قارة ملاك، (2010): **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس والسنغال**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص32.

[3] بورعدة حورية، المرجع سبق ذكره، ص96.

[4] رمضاني محمد، المرجع سبق ذكره، ص ص 35-36.

2- **اللانظامية:** يقصد به خروج هذا النوع من النشاطات في سوق السلع و الخدمات، سوق العمل أو السوق النقدي عن كل تنظيم قانوني معمول به في القطر الاقتصادي التي تنشط به، مما يجعل حقوق وواجبات العاملين بهذا القطاع غير محددة و غير واضحة وخالية من الحماية الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي؛

3- الشمولية: تعني وجود الاقتصاد الموازي في كافة الدول بغض النظر عن درجة تقدمها أو تخلفها، حتى وإن وجد اختلاف في نسبة هذا الاقتصاد بالنسبة لإجمالي الناتج القومي؛

4- المشروعية وغير المشروعية: لا يفرق الأعوان الفاعلين في الدائرة غير الرسمية بين ما هو مشروع وما هو غير مشروع، فقد يتم الاتجار في سلع مسروقة أو مخدرات أو تهريب، وهي عبارة عن نشاطات غير مشروعة بقوة القانون وقد يمس الاقتصاد غير الرسمي نشاطات مشروعة كالأعمال الحرة غير المبلغ عنها لإدارة الضرائب أو القيام بأعمال تجارية دون سجل تجاري.

ثانيا: أشكال الاقتصاد الموازي

حسب المعايير المعتمدة لدى الأمم المتحدة يوجد ثلاثة أشكال رئيسية للاقتصاد الموازي وهي:

1- النشاط الشرعي الموازي: هو نشاط أو عمل مشروع ولا يمثل جريمة بحد ذاته، ولكنه في حالة عدم التصريح به لدى المصالح الحكومية يصبح مخالفا للقانون؛[1]

2- **النشاط الغير الشرعي الموازي:** يشمل كافة الأنشطة الإجرامية التقليدية المولدة للدخل أو المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد، مثل الاتجار بالمخدرات، القمار، التهريب، الدعارة، تبييض الأموال، الاتجار في البشر...الخ، وتدخل ضمن الاقتصاد الإجرامي ويمكن تقسيم الأنشطة الغير مشروعة إلى ثلاثة أقسام:

أ- الأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات غير مشروعة وتجرمها القوانين الدولية؛

ب- الأنشطة المخالفة للوائح التي تضعها الدولة؛

ج- الأنشطة التي تتم بمخالفة قوانين العمل.

3- النشاط المصرح به جزئيا: يشمل النشاطات المسجلة إداريا وغير المصرح بها لدى مصالح الضرائب أو الضمان الاجتماعي.[2]

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، (2008): **الاقتصاد الخفي**، دار الوفاء لدنيا الطبع والنشر، الإسكندرية، مصر، ص ص17-18.

[2] نسرين يحياوي، المرجع سبق ذكره، ص293.

ثالثا: الظواهر الصحية والغير صحية للاقتصاد الموازي

للاقتصاد الموازي عدة آثار منها ما هو ايجابي وما هو سلبي، وفيما يلي عرض لبعض هذه الآثار:

1- الظواهر الصحية للاقتصاد الموازي

يولد الاقتصاد الموازي بعض الآثار الايجابية نذكر منها:

- يساعد في حل أزمة البطالة و توفير فرص عمل؛
- يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات؛
- يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية؛[1]
- الاستجابة السريعة لتغيرات السوق أو اختلالاتها؛
- يستكمل الخلل البنيوي في القوانين والنظم الأمامية بقوانين ونظم خلفية موازية تسمح بتقديم الخدمات والسلع والقنوات التي يحتاجها المواطنون في حياتهم اليومية.[2]

2- الظواهر الغير صحية للاقتصاد الموازي

يتسبب نشوء القطاع الموازي واستفحاله في تشويه الكثير من الحقائق الاقتصادية ومن أهم ما يشار إليه في آثاره السلبية ما يلي:

- توسيع دائرة الفساد وممارسة الرشوة ووجود علاقة بين الإجرام والاقتصاد الموازي؛[3]
- فقدان حصيلة الضرائب، حيث أن العاملين في هذا القطاع يستفيدون من كل الخدمات المقدمة للقطاع المنظم ولا يساهمون نهائيا في الضرائب مما يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على العاملين في القطاع النظامي وبالتالي قد يؤدي مجددا إلى زيادة التهرب الضريبي؛
- تشوه المعلومات عندما يكون حجم الاقتصاد الموازي كبيرا فإن درجة اعتمادية البيانات الرسمية ستنخفض وتكون المؤشرات الاقتصادية خاطئة والقرارات الاقتصادية غير صائبة؛
- زيادة مفرطة في الأسعار وارتفاع غير طبيعي مما ينجر عنه ظهور التضخم بكل أنواعه؛
- نقص القدرة الشرائية للمواطنين وتدهورها؛[4]
- ندرة السلع في الاقتصاد الرسمي قد تزيد أسعارها في السوق الموازي.[5]

---

[1] بودلال علي، المرجع سبق ذكره، ص304.

[2] زينب قرفي، فاطمة الزهراء لعموري، المرجع سبق ذكره، ص28.

[3] بن موسى كمال، براغ محمد، المرجع سبق ذكره، ص17.

[4] زينب قرفي، فاطمة الزهراء لعموري، المرجع سبق ذكره، ص27.

[5] رحاب محمد بن سعود، المرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

المبحث الثاني: خصائص الأسواق الموازية ودورها

تمثل الأسواق الموازية جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الموازي، فمن خلالها يتم ممارسة جميع الأنشطة الموازية التي تحقق دخلا لا يتم التصريح به، حيث تتواجد جنبا لجنب مع السوق الرسمي وتكاد تكون مكملا ومنافسا له.

المطلب الأول: تعريف الأسواق الموازية وخصائصها

تعتبر الأسواق الموازية سوقا مفتوحة على مختلف الأنشطة الاقتصادية لعرض مختلف السلع المنتجة للتوزيع والاستهلاك، وعليه يجب تقديم تعريف خاص به وأهم خصائصه، وهذا ما سيتم توضيحه في العناصر التالية:

أولا: تعريف الأسواق الموازية

اختلفت التسميات التي أعطيت للأسواق الموازية من مصطلحات: الأسواق السوداء، الأسواق غير الرسمية، الأسواق الخفية، الأسواق الباطنية، الأسواق الغير منتجة والأسواق الغير منظمة. وفي ظل غياب تعريفات قانونية لهذه الأسواق رغم عدم مشروعيتها، تولى الباحثون الاقتصاديون محاولة تعريفها على النحو الآتي:

- ✓ السوق الموازي أو غير الرسمي هو السوق الذي يشمل المداخيل المحققة بطرق شرعية، ولكن لا يتم الإعلان عن الإيرادات المحققة من ورائها لدى مصالح الضريبة، وكذلك المداخيل المحققة من الأنشطة غير المشروعة (كالمخدرات، التهريب السلعي، المراهنات ...الخ)كما يشمل أيضا كافة المعاملات والمبادلات العينية التي تتم دون استخدام النقود وبمعنى أوضح المداخيل التي لا تدخل ضمن الحسابات القومية.[1]
- ✓ مجموعة من الأنشطة التي تحقق دخلا لا يتم تسجيله رسميا ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، أو بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد مخالفة للقوانين السائدة في البلاد.[2]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن **استنتاج** أن السوق الموازي أو السوق السوداء هي السوق التي تتكون من كل التعاملات التجارية والتي يتم فيها تجاوز كل القوانين الضريبية والتشريعات التجارية، تشمل أنشطة شرعية وأنشطة غير شرعية.

---

[1] قندوز هشام، (2016): **العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في المدى الطويل (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة تلمسان، الجزائر، ص69.

[2] ارزيل الكاهنة، (2016): **دور السوق الموازية في مجال التشغيل**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، ص90.

ثانيا: خصائص الأسواق الموازية

يتميز السوق الموازي عن السوق الرسمي بعدة خصائص نذكر منها:[1]

1- الافتقار إلى التنظيم: يتسم السوق الموازي في غالبيته بالتحرر من القيود التنظيمية التي يتسم بها السوق الرسمي من حيث تنظيم العمل، نمط الإنتاج و التوزيع، وعملية التسويق؛

2- المرونة: أي عدم الخضوع للقوانين الرسمية التي أدت بالسوق الموازي إلى إتباع قواعد أكسبته سمات أخرى كالمرونة في العمل، الأجر ونظام السوق؛

3- ضآلة رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة: يعتمد العمل في السوق الموازي بصورة أساسية على الجهد البشري المبذول، فهي بسيطة تعتمد على الموارد المحلية ولا تسرف في استخدام الطاقة؛

4- صغر حجم المنشأة: يتسم العمل في السوق الموازي غالبا بصغر حجم المنشأة إن وجدت، كما أنه ليس هناك مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي، وأما بخصوص عدد العمال فهو قليل؛

5- تدني مستوى المهارة للعاملين: الأعمال الممارسة في السوق الموازي غالبا ما تحتاج إلى مستويات مهارة متدنية يستطيع من خلالها العمال تبادل مواقع العمل، ومن السهل في إطارها اكتساب مجموعة مختلفة من المهارات المطلوبة لانجاز العمل، بحيث أن المستوى التعليمي ليس شرطا من شروط الحصول على فرص العمل في هذا القطاع.

المطلب الثاني: أسباب ظهور الأسواق الموازية

هناك عدة عوامل ساهمت في وجود الأسواق الموازية وفرض مكانتها إلى جانب السوق النظامي سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، وعليه يمكن حصر أهم الأسباب الاقتصادية كالتالي:[2]

1- التدخل المباشر للدولة في النشاط الاقتصادي: ويعني ذلك تدخل الدولة بواسطة مؤسساتها الإدارية في النشاط الاقتصادي، وفرضها لقيود صارمة فيما يتعلق بممارسة الأنشطة الصناعية والتجارية لدرجة سيطرتها شبه الكلية على ذلك النشاط، من خلال تغليب القطاع الحكومي على القطاع الخاص، الأمر الذي يولد الهروب إلى ممارسة أنشطة غير مشروعة وبصفة غير رسمية كالتهرب من الضرائب، وعرض سلع وخدمات ممنوعة بهدف تحقيق الأرباح؛

2- التبعية الاقتصادية المفرطة لاقتصاديات بلدان أخرى: تعاني معظم الدول خاصة النامية من التبعية الاقتصادية للخارج باعتبارها دولا مستهلكة وليست بلدانا منتجة، الأمر الذي يجعلها تلجأ دائما إلى الاستيراد على حساب التصدير، أي ارتفاع الطلب على حساب العرض مسألة تجعل السوق النظامية منغلقة وغير مفتوحة سمحت في كثير من الأحيان إلى البحث عن سلع أقل ثمنا حفاظا على القدرة الشرائية فكان الحل هو اللجوء إلى السوق الموازي؛

[1] قندوز هشام، المرجع سبق ذكره، ص ص 77-78.

[2] أرزيل الكاهنة، المرجع سبق ذكره، ص ص 91-92.

3- الإفراط في الالتزام بدفع الضرائب والرسوم: من بين الالتزامات التي تقع على الممارسين للنشاط الاقتصادي هو دفع الضرائب والرسوم لدى إدارة الضرائب والإدارات الأخرى، إلى درجة إحساس بعض المتعاملين الاقتصاديين بثقلها على ميزانياتهم المالية التي قد لا تساعدهم في التواصل في الأسواق، الأمر الذي يؤدي بهم إلى التهرب من دفعها واللجوء إلى السوق الموازي التي لا يتم فيها تنفيذ هذا الالتزام ومن ثمة تحقيق الأرباح على حساب السوق النظامية؛

4- ظهور الجرائم الاقتصادية والعابرة للحدود: يتعلق الأمر بممارسة أنشطة ممنوعة قانونا في إطار السوق النظامية على غرار تجارة المخدرات وتجارة الأسلحة من جهة، وظهور بعض الممارسات الغير أخلاقية في تسيير الإدارات والأنشطة على غرار الرشوة والفساد من جهة أخرى؛

5- ظهور المؤسسات الفردية والمصغرة: لقد تم الاعتراف أن تنامي وازدياد وجود المؤسسات الفردية والمصغرة من الناحية الاقتصادية هي سبب مباشر في ظهور السوق الموازي، بالنظر إلى مميزات هذه المؤسسات من حيث اعتمادها على العلاقات الشخصية في التعامل من جهة، واستعمالها للأساليب التقليدية في التبادل كلجوءها إلى أسلوب المقايضة والتعامل بالنقود السائلة خارج البنوك والمؤسسات المالية من جهة أخرى، الأمر الذي يسهل التهرب الضريبي واللجوء إلى التعامل أكثر في إطار السوق الموازي على حساب السوق الرسمي؛

6- **سلبيات تطبيق قواعد السوق:** من بين الآثار التي نتجت عن تطبيق قواعد السوق القاضية بالحرية الاقتصادية وابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي واكتفاءها بدور الضابطة، اللجوء إلى تطبيق الخوصصة وتسريح العمال وإقرار حرية التنافس وحرية الاستثمار والتفتح على الأسواق الخارجية، الأمر الذي نتج عنه عدم تهيؤ الظروف العملية لتطبيق تلك الإصلاحات فنتج عنها ظهور سوق موازية تخفف من تلك الإصلاحات.

المطلب الثالث: القطاعات المستقطبة للسوق الموازي

إن اتجاه العديد من الأفراد إلى الأسواق الموازية سواء بغرض القيام بنشاط غير رسمي أو من أجل اقتناء حاجاتهم منها، قد ساهم في تطوير هذه الأسواق، وكذا بقائها والزيادة من أهميتها نظرا لإقبال العديد من الأشخاص عليها. وقد شهدت البلدان النامية والمتقدمة تبلور ظاهرة السوق الموازي وتطورها، وقد مست هذه الظاهرة سوق النقد، سوق العمالة، سوق السلع والخدمات.

أولا: السوق الموازي للسلع الخدمات

يعد سوق السلع والخدمات الموازي المكان المفضل لجميع طبقات المجتمع أثرياء كانوا أو محدودي الدخل، وهذا بفضل الوفرة الكبيرة في السلع والخدمات التي تتميز بعامل الندرة في الأسواق الرسمية من جهة وانخفاض الأسعار في السوق الموازي من جهة أخرى؛[1]

ثانيا: السوق النقدي الموازي

هي تلك السوق التي تعمل خارج أي عمل إداري أو خارج نطاق أي سلطة تنظيمية، كما أن المتعاملين في هذا السوق يتهربون من دفع الضرائب المفروضة على تعاملاتهم في هذا السوق حيث تتمثل في:[2]

1- النقود الائتمانية: تستعمل كوسيلة دفع وتسوية للعمليات المختلفة في هذا السوق وخارج النطاق البنكي، إذن فهي تلك النقود التي يكتنزها أصحابها للتعامل بها في السوق الموازية أو المضاربة بها؛

2- سوق الصرف الموازية: هي تلك السوق التي يتم فيها التفاوض بالعملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطة النقدية، نظرا لما تفرضه هذه الأخيرة من قيود بسبب زيادة الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه، وفي ظل هذه الظروف تتوافر فرص لازدهار أسواق الصرف غير الرسمية والتي تعمل بصورة موازية لأسواق الصرف الرسمية.

ثالثا: سوق العمل الموازي

يتشكل سوق العمالة الموازي حسب التعريف الذي يقدمه الديوان الوطني للإحصاء من مجموعة من الأفراد رجالا كانوا أو نساء، يمارسون عملا إما داخل إطار البيت أو في مؤسسة غير شرعية أو نشاط تجاري في السوق السوداء، ويستفيدون من هذه النشاطات بحيث تسمح لهم بالحصول على عوائد، وغالبا ما تكون التي تربط العامل بالمستخدم وفق عقد عرفي وهذه الحالة تجعل من العامل أو الأجير يأخذ صفة الموظف الخفي.[3]

[1] بقبق ليلي أسمهان، (2007): **العمليات البنكية غير المشروعة وأثرها على الاقتصاد**، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي بسعيدة، 20-21 أفريل 2007 .

[2] قندوز هشام، المرجع سبق ذكره، ص78.

[3] عزوز بن علي، بوزيان عبد الباسط، (2007): **الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر**، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي بسعيدة، 20-21 نوفمبر 2007.

المبحث الثالث: تأثير الاقتصاد الموازي على الاقتصاد والأسواق الرسمية وأثر التدخل الحكومي

نظرا لاستفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي وانتشاره عبر كامل دول العالم، أصبح لها تأثير مباشر على حجم الاقتصاد الرسمي والذي يمكن أن يؤثر في كل من الأسواق الثلاثة (سوق السلع والخدمات، سوق الصرف، سوق العمالة). حيث أن التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية يعد أحد أهم الأسباب التي تفسر وجود ونمو أنشطة الاقتصاد الموازي.

المطلب الأول: تأثير الاقتصاد الموازي على سوق السلع والخدمات وأثر التدخل الحكومي

أولا: أثر الاقتصاد الموازي على سوق السلع والخدمات

يعد سوق السلع والخدمات الموازي المكان المفضل لجميع طبقات المجتمع المختلفة وهذا بفضل الوفرة الكبيرة في السلع والخدمات التي تتميز بعامل الندرة في الأسواق الرسمية من جهة وانخفاض الأسعار من جهة أخرى. ولا تشتمل السوق الموازية على بائعي الرصيف فقط بل حتى المؤسسات الإنتاجية التي لا تقوم بواجباتها الجبائية وشبه الجبائية، من خلال تهربها من القيام بالتصريحات اللازمة التي يقرها القانون، وهذا مرتبط أساسا بالتكلفة المرتفعة الناجمة عن هذا التسجيل فعدم التسجيل القانوني يؤدي إلى فرض غرامات وعقوبات.[1]

ويمثل الشكل التالي التدرج السلمي للأنشطة داخل السوق الموازية:

الشكل رقم (2-01): التدرج السلمي للأنشطة داخل السوق الموازية

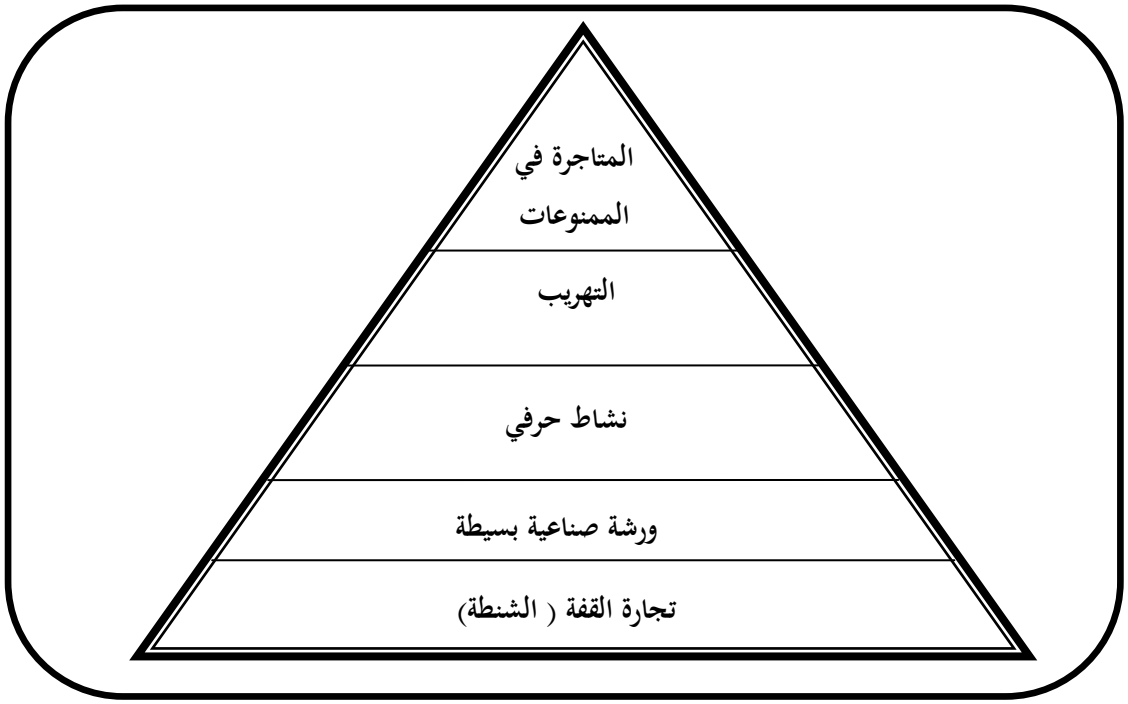

المصدر: عزوز بن علي، (2017): الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر، ملتقى وطني بعنوان الاقتصاد الموازي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص10.

[1] بورعدة حورية، المرجع سبق ذكره، ص101.

من خلال الشكل يتضح أن تدفق السلع والخدمات للسوق الموازي يأتي من:[1]

1- الحرف: والتي تمثل إنتاج منزلي أو عائلي تقوم به في أغلب الأحوال ربات البيوت، حيث تعتبر الأعمال المنزلية من أقدم وسائل الإنتاج واستمرار لبعض الأعمال الحرفية التقليدية والتي يتم تسويق معظمها في السوق الموازي؛

2- ورشات بسيطة أو مؤسسات صغيرة غير خاضعة للضرائب: وهي وحدة تزود السوق الموازية بإنتاج السلع والخدمات التجارية المشروعة والخالية من معايير الإنتاج والأمن ورداءة النوعية لأنها تستعمل تكنولوجيا بسيطة ولكن سعرها تنافسي في السوق؛

3- التهريب: أحد أهم الأساليب التي تزود السوق الموازي بالسلع والخدمات وهو نوعان:

أ- تهريب السلع المشروعة: والتي قد يمنع استيرادها تحقيقا لأهداف اقتصادية كحماية المنتج المحلي؛

ب- تهريب السلع الغير مشروعة: كالخمور الأسلحة والمخدرات وغيرها.

وهكذا نجد أن إقبال العديد من الأفراد من الطبقة العامة والوسطى والبرجوازية على اقتناء حاجاتهم من السوق الموازية بسبب الأسعار المنخفضة قد شجع المتعاملين في السوق الموازية الذين يدخلون في البداية من أجل الحصول على عوائد ومداخيل تؤمن لهم معيشتهم، ولكن بفعل الريوع الكبيرة التي توفرها نشاطات هذه السوق فإنهم يتدرجون داخلها حتى تبلغ القمة وهو ما يؤثر سلبا على الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل، وهذا بفعل ضعف المراقبة الحكومية أو التغاضي عن مثل هذه الأنشطة.

ثانيا: التدخل الحكومي في سوق السلع والخدمات

يبرز تدخل الحكومة في هذا السوق بالرقابة على الأسعار أو الكميات وتحديد حدود قصوى للأسعار، وتحديد منافذ معينة للتوزيع وتطبيق حصص الاستيراد والتصدير، وينشأ عن هذا التدخل التلاعب في الكميات أو الأسعار وبروز حالة فائض طلب لم يتم إشباعه، وهنا يتم اللجوء إلى السوق السوداء أو الأنشطة الغير مشروعة لإشباع ما عجزت القنوات الرسمية عن تحقيقه، ويترتب عن وجود الأسواق الموازية للسلع تحقيق مداخيل كبيرة لا يتم التصريح بها للإدارة الضريبية ولا تسجل في الحسابات القومية، ومن ثم تؤدي إلى تشويه قياس مستويات النشاط الاقتصادي.[2]

[1] عزوز بن علي، عبد الباسط بوزيان، المرجع سبق ذكره، ص11.

[2] توهامي محمد رضا، (2018): **دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص44.

المطلب الثاني:تأثير الاقتصاد الموازي على سوق النقد وأثر التدخل الحكومي

أولا: تأثير الاقتصاد الموازي على سوق الصرف

لقد أصبحت السوق الموازية للعملات الصعبة واقعا معيشيا للكثير من دول العالم، حيث يمثل سوق الصرف الموازي الإطار غير الرسمي الذي يفلت من الرقابة الحكومية في مجال بيع وشراء العملات الأجنبية، ولا يقتصر المتعاملين داخل هذه الأسواق على الأفراد فقط بل حتى المؤسسات والبنوك تشكل أطرافا فاعلة فيه.[1]

ويرجع توجه هؤلاء إلى هذه السوق إلى ندرة وقلة العملة الصعبة حيث يصبح البنك المركزي عاجزا عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة الأمر الذي يدفع الراغبين في الحصول عليها إلى شرائها بأعلى سعر ممكن الأمر الذي يشجع مالكيها على بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي.[2]

بالرغم من أن هؤلاء المتعاملين يعملون في ظل ظروف للمخاطرة تعتمد درجتها على مدى حدة عقوبات المخالفة حيث قد يتعرضون بمقتضاها للغرامة أو السجن أو مصادرة الكميات المضبوطة من النقد الأجنبي أو جميع هذه الأمور معا، ولهذا يقوم المتعاملين بتعويض هذه المخاطر من خلال إضافة علاوة على معدل الصرف في السوق السوداء تبرر تحمل المخاطرة والانخراط في معاملات هذه السوق.[3]

غير أن عمل هذه الأسواق بلا شك يحدث آثارا جوهرية على الاحتياطات الدولية وتدفقات السلع والخدمات والأصول من خارج هذه الدول، حيث أنه يفتح مجالا واسعا أمام عملية تبييض الأموال والمتاجرة في الممنوعات، إذ أن كميات كبيرة من الأموال الناتجة عن العمليات غير المشروعة تبدأ في التداول في المرحلة الأولى في الأسواق الموازية من أجل التمهيد لعملية غسلها أو تنظيفها، عن طريق دخولها البنوك في حسابات جارية على دفعات وأقساط وهو ما يؤثر سلبا على أسعار الفائدة أو أسعار الصرف وهكذا فكلما اتسع حجم الأسواق الموازية للصرف وتزايد عددها كلما كان ذلك مؤشرا على وجود أموال قذرة متداولة داخل هذه الأسواق،[4] ومنه فإن ظهور أسواق الصرف الموازية لها تأثير على سعر الصرف الرسمي في حد ذاته من جهة وعلى نشاط البنوك في مجال عمليات الصرف الأجنبي من جهة أخرى، حيث أنه في ظل تضاعف هذه الأسواق فإن النشاط المصرفي سينحصر ويقل دوره في الاقتصاد.

---

[1] بورعدة حورية، المرجع سبق ذكره، 106.

[2] شعيب بغداد، (2004): **إشكالية الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر**، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص12.

[3] عزوز بن علي، بوزيان عبد الباسط، المرجع سبق ذكره، ص11.

[4] بورعدة حورية، المرجع سبق ذكره، ص107.

ثانيا: التدخل الحكومي في سوق النقد

1- التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي: تعمد بعض الحكومات وفقا لسياسة الصرف المتبعة إلى وضع سعر محدد للصرف الأجنبي يتم على أساسه تداول السلع والخدمات والأصول المالية، وقد يعكس السعر تقييما مغالى فيه للعملة الوطنية أو تخفيضا لقيمة العملة عن سعرها التوازني الذي تعكسه السوق الحرة للصرف الأجنبي، وهناك حالتان لتدخل الحكومة في سوق الصرف:[1]

- **الحالة الأولى:** تحديد قيمة العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، مما يعني وجود زيادة في القيمة الأساسية للعملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية، ويؤدي هذا الإجراء إلى فقدان قوى السوق لكفاءتها في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، وتقلص عرض الصرف الأجنبي نتيجة انطواء المغالاة في قيمة العملة الوطنية على فرض ضريبة مستترة على الأنشطة المدرة للصرف الأجنبي، ومن شأن ذلك أن يضعف الحافز على عرض مواردها من الصرف الأجنبي في الأسواق الرسمية وينشأ عن ذلك حالة من فائض الطلب على الصرف الأجنبي يتم إشباعه من خلال الأسواق السوداء عند سعر أعلى من السعر الرسمي؛
- **الحالة الثانية:** تخفيض قيمة العملة عن سعرها التوازني الذي تعكسه السوق الحرة للصرف الأجنبي، ويترتب على هذا الإجراء ارتفاع مستوى الأسعار المحلية وانخفاض الدخول الحقيقية للمستهلكين مما يحفزهم إلى الدخول في أنشطة الاقتصاد الموازي لرفع مستوى دخولهم الحقيقية، ويترتب على أنشطة الأسواق السوداء للصرف الأجنبي تحقيق دخول غير معلنة يتوقف حجمها على الفرق بين سعر السوق الموازي وسعر السوق الرسمي، وكذلك على التكاليف التي يتحملها المتعاملون في السوق الموازية. وفي معظم الأحوال لا تخضع تلك الدخول للضرائب ولا تدخل في تقديرات الدخل القومي مما يشوه الإحصائيات الاقتصادية ويخفض الحصيلة الضريبية للدول.

2- **التدخل الحكومي في سوق الائتمان:** عندما تضع الحكومة قيودا على الإقراض أو تضع حدا أدنى لسعر الفائدة أو تربط القنوات التمويلية بشبكة معلومات تحدد ملاءة الأفراد المالية وتحد من حصولهم على قروض من أكثر من جهة، فإن طالبي الائتمان سيتوجهون إلى الشركات والمصادر التمويلية غير الرسمية التي تنشط في تقديم خدماتها التمويلية في السوق الموازي للائتمان عند سعر فائدة أعلى من السعر المحدد رسميا، وتحقق من وراء ذلك أرباحا ضخمة تزيد بزيادة الفرق بين سعري السوق الموازية والسوق الرسمي وانخفاض مخاطر وتكلفة التشغيل في السوق الموازية. وهذه الأرباح لا

[1] حامد المطيري، (2012): **قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراسة تطبيقية على السعودية خلال الفترة 1970-2009)**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، ص ص 53-54..

تخضع كذلك للضرائب ولا تدخل في الحسابات القومية وتمثل الأنشطة المدرة لها أحد أهم عناصر الاقتصاد الموازي خصوصا في الدول التي تشهد حراكا تمويليا وتنمويا.[1]

المطلب الثالث: أثر الاقتصاد الموازي على سوق العمل والتدخل الحكومي فيه

أولا: أثر الاقتصاد الموازي على سوق العمل

إن سوق العمل على ارتباط كبير مع ظاهرة الاقتصاد الموازي فهو يؤثر ويتأثر بها تبعا لحجم السوق الموازية ودرجة اتساعها، ويمثل العمل الموازي مجموعة الأنشطة المزاولة في مختلف القطاعات التي تخالف القانون من حيث طبيعتها ونوعها، أو إجراءات تطبيقها.[2]

ومن أهم ما يميز سوق العمالة الموازي ما يلي:[3]

– المرونة حيث يجد فيه البطالون والباحثون عن العمل من المتقاعدين والمعوقين على حد سواء ملاذا في الحصول على عمل داخل هذا القطاع؛

– ضعف مستوى التحصيل العلمي والافتقار للتأهيل المهني؛

– أجور متدنية مقابل أيام عمل طويلة؛

– عدم توفر شبكات ضمان وإجازات مدفوعة الأجر للعاملين والعاملات في القطاع الغير رسمي؛

– فرصة العمل مهددة بالضياع أمام العرض الكبير للأيدي العاملة نتيجة لتفاقم ظاهرة البطالة، أما الأعمال التي يتم القيام بها فتراوح بين الأعمال الموسمية إلى الأعمال الشبه دائمة.[4]

العوامل الدافعة للعمل في السوق الموازي

تعتبر العوامل التي تدفع الأفراد والمؤسسات على حد سواء للدخول في مثل هذه الأسواق كثيرة ومتعددة وتبرز أهمها فيما يلي:[5]

– ارتفاع معدلات البطالة مما يولد ارتفاع في تكاليف البحث عن فرص العمل؛

– عدم التوازن في سوق العمالة الرسمي من خلال عدم التكافؤ بين عرض العمل من جهة وعمليات التوظيف وطلب المؤسسات من جهة أخرى وهو ما يسبب أزمة بطالة حادة؛

---

[1] حامد المطيري، المرجع سبق ذكره، ص54.

[2] عزوز بن علي، المرجع سبق ذكره، ص9.

[3] بورعدة حورية، المرجع سبق ذكره، ص109.

[4] بن شعيب نصر الدين، بن شويخي عائشة(2007): **الاقتصاد الغير رسمي تشغيل الأطفال بين الفقر والتسرب من التعليم**، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 20-21 أفريل 2007، ص13.

[5] عزوز بن علي، بوزيان عبد الباسط، المرجع سبق ذكره، ص15.

– الحرية الكبيرة التي يجدها العامل وذلك لعدم وجود مراقبة مباشرة؛

– المرونة التي يقدمها العامل والمستخدم والتي تسمح بزيادة الأرباح وتجاوز إجراءات وأعباء سوق التشغيل وتخفيض تكاليف اليد العاملة وتجاوز القانون.

ثانيا: التدخل الحكومي في سوق العمل

ويكون بتحديد الحد الأدنى للأجر في السوق الرسمية للعمل، حيث يترتب عنه ارتفاع تكاليف العمل كلية، وظهور فائض عرض نتيجة لقيام طالبي العمل بتخفيض طلبهم من كمية العمل لارتفاع التكلفة الحدية للعمل عن القيمة الإنتاجية الحدية له، وفي المقابل يؤدي فائض عرض العمل إلى قيام عارضي العمل بقبول معدل أجر أدنى من المعدل المحدد رسميا، وتنافس تلك العمالة في التنازل عن العمل بالأجر المحدد، ينشأ عنه حالة فائض طلب في سوق العمل، وتؤدي كلتا الحالتين (فائض عرض أو فائض طلب في سوق العمل) إلى نشوء سوق موازية يتحمل معها العاملون في تلك الأسواق مزيدا من التضحيات، في حين يحقق أصحاب العمل مزيدا من الأرباح لانخفاض تكاليفهم الإنتاجية بسبب انخفاض في تكلفة عنصر العمل الداخل في إنتاج السلع.[1]

[1] توهامي محمد رضا، المرجع سبق ذكره، ص46.

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل التطرق للاقتصاد الموازي من الناحية النظرية، حيث يعرف بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يكون خفيا وغير معلنا بغرض تجنب الضرائب، القوانين والتنظيمات التي وضعتها الدولة في منظومتها المعيارية التي سطرتها لسير الاقتصاد الوطني، حيث لا يدخل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام للبلد، وتم عرض أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور واتساع رقعة الاقتصاد الموازي، كما أبرزنا مختلف المظاهر والأشكال التي يمكن أن يكون عليها، وأهم أنواع الأسواق الموازية النشطة فيه.

تطرقنا أيضا لأثر الاقتصاد الموازي على السوق الرسمي بمكوناته الثلاثة المتمثلة في سوق السلع والخدمات، سوق الصرف وسوق العمالة، حيث استنتجنا أن التدخل الحكومي في الأسواق الموازية من خلال زيادة اللوائح التنظيمية مشجعة على أنشطة الاقتصاد الموازي، إلا أن كثرة هذه اللوائح والإجراءات والتنظيمات تحد من الخيارات المتاحة أمام الفرد في الاقتصاد الرسمي، وتزيد من تكاليف العمل فيه، مما يمثل حافزا على العمل في الاقتصاد الموازي أين يمكن تجنبها.

الفصل الثالث:

دراسة جذب الاقتصاد الموازي في الجزائر عن طريق منتجات إسلامية لبنك السلام

تمهيد

طفى إلى سطح النقاش الاقتصادي في الآونة الأخيرة بالجزائر موضوع المنتجات المالية الإسلامية كأحد الحلول الفعالة التي تراهن عليها الحكومة لاستقطاب الأموال المتداولة في الاقتصاد الموازي في ظل الأزمة المالية التي تعيشها البلاد، حيث توجد العديد من آليات الرقابة للضغط على هذه الفئة من الناحية القانونية، حيث أن هذه الفئة جد نشيطة وإنتاجيتها عالية، لأنها تعمل بمبدأ عدم تقاسم غلتها من جهة وعدم تعرض سيولتها لأي شبهة، وعليه لا يجب إلغاؤها وإنما إيجاد الطرق الكفيلة باحتوائها، عن طريق طرح منتجات إسلامية من طرف البنوك المتخصصة، لتقدم بدورها حلولا وبدائل أكبر للعملاء، وذلك من خلال البنوك الإسلامية النشطة في الجزائر مثل بنك السلام.

وبغية الإلمام بأهم جوانب الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: نشأة وتطور الاقتصاد الموازي في الجزائر

المبحث الثاني: المنتجات الإسلامية كآلية لاستهداف شرائح ناشطة في الاقتصاد الموازي الجزائري

المبحث الثالث: منتجات بنك السلام كنموذج عن البنوك الإسلامية الجزائرية

المبحث الأول: نشأة وتطور الاقتصاد الموازي في الجزائر

لقد تنامى الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الانفتاح الاقتصادي، حيث تميزت هذه الفترة بأنشطة اقتصادية خارجة عن إطار المؤسسة؛ ومن هذا المنطلق بدأت نظرة الدولة اتجاه هذا الاقتصاد تتغير إذ أن السلطة أيقنت بأن ظاهرة الاقتصاد الموازي ما هي في حقيقة الأمر سوى الملاذ الطبيعي لأرباب العمل الخواص للتهرب من اقتصاد مثقل بالأعباء والعراقيل.

المطلب الأول: أسباب نمو وتغلغل الاقتصاد الموازي في الجزائر

تشكل نشاطات الاقتصاد الموازي شبكة متسعة ومتنامية من علاقات الإنتاج، التبادل والتوزيع، والتي تشكل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول منها الجزائر، فالاقتصاد الموازي فيها لم ينشأ صدفة بل تمخض عن جملة متشابكة من التغييرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي مر بها هذا البلد، بالإضافة إلى بعض العوامل الخارجية التي تزامنت مع هذه التغييرات ومن أهمها:

1- أزمة النفط: نتيجة اعتماد الجزائر الشبه مطلق على مورد واحد هو النفط سواء من حيث مساهمته في صادرات الدولة، أو من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أثر على الاستثمار والإنتاج وعلى جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى كما يلي:

- في 1986 انخفضت أسعاره بحوالي 50%، أدت إلى ظهور أزمة اقتصادية حادة في الجزائر أحدثت عجزا مزدوجا في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، نتيجة انخفاض إيرادات الجزائر من الخارج، تمخض عن ذلك ضعف نسبة النمو الناجم أساسا عن ركود الاستثمارات وتباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي، وتوقف عدة مشاريع استثمارية وضعف الإنتاج المحلي في السلع والخدمات، مع زيادة الطلب نتيجة الزيادة السكانية مما فتح الباب على الأنشطة غير الرسمية؛
- وفي 2004 ارتفعت أسعاره واستمرت في الارتفاع، حينها حققت الدولة إيرادات معتبرة، عملت بها على تسديد ديونها وتكوين احتياطي صرف، وتخصيص مبالغ معتبرة لانجاز برامج استثمارية ضخمة خاصة في القطاع غير المنتج،[1] هذه الراحة المالية جعلت الدولة تتهاون أو تغفل عن سياستها الضريبية سواء من حيث توسيع القاعدة الضريبية أو من حيث التحصيل الضريبي، مما أدى إلى انتشار التهرب الضريبي، في إطار الأنشطة غير الرسمية، حيث إن نسبة التحصيل لم تتجاوز 20%، لكن مع بداية السداسي الثاني لسنة 2014[2] عادت أسعار النفط للانخفاض وتهاوت معها الإيرادات

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، أكتوبر 2012، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2018، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz

الخارجية، مما أحدث عجزا في الخزينة العمومية، ولتغطيته لجأت الدولة إلى الزيادة في الضرائب، وتجلى ذلك خاصة في قانون المالية لسنتي 2016 و2017؛[1]

- في حين لجأت في 2018 إلى أسلوب ثاني وهو التمويل غير التقليدي (الإصدار النقدي)[2]، ويترتب عن هذين الإجرائين زيادة العبء الضريبي إلى جانب الضغوط التضخمية والارتفاع في المستوى العام للأسعار، وبالتالي انخفاض الدخول الحقيقية لدافعي الضرائب أفرادا أو مؤسسات، الأمر الذي دفعهم ويدفعهم إلى تعويض هذا النقص عن طريق أنشطة السوق الموازي.

2- المديونية: زيادة عبء المديونية الخارجية وعجز الجزائر عن التسديد بعد أزمة النفط 1986، أدى إلى ارتفاع خدمة الدين الخارجي وعجز الدولة عن التسديد، حيث وصلت إلى أكثر من 80% من حصيلة الصادرات، وهذا أثر سلبا على معدل الاستثمار وبالتالي على معدل التشغيل والإنتاج مما ساعد على تفشي الأنشطة غير الرسمية، وفي الفترة (2000-2013) انخفض عبء المديونية الخارجية إلى 374,5 مليون دولار سنة 2013 بالمقارنة مع سنة 2000 20,4 مليار دولار إلا أن نشاط الأنشطة الغير الرسمية يبقى مستمر؛[3]

3- ارتفاع معدل البطالة: إن التفاوت الكبير بين عدد المرشحين للعمل والمناصب التي تخلق سنويا قد أدى إلى اتساع نطاق البطالة، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها أزمة النفط 1986 التي أدت إلى انخفاض إيرادات الدولة، وصعوبة الحصول على قروض أجنبية لزيادة مشروطية صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى تقلص المشاريع الاستثمارية الجديدة وتوقف جزء من الاستثمارات التي كانت في طور الانجاز نتج عن ذلك نقص فرص التشغيل وتوقف عدد العمال عن العمل. فقد كان معدل البطالة في 1985 حوالي 9,7%،[4] وبعد دخول الجزائر في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي وتحرير الاقتصاد وتطبيق برامج الخوصصة، أدى إلى فقدان أكثر من 600 ألف منصب عمل، بالإضافة إلى التراجع الحاد في عروض العمل مقابل التزايد المستمر في الطلب على التشغيل، فارتفع هذا المعدل بصورة متزايدة حتى وصل إلى 29,5%،[5] ولكن بعد تجاوز الأزمة انخفضت معدلات البطالة، والجدول التالي يبن ذلك:

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2017)، العدد 77، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.joradp.dz

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2018)، العدد 53، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.mfdgi.gov.dz

[3] وزارة الصناعة والمناجم، 2014، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz

[4] الديوان الوطني للإحصائيات، **التشغيل**، الفصل الثاني، حوصلة إحصائية 1962-2011، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_Arabe.pdf

[5] المرجع نفسه.

الجدول رقم (3-01): تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (2010-2017)

السنوات	نسبة البطالة %
2010	10
2011	10
2012	9,7
2013	9,8
2014	10,6
2015	11,2
2016	10,5
2017	12,3
2018	11,8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة البطالة في تغير مستمر حيث عرفت انخفاضا محسوسا مقارنة بما كانت عليه في فترة الأزمة النفطية، حيث بلغت أقصى قيمة لها في 2017 بنسبة 12,3%، وأدنى قيمة لها في 2012 بنسبة 9,7%؛

4- النمو الديمغرافي: والذي شهدته الجزائر خلال السنوات التي عقبت الاستقلال وصلت إلى 42.2 مليون نسمة في جانفي 2018[1]، وذلك بفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي كان لها الفضل في تحسين مستوى معيشة السكان، فانتشار المراكز الصحية وتقدم الرعاية الطبية أدى إلى انخفاض نسبة الوفيات خاصة لدى الأطفال، مما أدى إلى ارتفاع سريع في الزيادة السكانية خلال فترة وجيزة، نتج عنها زيادة الطلب على العمل والسلع والخدمات وعدم مرافقة هذه الزيادة زيادة في العرض المحلي الرسمي؛

5- عدم مرونة الجهاز المصرفي الجزائري يعرقل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ما يؤدي إلى البحث عن طرق وفرص بديلة في القطاع غير الرسمي، ويعد تحسين قدرة البنوك والمؤسسات المالية لدعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة

[1] الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري، ديموغرافيا الجزائر 2016، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.ons.dz

والمتوسطة أمرا مطلوبا، مثله مثل تعزيز أنشطتها الاستثمارية للزبائن، خاصة الخبرة في مجال دراسة المشاريع، وهي مهن يتعين على البنوك أن تطورها لتشجيع نمو القروض الموجهة للاستثمار؛[1]

6- تراجع الدولة على أداء مهامها وعدم كفاءة مؤسساتها الحكومية، وتدني كفاءة وجودة خدمات القطاع العام والعاملين فيه، بالإضافة إلى عدم استقرار تشريعاتها وقوانينها، أدى إلى انتشار البيروقراطية والرشوة، والفساد بكل أشكاله الإداري، المالي، والأخلاقي، خاصة في الإدارات العامة وعدم تطبيق القوانين بصرامة لمعالجته، وهذا شجع الأفراد للدخول في الاقتصاد الموازي وتوسيع دائرته؛[2]

بالإضافة إلى أسباب أخرى تمثلت في:[3]

7- إن ارتفاع تكاليف المعيشة نتج عنه تدني مستوى الدخل وما أدى إلى البحث عن وظائف إضافية لسد الحاجة، أو اتخاذ النهج غير المشروع في تلقي رشاوي، أو القيام بأنشطة مخالفة للقانون، بالإضافة إلى تركيز الدولة على تنمية المدن الحضرية، وإهمال ما عداها من مدن الجزائر، خاصة المناطق الريفية، وبالتالي الزيادة في حجم الاقتصاد الموازي؛

8- عدم قدرة الدولة على إجبار كل الأفراد لاحترام قوانينها، وضعف أساليب الرقابة على عدة مستويات من وزارة التجارة المختصة قانونا في مراقبة العمليات التجارية وإدارة الجمارك، التي تجاوزتها الأحداث نتيجة ارتفاع حجم الواردات إلى وزارة الصحة والسكان، التي لم تعد قادرة على لعب دورها الصحي في حماية الصحة العامة، وصولا إلى وزارة العمل والحماية الاجتماعية المطلوب منها مراقبة سوق الشغل، وحماية العمال ضد التجاوزات الحاصلة في مجال الحماية الاجتماعية، وبالتالي ضعف الدولة في تغطيتها لمراقبة حركة الأسعار والعمالة ونقص السلع في الأسواق، مما شجع بعض الفئات على استغلال ذلك للقيام بدور تكميلي وتحقيق مكاسب طائلة خارج الإطار القانوني الرسمي للدولة؛

9- الانتقال نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية مع بداية التسعينات، مع غياب الشفافية في ممارسة الأنشطة التجارية وغياب استعمال الشيكات في العمليات التجارية، أدى إلى فتح الأسواق على السلع والخدمات الأجنبية، مما ساعد على تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية وانتشار السلع المغشوشة والتجارة غير الرسمية في الأسواق الجزائرية؛

---

[1] محافظ بنك الجزائر، (2019): **عصرنة المصارف، انجازات وآفاق**، المنظم من طرف الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية،19 فيفري 2019، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz

[2] بنك الجزائر، (2018): **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018**، ديسمبر 2018، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz

[3] موسوس مغنية، (2018)، **ضبط الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، عدد 02، ص ص 181-182.

10– الإحالة على التقاعد أو التقاعد النسبي في سن مبكرة، خاصة في القطاع العسكري وقطاع التربية والتعليم (لأن هذين القطاعين يشغلان نسبة معتبرة من اليد العاملة في الجزائر)، مما يدفع الأفراد إلى البحث عن فرصة عمل أخرى لتحسين دخلهم المالي ويكون ذلك عن طريق التوجه للقطاع الموازي؛

11– حالة لا استقرار الأمني في دول الجوار مما أدى إلى دخول عمالة غير شرعية عبر الحدود إلى الجزائر، هروبا من الحروب والفقر في بلدانهم وبحثا عن سبل العيش، حيث يزحف آلاف من المهاجرين إلى الجزائر سنويا، أغلبهم ينشطون في مجال البناء والأشغال العامة بأجور زهيدة وغياب ظروف العمل وإجراءات السلامة، وهذا ما جعل أصحاب الورشات يفضلون تشغيل اللاجئين الأفارقة بدلا من الجزائريين الذين يطلبون أجرة مرتفعة.

المطلب الثاني: مظاهر الاقتصاد الموازي في الجزائر وحجمه من خلال القطاعات الاقتصادية

انتشرت النشاطات الاقتصادية للاقتصاد الموازي في شتى قطاعات الاقتصاد الجزائري من التجارة إلى الخدمات، الصناعة التحويل، الفلاحة، وغيرها من القطاعات. وأصبحت تمثل نسبة معتبرة من الأنشطة الاقتصادية في كل قطاع، وبالتالي نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت هذه النسبة من 45% لتصل حوالي50% في نهاية 2017.

وأهم القطاعات التي تنتشر فيها هذه النشاطات ما يلي:

1– قطاع التجارة: يعتبر قطاع التجارة من أكثر القطاعات التي تنتشر فيها النشاطات الموازية حيث تشير القديرات إلى:[1]

- وجود أكثر من 60% من التجارة المحلية في الجزائر تتم عبر السوق الموازية؛
- وجود حوالي 200 ألف تاجر فوضوي ينشطون في التجارة الموازية في الجزائر، كما تشير إحصائيات الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين لسنة 2012، أن منهم حوالي 20 ألف تاجر أجنبي، و700 سوق تنشط خارج القانون؛
- وبحسب وزارة التجارة فإن حجم المعاملات التجارية التي تمت بدون فوترة في 2017 بلغت 116 مليار دينار جزائري، حيث أن 50% من رقم أعمال المتعاملين الاقتصاديين ناتج عن عمليات ذات صلة بالقطاع الموازي، بسبب رفض تجار الجملة والتجزئة التعامل بالفاتورة مع الشركات المنتجة من أجل توزيع منتجاتها، وبالتالي فعدم استخدام الفوترة لا يسمح للدولة بتحديد عدد وقيمة الخاضعين للضريبة، فتضيع هذه المبالغ على خزينة الدولة؛
- كما صرحت أيضا أن ثمن الواردات الجزائرية يزيد بنسبة 30% عن سعرها الحقيقي، بسبب تضخيم الفواتير التي تسمح للمستوردين بتهريب العملات الأجنبية ورؤوس الأموال إلى الخارج؛

[1] وزارة التجارة، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques

- وجود حوالي 35% من الشركات التجارية الوطنية مصنفة كشركات وهمية، حيث تقوم هذه الشركات بتظليل مصالح المراقبة عن طريق تقديم معلومات خاطئة عن مقرها ونوعية نشاطها في السجلات التجارية؛
- انتشار السلع المغشوشة والمقلدة الصنع في السوق الجزائرية، فزيادة واردات الجزائر في فترة الوفرة المالية (2004-2014) ساهمت في توسيع رقعة النشاطات الموازية وانحصار إنتاجية المؤسسات الصناعية الجزائرية، نتيجة لعدم قدرتها على منافسة أسعار المواد المستوردة الغير مطابقة للمواصفات، إلا أنها تمكنت من الدخول بسهولة إلى الجزائر نتيجة ضعف الإجراءات الرقابية على الحدود، وان ظاهرة البضائع المقلدة لم يسلم منها أي قطاع؛

وبهذه المعطيات نجد أن القطاع الموازي له مسؤولية كبيرة في ارتفاع الواردات وتراجع الإنتاج الوطني وقد نجح في فرض نفسه من خلال شبكات استيراد وتوزيع داخلية، ولم يترك للقطاع الوطني القانوني إلا هامشا ضيقا للمنافسة.

2- قطاع البناء والأشغال العمومية: تم خلق مناصب شغل للإدماج حيث بلغت نسبة هذا القطاع 0,9% سنة 2016، إلا أنه يعتبر من أهم القطاعات المغذية للاقتصاد الموازي، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي أسفر عنها غلق العديد من المؤسسات العمومية، وبالتالي خلق الجو المناسب لنشوء مؤسسات مصغرة موازية، فضمن 300 ألف مؤسسة ناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية، 30% منها تنشط في السوق الموازية، في حين أن 50% من عمال هذا القطاع الذي يوظف أكثر من 100 ألف شخص يعملون بطريقة غير قانونية، ويعود انتشار ظاهرة النشاط الغير قانوني في هذا القطاع أساسا، إلى ارتفاع نسب التكاليف الجبائية ،كما أن حوالي 4% من اليد العاملة غير مصرح بها هي يد عاملة أجنبية؛[1]

3- قطاع الجباية: إن النظام الضريبي في الجزائر يحوي حوالي 30 ضريبة، وعلى الرغم من أن سنوات 2015 و2016 و2017 لا تؤكد التوجهات نحو الارتفاع لوزن الضرائب على الأجور ضمن الضرائب المباشرة وانخفاض حصة الضريبة على القيمة المضافة على النشاطات الداخلية ضمن الضرائب المباشرة، وعليه فإن هيكل الضرائب يعكس هيمنة الاقتطاعات عند المصدر، ولكن لا تحصل منها سوى نسبة بسيطة لا تتجاوز 20%، والباقي يمثل تهرب ضريبي، وهذا يعني أن إجمالي ما تحصله الدولة من ضرائب ورسوم هو فقط ناجم عن أقل من ربع الاقتصاد الوطني، باعتبار أن الباقي هو نشاطات موازية تمارس خارج المنظومة الجبائية؛[2]

4- قطاع المال والصرف: عرفت سوق الصرف في 2017 تطورا معتبرا، من خلال إقامة فرع عمليات الصرف لأجل، إضافة إلى فرع عمليات الصرف نقدا وفرع عمليات الخزينة بالعملة الصعبة، تسمح هذه السوق بالاستجابة إلى

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، نتائج 2014-2016، نشرة 2017، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.ons.dz

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2018، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf

تطلعات المتعاملين الاقتصاديين من طرف البنوك والمؤسسات المالية، إلا أن السوق الموازية تهيمن على نشاط صرف العملات في الجزائر، مع أن هنالك صعوبة كبيرة في تقدير الأموال التي يتم تداولها في هذه الأسواق، حيث تستخدم موارد مالية متأتية من تحويلات المغتربين الجزائريين والمتعاملين الأجانب والجزائريين ومن عدة أطراف أخرى، وقد عرف سوق العملة الموازية تطورا كبيرا وأصبح يشكل بذلك بديلا عمليا في الواقع، في غياب دور للبنوك وعدم الثقة فيها، وفي ظل الجمود الذي يعتري سياسة الصرف المنتهجة من قبل بنك الجزائر، وعدم اعتماد مكاتب صرف قانونية؛[1]

5- قطاع التشغيل: تشير البيانات إلى أن القطاع الغير رسمي في الجزائر يستوعب أعددا كبيرة من القوة العاملة، وهي عمالة غير قانونية أي غير مصرح بها لدى مصالح الضمان الاجتماعي، تتميز بتقاضيها أجر منخفض ومن دون عقود توظيف أو منافع اجتماعية، وحقوقهم الأساسية أكثر عرضة للخطر ويصعب الدفاع عنها، فمعظم العمالة غير الرسمية ليس لديها حماية كافية من المشاكل الصحية، وتعمل في ظروف أكثر خطورة وهي معرضة للفصل دون تعويض.

تدلي التركيبة النسبية لليد العاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي تواصل هيمنة قطاع الخدمات الذي يشغل أكثر من نصف اليد العاملة 61,6% يليه قطاع البناء والأشغال العمومية 16,6% والصناعة 13,1% وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 9% وحسب تحقيق قام به الديوان الوطني للإحصائيات في 2012، كانت السوق الموازية في 2001 تشغل 1,6 مليون شخص ليرتفع إلى 3,9 مليون شخص أي ما يعادل 45,6% من اليد العاملة الإجمالية في 2012 خارج قطاع الفلاحة، يتوزعون على قطاع التجارة والخدمات والبناء والأشغال العمومية والنشاطات الصناعية، وهي أهم القطاعات التي ينتشر فيها التشغيل الموازي؛[2]

6- قطاع التعليم: من أكثر الأنشطة الموازية المنتشرة كثيرا في قطاع التعليم هي ظاهرة الدروس الخصوصية التي أصبحت ملازمة للدروس الرسمية؛

7- قطاع الصناعة: يتضمن هذا القطاع العديد من الأنشطة التي تصنف ضمن ما يعرف بالقطاع الصناعي الموازي، مثل المنتجات الصناعية التي يتم إنتاجها داخل المساكن، والصناعات الحرفية واليدوية وليس لديها حسابات نظامية، حيث مؤخرا وضعت الجزائر إستراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي، والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، في هذا المنظور تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط

[1] بنك الجزائر، (2018): **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018**، ديسمبر 2018، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz

[2] الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري، (2012)، **النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة**، الثلاثي الرابع، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.ons.dz/IMG/pdf/DonneesStatEmploarab2012_.pdf

الصناعي، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة، كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية؛[1]

8- قطاع الزراعة: إن سياسة الفلاحة والتنمية الريفية ترتكز على التدعيم الدائم للأمن الغذائي باتخاذ الفلاحة كمحرك للتنمية والتنوع الاقتصادي من خلال تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية وتطوير وتنمية الأقاليم الريفية.

يعاني قطاع الزراعة في الجزائر كغيره من القطاعات الأخرى من انتشار عدة نشاطات إنتاجية زراعية موازية، تولد سلع تستهلك مباشرة أو يتم رسملتها من قبل العائلات التي تنتجها، يتم استغلالها في إنتاج عدة منتجات في السنة وتسويقها بصورة فردية بعيدا عن أجهزة الدولة، أو في التربية الحيوانية بتربية أعداد معتبرة من الحيوانات أو في الصيد البحري، وغيرها من الأنشطة الزراعية غير الرسمية والتي لا تغطيها المساحات الزراعية وحتى المساحات المحتكرة من قبل التعاونيات والمستثمرات التابعة للدولة، والتي تقدر 80 % من المساحات الفلاحية في مجملها غير مستغلة أو تم تحويل نشاطها لأغراض غير فلاحية ويشمل القطاع الزراعي الموازي أعداد هائلة من الناشطين بدون تأمين اجتماعي ولا صحي خاصة في الريف؛[2]

9- قطاع الخدمات: يشغل هذا القطاع 61,6% من إجمالي اليد العاملة في الاقتصاد الرسمي، وفي الاقتصاد الموازي يشمل العديد من الخدمات التي يصعب إيجاد تعريف محدد لها، كالخدمات الشخصية مثل وحدات النقل الخاصة التي يغلب عليها الطابع الفردي وتصنف ضمن القطاع الموازي ولا يدخل نشاطها في تقديرات الحسابات الوطنية لعدم الحصول على بياناتها، هذه الأرقام الضخمة في السوق الموازية هي أرقام اقتصادية مهملة ومورد مالي غير مستغل يستحوذ على أكثر من 50% من الاقتصاد الوطني، ويشكل ربحا ضائعا كبيرا لخزينة الدولة، لأنه مس جميع القطاعات الاقتصادية للدولة، كما تشكل السوق الموازية خطرا على المستهلك والاقتصاد الوطني لأن 80% من المنتجات المقلدة أو منتهية الصلاحية والفاسدة تمرر عبر هذه السوق لأنها غير مراقبة.[3]

[1] وزارة الصناعة والمناجم، 2017، قطاع الصناعة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح على الموقع الالكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industrie

[2] وزارة الصناعة والمناجم، 2017، قطاع الزراعة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح على الموقع الالكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture

[3] الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري، (2015)، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، متاح على الموقع الالكتروني:
http://www.ons.dz/IMG/pdf/emplar0915.pdf

المطلب الثالث: آثار الاقتصاد الموازي في الجزائر

لا توجد معطيات إحصائية دقيقة لتقدير حصة الاقتصاد الموازي داخل الاقتصاد الوطني، وبالتالي قياس درجة التأثر المباشر وغير المباشر للأنشطة الاقتصادية المهيكلة، وعموما للاقتصاد الموازي عدة آثار سلبية وأخرى ايجابية يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: الآثار السلبية للاقتصاد الموازي في الجزائر

تتجلى أهم الآثار السلبية للاقتصاد الموازي في الجزائر فيما يلي[1]:

- إن العاملين في القطاع الموازي لا يدفعون ضرائب ما يؤدي إلى خسارة خزينة الدولة جراء التهرب الضريبي؛
- تزايد عدد قضايا الرشوة، الاختلاسات والفساد؛
- انتشار الاقتصاد الموازي يؤدي إلى عدم دقة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية مثل: (معدل البطالة، التضخم، الدخل، القوة العاملة...)، وبالتالي فإن الدراسات المعتمدة على معلومات غير دقيقة ستكون غير صحيحة، وبالتالي ستكون القرارات المتخذة خاطئة، والتي تترجم عادة بسياسات اقتصادية واجتماعية لا تنسجم مع الواقع في أغلب الأحيان؛
- زيادة تداول العملة الصعبة في الأسواق الموازية، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني؛
- إن تفشي ظاهرة تبييض الأموال وتهريبها تؤدي إلى التأثير السلبي على الحركة الاستثمارية، وهذا يؤثر بدوره على معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا: الآثار الايجابية للاقتصاد الموازي في الجزائر

إذا كان الاقتصاد الموازي غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية فإن وجوده يمكن أن يعالج بعض المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني منها:[2]

- توفير مناصب شغل للعاطلين ما يعني التقليل من مشكل البطالة؛
- التقليل من بعض المظاهر الاجتماعية السلبية كالإجرام، تعاطي المخدرات، الغش، كونه يستوعب جزءا لا يمكن إغفاله من الفئة النشطة في المجتمع؛
- إن عمل الأفراد في الاقتصاد الموازي بيعا وشراء سيعمل على توفير السلع ويقلص من ندرة عرض بعض السلع الأخرى، مما يؤدي بالضرورة إلى خفض الأسعار.

[1] قارة ملاك، المرجع سبق ذكره، ص165.

[2] قرفي زينب، لعموري فاطمة الزهراء، المرجع سبق ذكره، ص81.

المبحث الثاني: المنتجات الإسلامية كآلية لاستهداف شرائح ناشطة في الاقتصاد الموازي الجزائري

إن اهتمام الجزائر بظاهرة الاقتصاد الموازي وتكثيف الجهود لمواجهته، استلزم وضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها، ومن أجل ذلك تم اعتماد المنتجات الإسلامية كآلية جديدة وحديثة ناشطة في الاقتصاد الإسلامي عامة والبنوك الإسلامية خاصة، لامتصاص الكتلة النقدية الخارجة عن الدائرة البنكية واحتواء الاقتصاد الموازي.

المطلب الأول: شروط البنك المركزي على البنوك الإسلامية النشطة في الجزائر

كما هو معروف تتعامل البنوك المركزية الموجودة في بيئة تقليدية بالفائدة في صياغة سياستها لضبط النقود وفي تعاملها مع البنوك سواء كانت تقليدية أو التي تتعامل وفق الشريعة الإسلامية، وهذا ما يجعل البنوك الإسلامية تواجه الكثير من التحديات والمشاكل من اجل التكيف مع البيئة القانونية والمتطلبات القانونية للبيئة المركزية، حسب نظام رقم 09-03 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1430 الموافق 26 ماي سنة 2009، يحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات البنكية كما يلي:[1]

- يتقيد البنك الإسلامي بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي في إيداع العملات الأجنبية وسحبها؛
- يجب على البنك الإسلامي الاحتفاظ بنسبة سيولة معينة من أجل توفير قدر معقول من الأصول السائلة ضمن موجودات البنك والتي يمكن تسيلها مثل أذونات الخزينة والأوراق التجارية قصيرة الأجل والنقدية في الخزائن ولدى البنك المركزي؛
- في إطار السياسة النقدية وفي إطار عمليات السوق المفتوحة يتعامل البنك المركزي مع البنوك بما فيها البنوك الإسلامية بالفائدة وذلك عند بيعه أو شراءه للسندات وهذا ما يوقع البنك الإسلامي في محظور شرعي؛
- تحرم البنوك الإسلامية من ميزة إعادة التمويل التي يمنحها البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير وذلك لأنه يتعامل بالفائدة أخذا وعطاءا؛
- تلتزم البنوك الإسلامية أيضا بإيداع نسبة من ودائعها في شكل نقدي لدى البنك المركزي بما يعرف بمعدل الاحتياطي القانوني وذلك من أجل الحفاظ على مركزه المالي وحفاظا على حقوق المودعين والمستثمرين.

المطلب الثاني: مجهودات الدولة الجزائرية في مجال البنوك الإسلامية

في ظل ظروف الانكماش الاقتصادي التي عرفتها الجزائر، وما أفرزته من ضيق مالي ألقى بظلاله على الاقتصاد الجزائري، فقد اتجهت الحكومة إلى تكثيف جهودها لتنشيط الدورة الاقتصادية بالجزائر، وفي إطار تحقيق ذلك عملت

[1] بنك الجزائر، أنظمة عام 2009، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz

الحكومة على استقطاب الكتلة النقدية الفائضة من السوق الموازية إلى البنوك من خلال صيغ مختلفة، حيث قدرت الكتلة النقدية المتواجدة حاليا في السوق الموازي بنحو 2000 مليار دينار تمثل ادخار المتعاملين الاقتصاديين خارج القطاع البنكي[1]، لكنها لم تحل الأزمة وحدها حتى و لو تم استقطابها من طرف البنوك حسب رأي الحكومة.

وكخطوة أولى نحو هذا الاتجاه تم إطلاق عملية القرض المستندي للنمو الاقتصادي الوطني يوم 17 أفريل 2016 لامتصاص ما يمكن من السيولة الفائضة في السوق وتفادي الاقتراض من الخارج، وبعد أن انقضت آجاله يوم 16 أكتوبر 2016 فقد تمكنت الحكومة من تحصيل 568 مليار دج.

ونتيجة لمحدودية استجابة الجزائريين للقرض المستندي بسبب الفوائد الربوية واعتبار حصيلة الموارد المستقطبة وفق هذه الصيغة غير كافية أمام احتياجات الاقتصاد الجزائري وتزايد حاجة الحكومة للموارد للنهوض بالاقتصاد الوطني فقد ازداد الاهتمام بنظام الصيرفة الإسلامية باعتباره حلا مكملا لدعم الخزينة العمومية يمكن من خلاله استقطاب ماتبقى من الكتلة المالية الضخمة المكدسة لدى أصحاب الفوائض المالية الذين يفضلون اكتنازها واستثمارها في السوق على إيداعها لدى البنوك مقابل فوائد ربوية.

وفي هذا الصدد أعلنت الحكومة في سنة 2017 أنه سيتم اعتماد نظام الصيرفة الإسلامية لدى بنكين عموميين حكوميين قبل نهاية السنة وذلك بتقديم خدمات مالية خالية من الربا على أن تتوسع هذه العملية إلى 04 بنوك عمومية أخرى خلال سنة 2018.

بهدف إرساء قواعد الصيرفة التشاركية في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية قام بنك الجزائر بإصدار نظام ينظم عملية فتح الشبابيك التشاركية في البنوك والمؤسسات المالية، بهدف إضفاء الشرعية القانونية لهذه الصيغة.

بصدور النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، في العدد 73 من الجريدة الرسمية المتعلق بالصيرفة الإسلامية[2]، فإن البنوك عمومية كانت أو خاصة والمؤسسات المالية باختلافها ستتمكن من عرض خدمات مالية بصيغة إسلامية لزبائنها، أمر انتظره قطاع البنوك منذ مدة من أجل الاستجابة لطلب اجتماعي برز في السنوات الأخيرة.

وكما كان منتظرا صدر النظام المحدد لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية الذي وضعه بنك الجزائر قبل نهاية السنة، ليتم في 2019 الشروع فعليا لاسيما بالنسبة للبنوك العمومية في تقديم منتجات تستجيب لمتطلبات الشريعة الإسلامية.

[1] محافظ بنك الجزائر (2019)، **عصرنة المصارف–انجازات وآفاق–**، المنظم من طرف الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، 19 فيفري 2019، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz

[2] بنك الجزائر، أنظمة عام 2018، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz

والمعروف أن مثل هذه المنتجات متوفرة في بلادنا عبر بنوك أجنبية تعمل في هذا المجال منذ سنوات، إلا أن أهمية إصدار هذا النظام يكمن في وضع الأطر القانونية لهذه الممارسة، وضبط الشروط المتعلقة بها وكذا وضع هيئة شرعية مركزية يمكنها البت في مدى مطابقة المنتجات المعروضة للشريعة الإسلامية، إضافة إلى اشتراط الحصول على رخصة من البنك المركزي للقيام بمثل هذه النشاطات.

ورغم أن المجلس الإسلامي الأعلى كان قد طالب في تقرير وجهه لرئاسة الجمهورية، بتعديل قانون النقد والقرض لتقنين الصيرفة الإسلامية، فإن بنك الجزائر فضّل اللجوء إلى إصدار نظام منفصل حدد من خلاله صيغة المنتجات التي يمكن للبنوك تقديمها.

وكان خبراء ومهنيون ورجال دين قد سجلوا في مناسبات عدة تم خلالها التطرق إلى موضوع المالية الإسلامية، أن المنظومة القانونية ببلادنا تعيق تطور البنوك الإسلامية، كونها لا تتلاءم مع خصوصياتها، داعين إلى النظر في هذه الصيغة التمويلية كمنظومة متكاملة يجب أن تمس كل الجوانب ذات العلاقة لضمان شرعية المعاملات، ومطابقتها الحقيقية للشريعة الإسلامية، وهو ما يطرح ضرورة بذل مزيد من الجهود لطرح نصوص تنظيمية لتأطير جل أنشطة التمويل التشاركي، مثلما أكده مدير القرض والتنظيم على مستوى بنك الجزائر، حول المالية الإسلامية بالجزائر، عن اقتناعه بأن الأمر يتعلق بعملية مستمرة وتدريجية، وهو ما يشير إلى إمكانية إصدار نصوص أخرى مع مرور الوقت، ونضوج التجربة الجزائرية في هذا المجال والتي ما زالت في بداياتها.

للتذكير فإن صدور النظام سيسمح للبنوك العمومية التي تسيطر على 87 % من السوق المصرفية بتكييف عروضها في هذا المجال، وهو ما يعوّل عليه لاستقطاب الأموال الموجودة في السوق الموازية، بالنظر إلى الانتشار الواسع لهذه البنوك على المستوى الوطني[1].

وحسب المادة 2 من النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، المتعلق بالصيرفة التشاركية[2]، يهدف إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة بالتشاركية والتي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، إلى جانب تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، والمحددة في إطار المواد 66-69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

[1] تدخل السيد محافظ بنك الجزائر، (2018)، **تطور الصيرفة البديلة في الجزائر**، اليوم البرلماني 04 أفريل 2018، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz

[2] بنك الجزائر، أنظمة عام 2018، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz

تخص هذه العمليات على وجه الخصوص فئات منتجات المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار.

ويتعين على البنك المعتمد الناشط أو المؤسسة المالية المعتمدة الناشطة الراغبة في عرض منتجات مالية تشاركية تقديم بطاقة وصفية للمنتوج ورأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، والتي تدعم طلب الترخيص المسبق الموجه إلى بنك الجزائر.

وبعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، يتعين على البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة، أن تخضع تلك المنتجات إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لذلك، وينبغي إتباع هذه الإجراءات لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية التشاركية عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية.

ويتعين على البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها بتسويق هذه المنتجات إعلام زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليه، إلى جانب إعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول طبيعة حساباتهم ويحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن شباك المالية التشاركية، ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بها المصرف وعلاوة على ذلك، تخضع منتجات الصيرفة التشاركية لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية.

المطلب الثالث: الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل الحد من الاقتصاد الموازي في الجزائر

من أجل الحد أو التخفيف من ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر ينبغي إتباع الإجراءات الفعالة الآتية[1]:

1- إصلاح النظام الضريبي لمسايرته للتطور العالمي، ومراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة والتصاعد الضريبي بالإضافة إلى تحديد العقوبات على التهرب الضريبي؛

2- تحديد حجم الكتلة النقدية المتداولة في القطاع الغير رسمي كأول خطوة في الحل حيث أن البنك المركزي (بنك الجزائر) يملك من الإمكانيات ما يؤهله لحساب وتحديد مبلغ هذه الكتلة لدرجة تقترب كثيرا من حجمها الحقيقي، وذلك بالتعاون مع البنوك التي يملك كل أرقامها وأيضا مع مصالح أخرى كمصلحة الضرائب، فهناك تضارب كبير في الأرقام والبيانات بين مصالح الدولة الجزائرية وحتى الخارجية مما أدى إلى عدم تحديد حجم هذه الكتلة بشكل يقترب كثيرا من حجمها الحقيقي، وبالتالي العمل على إعادتها إلى الدائرة البنكية؛

[1] بودلال علي،(2017): **القطاع الغير رسمي في الجزائر ومظاهره**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، الجزائر، ص- ص 156-157.

3- إلغاء نسبة الضرائب المفروضة على الأموال المطلوب إعادتها إلى الدائرة البنكية والمقدرة ب7% في إطار ما يعرف بالتصريح الطوعي، إذ لم يعد لهذه الضريبة معنى بعد بدأ العمل بالقرض السندي والذي يدعو إلى استقطاب الأموال مقابل عائد وليس ضريبة؛

4- تفعيل القوانين المجبرة على التعامل بالشيك ووسائل الدفع الكتابية والبطاقات البنكية للتقليل من التعامل الكبير بالسيولة خاصة في السوق الموازية؛

5- القضاء على سوق الصرف الموازية في الجزائر بتحرير سوق الصرف بشكل عام، حيث أضحت الجزائر من البلدان القليلة في العالم والتي لازالت تعاني من هذه المشكلة، أي وجود سوقين للصرف وبينهما فارق كبير في السعر، وذلك رغم وجود الأطر القانونية التي تسمح بإنشاء مكاتب صرف معتمدة والتي تتطلب إعادة النظر في ظروف عملها من طرف السلطات. إن وجود سوق موازية للصرف والتي تستقطب أموالا كبيرة سبب عدة مشاكل للاقتصاد الوطني وان توحيد سوق الصرف من حيث السعر بين البنوك ومكاتب الصرافة المعتمدة، مع اختلاف بسيط في الهوامش بعد تحريرها كفيل بان يجعل المتعاملين الاقتصاديين وحتى الأفراد يلجؤون إلى البنوك لتقديم أموالهم من العملة الوطنية بغرض تحويلها، والى مكاتب الصيرفة، وهذه الأخيرة تكون مضطرة إلى تحويلها إلى البنوك بقوة القانون لإيداعها والتصريح بها، وهذا من شأنه أن يعيد جزءا هاما من الكتلة النقدية إلى الدائرة البنكية؛

6- التفكير في استبدال العملة الورقية المتداولة وذلك كآخر حل يمكن أن يلجأ إليه البنك المركزي خاصة بعد أن بدت بوادر فشل التصريح الضريبي الطوعي وبعده القرض السندي؛

7- التفكير في فتح بنوك إسلامية وفتح المجال أمام الخواص المحليين أو الأجانب للاستثمار في هذا المجال،وإذا تعذر الأمر من المفروض فتح مكاتب على مستوى البنوك المتواجدة تتعامل بالمنهج الإسلامي حتى تسمح لبعض المودعين إيداع أموالهم المتواجدة في الاقتصاد الموازي.

المبحث الثالث: منتجات بنك السلام كنموذج عن البنوك الإسلامية الجزائرية

تعددت المؤسسات البنكية في الجزائر واختلفت بين مؤسسات تكتفي بتقديم خدمات تقليدية وأخرى توفر خدمات تتوافق والشريعة الإسلامية، غير أننا سنكتفي بتقديم بنك السلام وعرض أهم منتجاته.

المطلب الأول: بنك السلام وأهم نشاطاته

لم يشهد سوق البنكي الإسلامية في الجزائر اتساعا إلا بعد 18 سنة، من خلال تأسيس بنك خاص متمثل في بنك السلام، وبذلك أصبح ثاني بنك خاص يعمل على تقديم الخدمات المالية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

أولا: تقديم بنك السلام

بنك السلام الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته تأسس كثمرة تعاون إماراتي خليجي وجزائري، وهو من الوحدات البنكية التابعة لبنك السلام البحريني، وبدأ نشاطه فعليا في 2008/10/20 برأس مال مدفوع قدره (72) مليار دج (100 مليون دولار أمريكي) مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة، وذلك بهدف تقديم أحدث الخدمات المصرفية التي تواكب مسيرة التطور في الجزائر وتسيير البنك وفقا لإستراتيجية واضحة تواكب متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية، من خلال تقديم خدمات عصرية تتفق مع المبادئ الإسلامية تلبية لاحتياجات السوق المصرفية والعملاء المستثمرين.[1]

ثانيا: نشاطات بنك السلام

من بين أهم نشاطات بنك السلام ما يلي:[2]

1- النشاط التجاري والتسويق:

تم تركيز النشاط التجاري حول محورين أساسيان وهما:

أ- رفع مستوى الودائع:

حيث سجلت ودائع العملاء ارتفاعا ملحوظا في سنة 2017 بنسبة 88% مقارنة بنفس الفترة ل 2016 منتقلة من 309 مليون دولار إلى 553 مليون دولار، وفيما يخص تركيبة الودائع تمثل الحسابات الجارية 31%من إجمالي الودائع وقد انتقلت من مبلغ 102 مليون دولار إلى 171 مليون دولار أي بنسبة نمو 68بالمئة نتيجة لاستقطاب متعاملين جدد وتوطين عملياتهم الجارية بالمصرف (فتح 1005حساب جديد)، وبنفس المنحى سجلت حسابات الأفراد

[1] التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر، (2016)، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-15-0-11.html

[2] التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر، (2017)، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-15-0-11.html

ارتفاعا ملحوظا (فتح أكثر من 4000حساب جديد) بفضل توطين رواتب الموظفين وإبرام اتفاقيات مع كبار المتعاملين العموميين وعرض خدمات جديدة في مجال التجزئة (التمويل الاستهلاكي، الخدمات الالكترونية، بطاقات الدفع ...).
وتمثل حسابات الاستثمار والادخار نسبة 25% من إجمالي الودائع وقد انتقلت من مبلغ 35 مليون دولار إلى 52 مليون دولار أي بنسبة نمو 50% نتيجة لتعزيز سمعة البنك بالسوق وعرض أفضل الخدمات وتم تسجيل فتح 1850 حساب ادخار سنة 2017.

كما تمثل حسابات التأمينات النقدية نسبة 45% من إجمالي الودائع وقد انتقلت من مبلغ 115 مليون دولار إلى 247 مليون دولار أي بنسبة نمو تفوق 100% نتيجة لتحسن خدمات المصرف واستقطاب متعاملين جدد ما ينعكس إيجابا على نشاط البنك بتسجيل ارتفاع محسوس في عمليات التجارة الخارجية، وإصدار مختلف الكفالات في إطار الصفقات الموطنة بالمصرف.

ب- تحفيز وظيفة استقطاب العملاء:

نتيجة للوضع الاقتصادي والمالي الصعب الذي عرفته الجزائر خلال سنة 2017 والتغييرات التنظيمية التي عرفتها الساحة التجارية، تم تركيز الجهد التجاري على استقطاب متعاملين جدد من شركات صغيرة ومتوسطة التي تنشط في قطاع الصناعة والتحويل إضافة إلى الشركات الكبرى الرائدة في مجالها على المستوى الوطني وذلك لتعويض الفرصة الضائعة من تجميد بعض النشاطات التجارية وبالأخص قطاع الاستيراد الذي كان يمثل أكثر من 70 %من مداخيل المصرف، ومن الناحية التسويقية فقد تم تطوير عدة منتجات خلال سنة 2017.

2- العمليات المالية:

عرف مستوى سيولة البنك منحنى تصاعديا خلال سنة 2017 بلغ في نهاية شهر ديسمبر 34,4 مليار دج (300مليون دولار) مقابل 18,3 مليار دج (163مليون دولار) بنفس الفترة لسنة 2016.
كما سجلت عمليات الشيكات عن طريق المقاصة الآلية رقما معتبرا بلغ 245 مليار دج (2,14 مليار دولار) بعدد 156 ألف شيك، مسجلا نسبة نمو بلغت 38بالمئة مقارنة بسنة 2016.

أما العمليات بالعملة الصعبة فقد بلغت قيمة 167 مليار دج ما يعادل (1,56 مليار دولار) وبالنسبة لبطاقات السحب والدفع الآلي فقد عرفت هي الأخرى نموا معتبرا بحيث بلغ عدد البطاقات الموزعة في ديسمبر 1040 بطاقة.
لا تنحصر نشاطات بنك السلام في النشاطات المذكورة سابقا وإنما توجد نشاطات أخرى تتمثل في: التمويلات التجارة الخارجية، نظام المعلومات، التدقيق والمخاطر، التنظيم، الموارد البشرية، التدقيق الشرعي، المسؤولية الاجتماعية.

و يتميز نشاط بنك السلام الناشط في الجزائر بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- ✓ تقديم منتجات إسلامية قاعدية دون الاعتماد على إستراتيجية الابتكار لعصرنة وتحديث النشاط المصرفي الإسلامي بما يمكن من استقطاب عملاء جدد؛
- ✓ غياب التنويع في البدائل التمويلية الإسلامية المتاحة من مضاربة، مشاركة، مرابحة، إجارة، سلم، استصناع وغيره من الصيغ التمويلية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- ✓ غياب خطة واضحة تأخذ بعين الاعتبار الصيرفة الإسلامية كسبيل لامتصاص السيولة الزائدة في السوق النقدية.

المطلب الثاني: الصيغ التمويلية لبنك السلام وخدماته

أولا: الصيغ التمويلية لبنك السلام

بنك السلام الجزائر يمول المشاريع الاستثمارية، وكافة الاحتياجات في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية أهمها:[1]

1- صيغة المرابحة:

هي عملية شراء المصرف لسلعة منقولة أو ثابتة بمواصفات محددة بناءا على طلب ووعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل.

[1] بنك السلام الجزائر، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

الشكل رقم (3-01): الخطوات العملية لصيغة المرابحة

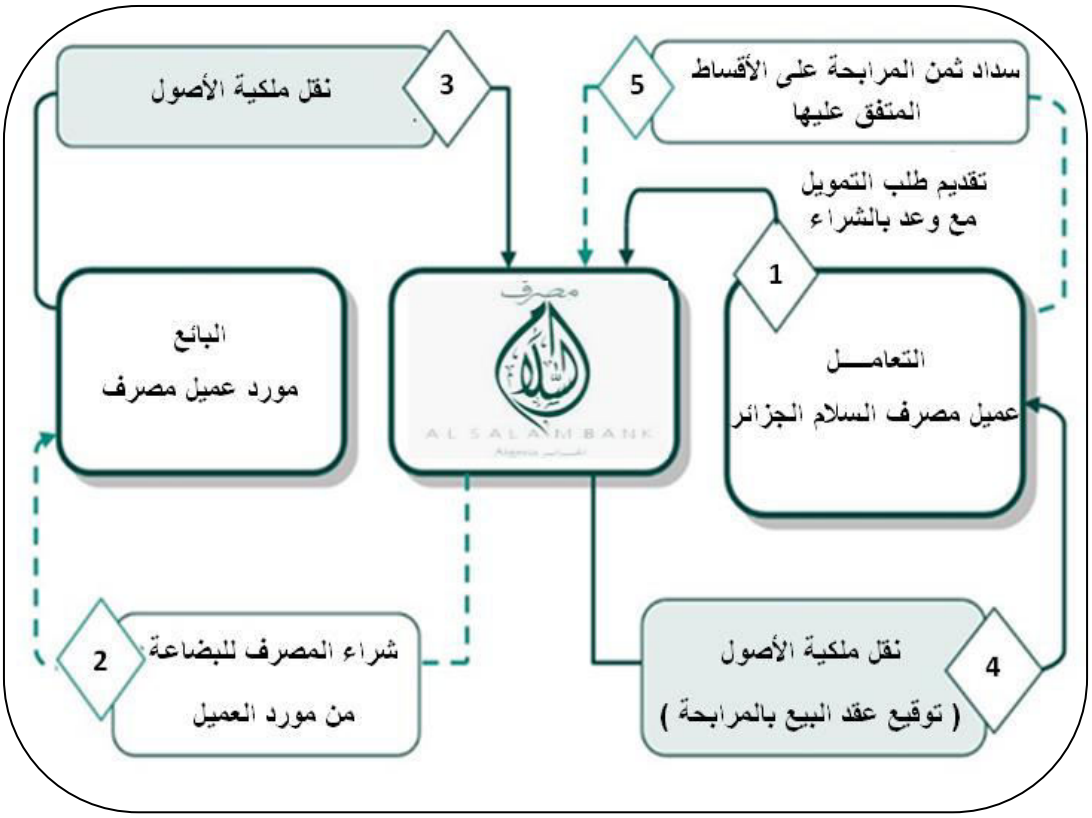

المصدر: تقير بنك السلام الجزائر متاح على الموقع:

https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

يقوم المتعامل وهو عميل مصرف السلام الجزائر بتقديم طلب تمويل مع وعد بالشراء للمصرف، فيشتري المصرف البضاعة من البائع الذي يقوم بنقل ملكية الأصول لصالح مصرف السلام الذي ينقلها بدوره لصالح المتعامل، فيسدد هذا الأخير ثمن المرابحة على الأقساط المتفق عليها.

2- صيغة الإجارة:

هو عقد بين البنك والمتعامل يؤجر البنك بمقتضاه عينا موجودة في ملك البنك عند التعاقد أو موصوفة في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد وهي نوعان:

- إجارة منتهية بالتمليك: وهي التي تنتقل فيها ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة (قد تكون العين المؤجرة مشتراة من المتعامل نفسه أو من طرف ثالث).
- إجارة تشغيلية: وهي التي تعود فيها العين المستأجرة إلى المؤجر في نهاية مدة الإجارة.

الشكل رقم (3-02): الخطوات العملية لصيغة الإجارة

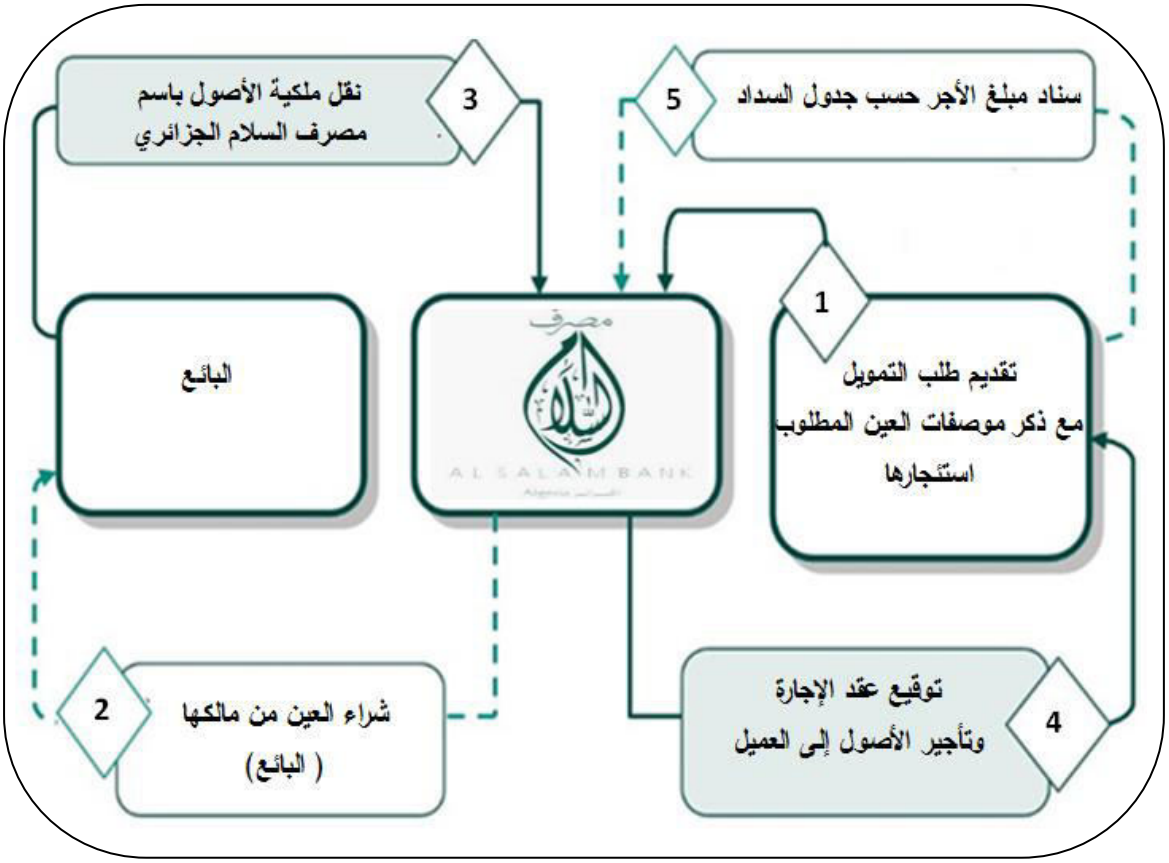

المصدر: تقرير بنك السلام الجزائر متاح على الموقع:

https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

يقوم عميل المصرف (المستأجر) بتقديم طلب التمويل للمصرف مع ذكر مواصفات الأصل المراد استئجاره، فيشتري المصرف الأصل من لدى البائع الذي يقوم بنقل ملكية الأصل باسم مصرف السلام الجزائر فيقوم بتوقيع عقد الإجارة وتأجير الأصول للعميل فيسدد هذا الأخير الأجرة حسب جدول السداد.

3- صيغة الاستصناع:

هو عقد بين البنك والمتعامل يتعهد فيه البنك بصناعة عين موصوفة في الذمة بسعر محدد على أن تسلم في تاريخ معين (ويكون البنك هنا صانعا والمتعامل مستصنعا)، ويقوم البنك بإبرام عقد استصناع مواز مع طرف ثالث (عقد مقاولة) يكون فيه البنك مستصنعا والمقاول صانعا.

الشكل رقم (3-03): الخطوات العملية لصيغة الاستصناع

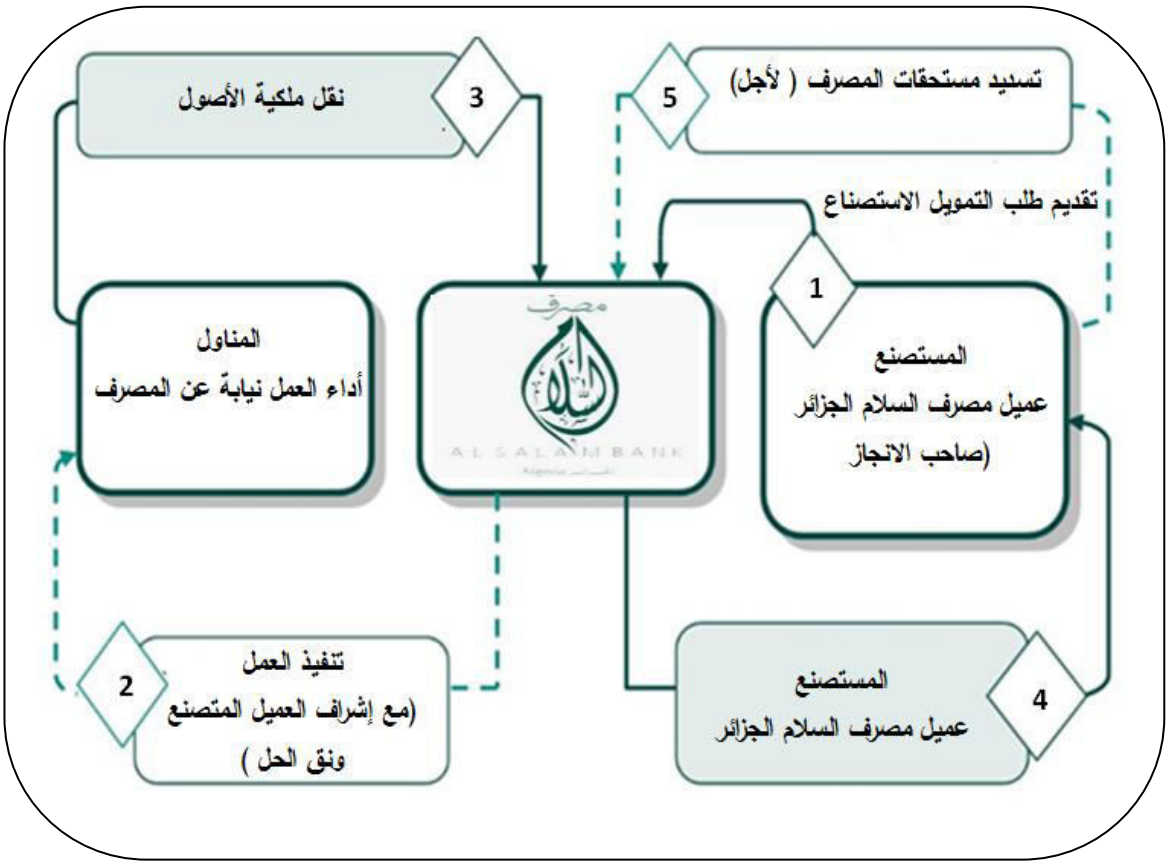

المصدر: تقرير بنك السلام متاح على الموقع

https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

يقوم عميل مصرف السلام الجزائر المستصنع بتقديم طلب التمويل بالإستصناع للمصرف، فيسدد المصرف تكلفة المواد الأولية والخدمات للمناول حسب طريقة التسديد المتفق عليها مسبقا فينفذ هذا الأخير العمل بإشراف من المستصنع ثم ينقل العمل للمصرف الذي يقوم بدوره بتسليم المنتج النهائي ونقل أصول الملكية للمستصنع الذي يسدد مستحقات المصرف عند استلامه للعمل.

4- صيغة البيع بالتقسيط للأفراد:

البيع بالتقسيط هو بيع السلعة بثمن مؤجل، يسدد على فترات متفرقة، يقوم البنك بتسليم السلعة المتفق عليها إلى عميله في الحال مقابل تأجيل سداد الثمن، وغالبا ما يتم سداد المبلغ المؤجل من ثمن البضاعة على دفعات أو أقساط، إذا تم سداد الثمن على دفعات من بداية تسلم الشيء المباع مع انتقال الملكية في نهاية فترة السداد فهو بيع بالتقسيط.

من خلال التعريف السابق يتبين أن خصائص بيع التقسيط هي:

- السلعة حالة؛
- الثمن مؤجل؛

- التسديد يكون على أقساط.

الشكل رقم (3-04): الخطوات العملية لصيغة البيع بالتقسيط

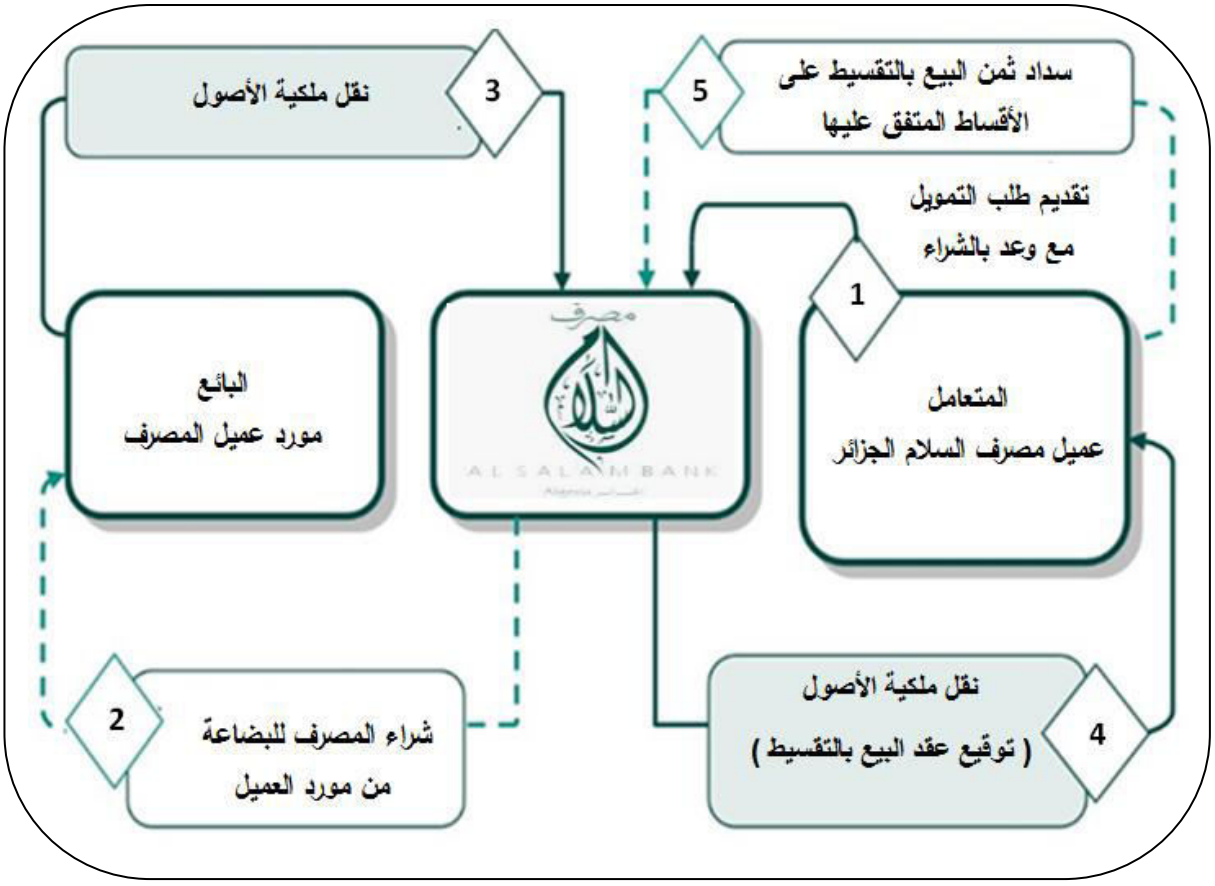

المصدر: تقرير بنك السلام من الموقع: https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

يقدم المتعامل طلب بالتمويل مع وعد الشراء للمصرف فيشتري المصرف البضاعة من البائع الذي ينقل ملكية الأصول للمصرف الذي ينقلها بدوره لصالح المتعامل مع توقيع عقد البيع بالتقسيط، فيسدد المتعامل ثمن البيع بالتقسيط حسب الأقساط المتفق عليها للمصرف.

5- صيغة السلم:

بيع السلم عبارة عن شراء سلعة موصوفة في الذمة بثمن مقبوض في الحال وبشروط خاصة يتم فيها توكيل البنك المتعامل ببيع السلعة بعد قبضها.

الشكل رقم (3-05): الخطوات العملية لصيغة السلم

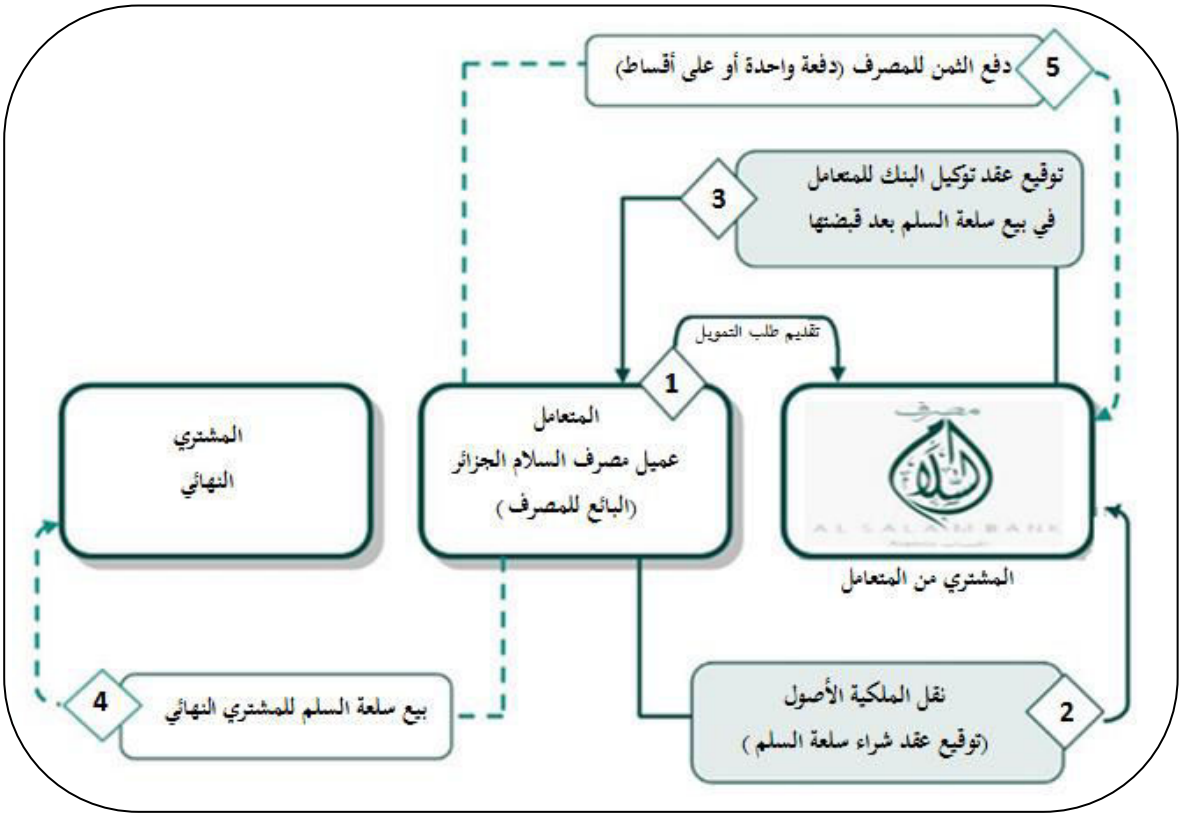

المصدر: تقرير بنك السلام متاح على الموقع: https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

يقدم المتعامل الذي يعتبر بائعا للمصرف طلبا للتمويل للمصرف مع توقيع عقد شراء سلعة السلم ونقل ملكية الأصول، يوقع البنك عقد توكيل للمتعامل في بيع سلعة السلم بعد قبضها، يقوم المتعامل ببيع سلعة السلم للمشتري النهائي مع دفع الثمن للمصرف دفعة واحدة أو على أقساط.

6- صيغة المشاركة:

هو عقد بين طرفين أو أكثر يقدم كل منها حصة مالية من الحصتين رأس مال الشركة. والربح يوزع بينهما حسب الاتفاق والخسارة على حسب نسبة المشاركة، وهي نوعان:

- المشاركة المستمرة: وهي التي تبقى إلى نهاية مدتها.
- المشاركة المتناقصة: وفيها يمتلك احد الشريكين حصة الأخر على دفعات أو دفعة واحدة خلال مدة المشاركة المنتهية بالتمليك.

الشكل رقم (3-06): الخطوات العملية لصيغة المشاركة

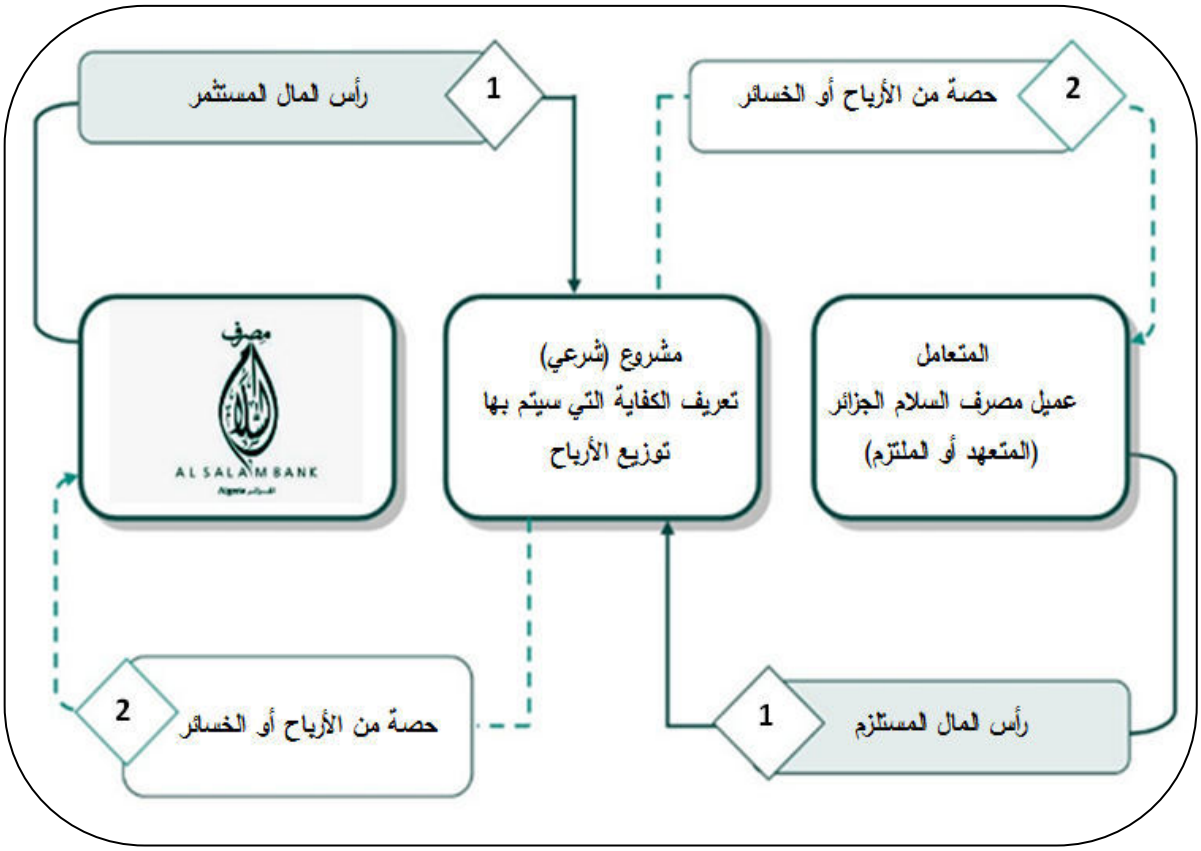

المصدر: تقرير بنك السلام متاح على الموقع:

https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

يشترك المصرف والمتعامل في مشروع شرعي مع تعريف الكيفية التي سيتم بها توزيع الأرباح، حيث يقدم كل منهما حصة مالية تمثل رأس المال المستثمر لكل منهما، على أن يوزع الربح بينها حسب الاتفاق، أما الخسارة فتكون على حسب نسبة المشاركة.

7- صيغة المضاربة:

هي عقد بين طرفين يدفع من خلاله رب المال مبلغا من المال للمضارب للمتاجرة به مقابل مقدار من الربح شائع مشترك بينهما حسب ما اشترطا، فإن خسر دون تعد ولا تقصير ولا مخالفة فالخسارة تقع على البنك وحده ولا يخسر المضارب إلا جهده وعمله، وقد تنقسم المضاربة إلى قسمين:

- مطلقة (يفوض فيها المضارب بالاستثمار وفق ضوابط تتماشى مع مبادئ المصرف).
- مقيدة (يقيد بمشروع معين أو نشاط خاص).

المضاربة إذا شريكة في الربح بمال من جانب وهو (رب المال)، وعمل من جانب أخر وهو (المضارب).

الشكل رقم (3-07): الخطوات العملية لصيغة المضاربة

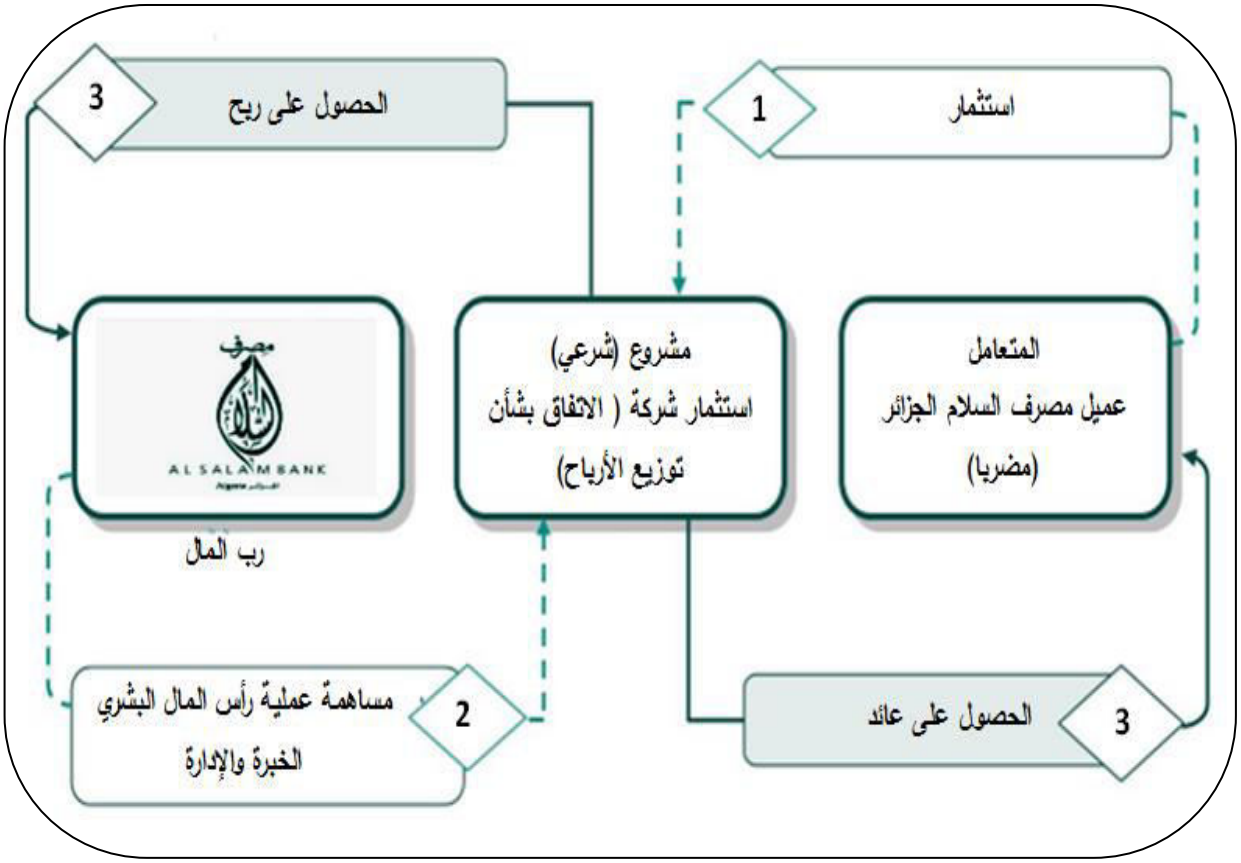

المصدر: تقرير بنك السلام متاح على الموقع:

https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

يقترح المضارب على المصرف استثمارا مع الاتفاق على توزيع الأرباح، فيقدم المصرف مشاركة عينية قد تكون رأسمال بشري، خبرة وإدارة، في الأخير يحصل البنك على ربح والمتعامل على العائد الناتج من الاستثمار.

8- صيغة البيع الآجل:

هي صيغة يقوم من خلالها البنك بشراء سلع، بضائع، آلات أو معدات بناء على طلب المتعامل، ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل بالأجل.

الشكل رقم (3-08): الخطوات العملية لصيغة البيع الأجل

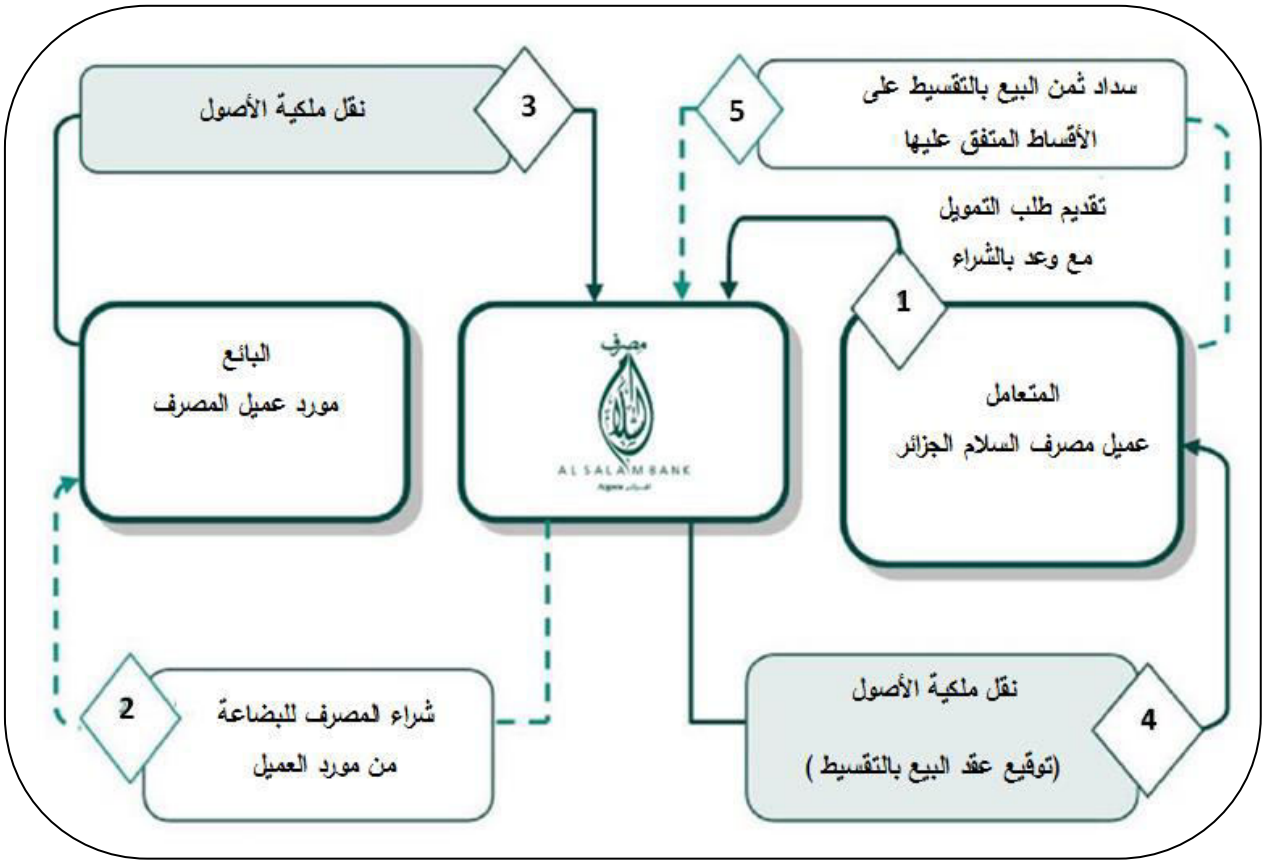

المصدر: تقرير بنك السلام متاح على الموقع:

https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

يقدم المتعامل للصرف طلبا للتمويل مع وعد بالشراء فيشتري المصرف البضاعة من البائع الذي ينقل ملكية الأصول للمصرف، والذي بدوره ينقلها للمتعامل مع توقيع عقد البيع الآجل فيسدد المتعامل ثمن البيع الأجل على الأقساط المتفق عليها.

ثانيا: خدمات بنك السلام

من بين الخدمات التي يقدمها بنك السلام من خلال منتجاته ما يلي:

بالنسبة للشركات:

الصيغة الشرعية التي يستعملها هي:[1]

[1] بنك السلام الجزائر، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-36-15.html

✓ **المرابحة للواعد بالشراء أو المرابحة المصرفية:**

هي عملية شراء المصرف لعقار أو سلعة منقولة بمواصفات محددة بناء على طلب ووعد المتعامل، ثم إعادة بيعها إليه مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل. فالعملية مكونة من وعد بالشراء ثم شراء البضاعة ثم بيعها مرابحة، ومن ثم فهي ليست من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده، لأن المصرف لا يعرض أن يبيع شيئا، ولكنه يتلقى أمرا بالشراء، وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري الآمر ليرى إذا كان مطابقا لما وصف أم لا، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض البضاعة التي اشتراها فانتقل إليه الضمان.

✓ **الإجارة المنتهية بالتمليك:**

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء أصول منقولة أو غير منقولة معينة بناء على طلب المتعامل ثم إيجارها له إجارة عين منتهية بالتمليك حيث يقترن بها وعد بتمليك العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة أو أثناءها، وتتم العملية من خلال عقود منفصلة مستقلة عن بعضها فتعقد الإجارة أولا من خلال عقد مخصوص بها ليتم بيع العين عند طلب المتعامل من خلال عقد بيع مستقل يوقع عند البيع وليس قبله. حيث يقدر هامش ربح (سنوي) من 7% إلى 14% (حسب شروط المصرف الحالية).

بالنسبة للأفراد:

توفر له مجموعة من الخدمات موضحة كالآتي:[1]

➢ **حساب الاستثمار:**

حساب الاستثمار هو حساب محدد المدة يدر لصاحبه أرباحا حسب مدة الاستثمار والمبلغ المستثمر؛ يتم توزيع الأرباح فيه وفقا للشروط المصرفية السارية المفعولة لدى مصرف السلام الجزائر، يعتمد على الصيغة التالية:[2]

✓ **صيغة المضاربة:**

عقد مشاركة بين المصرف والمتعامل في صفقة أو مشروع يسهم/يقوم العميل بتمويله ويتكفل المصرف بإدارته وتنفيذه على أن يوزع الربح بينهما بحسب النسب المتفق عليها مسبقا.

من مميزاته أنه، وديعة معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للبنك، يتم دفع الأرباح كل ربع سنوي ويتم صرف مكافئات حساب الاستثمار (وديعة لمدة محددة) وفقا للشروط العامة المعمول بها في المصرف.

[1] بنك السلام الجزائر، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-32-0.html

[2] بنك السلام الجزائر، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-20.html

سعيا من الإدارة العامة إلى استقطاب الودائع الاستثمارية على الحسابات الادخارية فإنها تقترح ضمن خطة تجارية متكاملة توزيع رحلات عمرة على أساس القرعة لفائدة أصحاب هذه الحسابات، ويكون ذلك من باب الهبة من قبل المصرف، وعليه فإنها تستفسر عن جوائز ذلك طالما أن العملية تتم بهذه الصيغة، حيث لا مانع شرعا أن يقدم المصرف فرصة أداء العمرة لمودعيه على حسابات الاستثمار بأنواعها وذلك من أموال المصرف وليس من أموال الوعاء الاستثماري المشترك وعلى التدقيق أن يتأكد من أن هذه الرحلات قد مولت فعلا من أموال المساهمين.[1]

- **دفتر استثمار أمنيتي:**

دفتر الاستثمار "أمنيتي"، وسيلة ادخار سهلة وآمنة في متناول كل أفراد عائلتك تمنحك حرية استثمار أموالك مع إمكانية التصرف بها بكل حرية وفي أي وقت. يعتمد على صيغة الادخار المتمثلة في صيغة المضاربة.[2]

من مميزاته أنه، حساب تحت الطلب، حد أدنى لفتح الحساب قيمته 5000 دج، أرباح تضاف إلى حسابك على أساس ربع سنوي، حرية الإيداع والسحب، حساب الأرباح على المبالغ المودعة يبدأ من اليوم الموالي لعملية الإيداع. يتم تقاسم الأرباح 60% حصة العملاء، 40% حصة المصرف. ومن حيث الرسوم والعمولات فإنه، دفتر مجاني، حساب بدون تحمل مصاريف التسيير، عملية السحب والإيداع مجانية.

نظمت خلية التسويق والاتصال للبنك السحب الفصلي للقرعة الخاصة بطومبولا دفتر الاستثمار 'أمنيتي' للثلاثي الأخير من الفاتح أكتوبر إلى 31 ديسمبر 2018، والذي جرى بتاريخ 17 جانفي 2019. ليتم الإعلان عن الفائز بعمرة إلى البقاع المقدسة مدفوعة التكاليف من طرف مصرف السلام الجزائر.[3]

- **بطاقة التوفير أمنيتي:**

بطاقة التوفير "أمنيتي" وسيلة ادخار بسيطة وآمنة، في متناول جميع أفراد العائلة، وتسمح باستثمار أموال مع ضمان توفرها في أي وقت. يعتمد على صيغة الادخار لصيغة المضاربة.[4]

من مميزاته أنه، حساب متاح عند الطلب، أرباح تضاف إلى الحساب على أساس ربع سنوي، حرية الإيداع والسحب، حساب الأرباح على المبالغ المودعة يبدأ من اليوم الموالي لعملية الإيداع، مرونة سقوف السحب والدفع، وغيرها، يتم تقاسم الأرباح 60% حصة العملاء، 40% حصة المصرف، ومن حيث الرسوم والعمولات فهو حساب من دون رسوم وغيرها.

---

[1] بنك السلام الجزائر، عدد أفريل 2019، مجلة شهرية صادرة عن خلية التسويق والاتصال، مجلة السلام، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-233-0.html

[2] بنك السلام الجزائر، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-6.html

[3] بنك السلام الجزائر، عدد جانفي 2019، مجلة شهرية صادرة عن خلية التسويق والاتصال، مجلة السلام، عدد تجريبي، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-233-0.html

[4] بنك السلام الجزائر، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-30-17.html

يعزم بنك السلام الجزائر إطلاق منتج دفتر الاستثمار 'هديتي'، هذا المنتج الجديد يسمح لأي شخص بفتح دفتر استثمار لشخص آخر دون علمه ويودع له فيه مبلغ 20 ألف دج على الأقل، ومن ثم يقوم المصرف بمنحه علبة دفتر الاستثمار والتي تعمل حاليا خلية التسويق على تصميمها، ومن ثم يتقدم الشخص المهدي بهذه العلبة للمهدى له ويفاجئه بالهدية.[1]

- **السلام تيسير لتمويل السيارات:**

السلام تيسير تقسيط سداد ثمن اقتناء سيارة شرط أن تكون منتجة أو مركبة محليا. يقدم الصيغة الشرعية التالية:[2]

- ✓ **صيغة البيع بالتقسيط لاقتناء معدات وتجهيزات منزلية وسيارات الأفراد:**

بيع بالتقسيط للأفراد هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء سلع؛ بضائع؛ آلات أو معدات بناءا على طلب المتعامل ويقوم بعد تملكه لها وقبضها أو قبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل من خلال تقسيط دفع الثمن لأجل محدد

أما بخصوص الرسوم والعمولات فله هامش ربح سنوي معلوم مسبقا 10,5% للسيارات (حسب شروط المصرف الحالية).

عرفت عملية اقتناء السيارات تزايد وتيرة تركيبها في سنة 2018 ارتفاع عالي كانت نسبته 528% ما يعادل 5027 سيارة مقارنة بالسنة الماضية التي سجلت اقتناء 783 مركبة فقط.

إطلاق مصرف السلام الجزائر للتمويل العقاري الجديد، 'دار السلام للاستئجار'، حتى يتم هذا الاستئجار يجب توفر مجموعة من الشروط في الشخص من بينها أن يكون موظفا صاحب مهنة حرة تاجر أو صاحب إيراد ثابت وأن تكون المداخيل الشهرية ثابتة ومنتظمة 40000 دج أو أكثر. في مقابل هذا التمويل يقدم بعض من الامتيازات هامش ربح تفضيلي عند توطين الراتب، تمويل بدون مصاريف الملف، تمويل يمكن أن يغطي 100% من قيمة الإيجار، إمكانية رفع قيمة التمويل بدعم من أفراد العائلة، ومن مميزات هذا التمويل أن صيغة التمويل معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف تصل قيمته إلى 1500000 دج وفترة سداد تمتد من 12 إلى 24 شهرا.[3]

[1] بنك السلام الجزائر، عدد فيفري 2019، مجلة شهرية صادرة عن خلية التسويق والاتصال، مجلة السلام، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-233-0.html

[2] بنك السلام الجزائر، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-2.html

[3] بنك السلام الجزائر، عدد جانفي 2019، مجلة شهرية صادرة عن خلية التسويق والاتصال، مجلة السلام، عدد تجريبي، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-233-0.html

المطلب الثالث: تطور حجم الودائع والقروض وتحليلها في بنك السلام الجزائر

يقوم بنك السلام بعدة عمليات في مجالات مختلفة تتميز بكونها موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، أهمها قبول الودائع ومنح قروض. وعليه سيتم عرض تتطور حجم الودائع والقروض في بنك السلام الجزائر للأفراد والمؤسسات الخاصة وتحليلها.

أولا: تطور حجم الودائع في بنك السلام الجزائر

يمكن تحليل تطور حجم الودائع في بنك السلام الجزائر حسب المتعامل الاقتصادي في جدول كالآتي:

الجدول رقم (3-02): تطور إجمالي ودائع بنك السلام الجزائر للفترة (2011 -2017)

الوحدة: آلاف دينار جزائري

المتعامل الاقتصادي / السنوات	المؤسسات الخاصة	الأفراد	نسبة ودائع الأفراد %	المجموع
2011	9323148	**1114866**	**11.95**	10438014
2012	14744665	**1380850**	**9.36**	16125515
2013	17357461	**1727255**	**9.95**	19084716
2014	13517673	**1892146**	**13.99**	15409819
2015	16522999	**2884757**	**17.45**	19407756
2016	23837349	**5246887**	**22.01**	29084236
2017	44154661	**9562521**	**21.65**	53717182

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام متاح على الموقع:

https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

من خلال الجدول يمكن استنتاج المنحنى التالي:

الشكل رقم (3-09): تطور إجمالي ودائع بنك السلام الجزائر للفترة (2011-2017)

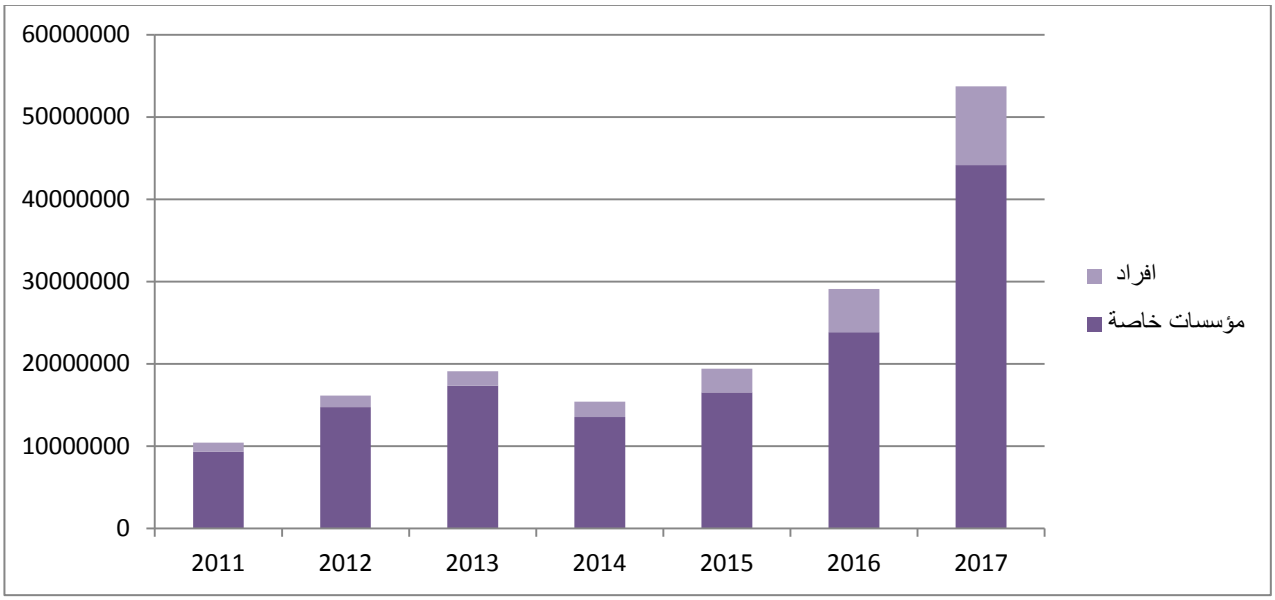

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-2).

من خلال الشكل أعلاه أن حجم ودائع الأفراد والمؤسسات الخاصة في تزايد مستمر منذ 2011 بقيمة 10438014 دينار جزائري إلى 19084716 دينار جزائري في 2013، إلا أنه شهد تراجع وانخفاض بالنسبة للمؤسسات الخاصة في 2014 بقيمة 13517673 دينار جزائري، ثم ارتفع بداية من 2015 بقيمة 19407756 دينار جزائري، ليصل إلى 53717182 دينار جزائري في 2017 وهي قيمة معتبرة مقارنة مع بداية نشاط بنك السلام في 2011؛

إن تطور حجم الودائع المتعلق بالمؤسسات الخاصة مرتفع بالمقارنة مع الأفراد، وذلك كون أن لديها إطار قانوني في الدولة، حيث بلغت نسبتها 82,2% إلى إجمالي حجم الودائع في سنة 2017 وهي أعلى نسبة سجلها البنك بالمقارنة مع السنوات الماضية؛

أما فيما يخص تطور حجم الودائع الخاص بالأفراد فهو ضعيف نسبيا بالمقارنة مع المؤسسات الخاصة، وذلك كون أن الأفراد يتميزون بما يسمى بظاهرة الاكتناز، حيث بلغت نسبتها 17,8% في 2017 وهي نسبة معتبرة بالمقارنة مع السنوات السابقة.

ثانيا: تطور حجم التمويل في بنك السلام الجزائر

يمكن عرض التمويلات المقدمة للأفراد والمؤسسات الخاصة كما يلي:

الجدول رقم (3-03): تطور حجم تمويل بنك السلام الجزائر للفترة (2011 -2017)

الوحدة: آلاف دينار جزائري

المتعامل الاقتصادي / السنوات	تمويل المؤسسات الخاصة	تمويل الأفراد	نسبة تمويل الأفراد%	المجموع
2011	13841257	**64556**	**0.46**	13905813
2012	19905700	**789461**	**3.96**	20695161
2013	28352633	**421613**	**1.48**	28774246
2014	23796127	**143348**	**0.6**	23939475
2015	23038246	**92031**	**0.39**	23130277
2016	30304461	**541526**	**1.78**	30845987
2017	42408890	**5030143**	**11.86**	47439033

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام متاح على الموقع:

https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

من خلال الجدول يمكن استنتاج المنحنى التالي:

الشكل رقم (3-10): تطور حجم تمويل بنك السلام الجزائر للفترة(2011-2017)

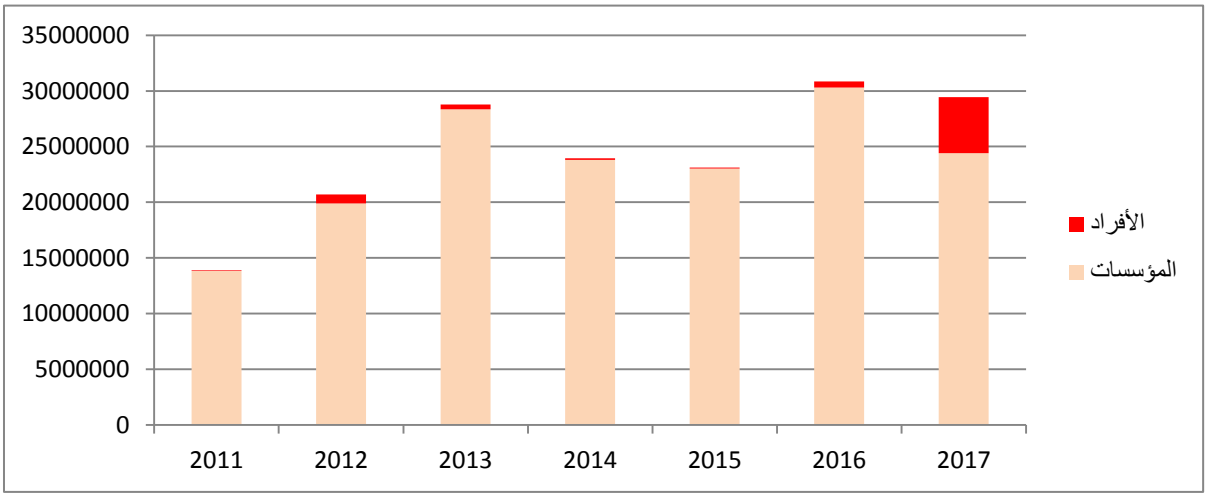

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-3).

نلاحظ من خلال الشكل أن تمويل المؤسسات متذبذب بنسب متفاوتة حيث بلغت أقصاها في 2016 بنسبة 98,24% مقارنة بسنة 2017 التي قدرت نسبتها 89,39% وهي منخفضة مقارنة بسنة 2013.

أما فيما يخص تمويل الأفراد بلغت أقصى قيمة لها بنسبة 10,6% لسنة 2017 مقارنة بسنة 2016 التي قدرت نسبتها 1,75% وهي نسبة ضعيفة ويرجع السبب إلى ضعف التواصل بين البنك والفئة النشيطة في الاقتصاد الموازي.

وعليه من خلال تطور حجم الودائع والتمويلات الممنوحة للأفراد والمؤسسات الخاصة **نستنتج** أن امتصاص الكتلة النقدية عن طريق الإيداع يقلص من حجم الاقتصاد الموازي ومن ثم تقديمها على شكل قروض يؤدي إلى زيادة الحجم الحقيقي.

ونظرا لوجود مؤسستين بنكيتين تنشطان وفقا للشريعة الإسلامية في الجزائر منها بنك السلام الجزائر، فلا يمكن أن تكون وافية لامتصاص الكتلة النقدية الموجودة خارج الدائرة البنكية، وهذا نلاحظه على المستوى الجزئي وبالتالي على المستوى الكلي يجب العمل على زيادة البنوك الإسلامية حتى تكون قادرة على استيعاب تلك الكتلة.

ثالثا: تحليل تطور الودائع والقروض لبنك السلام الجزائر للفترة 2012-2018

يمكن تحليل تطور الودائع والقروض لبنك السلام الجزائر على النحو التالي:

- **تحليل الودائع والقروض لسنة 2012**

على صعيد ودائع المتعاملين فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 50% خلال العام، حيث وصلت إلى 249 مليون دولار مما يعكس ثقة المتعاملين في البنك.كما استطاع البنك من خلال الخدمات المتميزة توسيع قاعدة المتعاملين عن طريق استقطاب أكثر من 1359 متعامل جديد خلال 2012 أي بنسبة نمو بلغت 43%، وذلك في بيئة شديدة التنافسية خاصة من قبل البنوك الخاصة العاملة في الجزائر؛[1]

- **تحليل الودائع والقروض لسنة 2013**

لقد واصل بنك السلام الجزائر نموه خلال سنة 2013، حيث ارتفعت قيمة إجمالي الأصول من 420 مليون دولار أمريكي مع نهاية 2012، إلى 506 مليون دولار أمريكي مع نهاية 2013 أي بزيادة تقارب 21%، كما ارتفعت قيمة ودائع المتعاملين من 249 مليون دولار أمريكي مع نهاية 2012، إلى 306 مليون دولار أمريكي مع نهاية 2013

[1] تقرير بنك السلام، (2012)، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

أي بزيادة تقارب 23%، وارتفع إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء من 259 مليون دولار أمريكي مع نهاية 2012، إلى 352 مليون دولار أمريكي مع نهاية 2013 أي بزيادة تقارب 36%؛[1]

➢ تحليل الودائع والقروض لسنة 2014

في 2014 تم اعتماد إستراتيجية تنويع المحفظة باستقطاب متعاملين اقتصاديين في قطاعات مختلفة (ترقية عقارية، مواد البناء، مقاولات وأشغال عمومية، والمعدات الطبية، تحويل البلاستيك،...)، وتقديم الأدوات التمويلية الأكثر مردودية والأقل مخاطرة، وكذلك دراسة ما يقارب 750 طلب تمويل سمحت بتعبئة 2821 ملف تسهيلات بحجم فاق 52 مليار دينار جزائري، وزعت أساسا على قطاعات التجارة واستيراد السيارات وقطع الغيار 64,2 %، وكذا الصناعات التحويلية ومواد البناء والمقاولات 32,21 %.[2]

➢ تحليل الودائع والقروض لسنة 2015

بلغ إجمالي المركز المالي مستوى 41 مليار دينار جزائري بنسبة نمو قدرها 12% عن مستواه عند نهاية 2014، وبلغت قيمة السيولة 16 مليار دينار جزائري بزيادة نسبتها 41% عن مستواها عند نهاية 2014، كما بلغ رصيد محفظة التمويلات عند نهاية 2015 مستوى 21 مليار دينار جزائري بانخفاض بلغت نسبته 6% عن المستوى المسجل في نهاية 2014، كما تجدر الإشارة أن المصرف قام باسترجاع أصول مؤجرة ضمن عمليات متعثرة بمبلغ 1,27 مليار دينار جزائري.

وعرفت ودائع العملاء نموا ملحوظا بنسبة 22% مقارنة بمستواها عند نهاية 2014، مما سمح بإعادة التوازن لمعامل الاستخدامات إلى الموارد الذي بلغ نسبة 95% مع نهاية 2015 مقارنة بالقيمة 132% نهاية جوان من نفس السنة.

وبخصوص التزامات البنك تجاه متعامليه فقد انخفضت التزامات التمويل بنسبة 32% لتصل إلى مستوى 9,3 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2015 مقارنة بمستوى 14 مليار دينار جزائري عند نهاية 2014، وهذا نتيجة للإجراءات المتخذة من طرف السلطات والهادفة إلى تقليص حجم الاستيراد لتشجيع الاقتصاد الوطني.[3]

➢ تحليل الودائع والقروض لسنة 2016

عرفت ودائع العملاء خلال سنة 2016 نموا معتبرا بنسبة 46% مقارنة بمستواها عند نهاية سنة 2015، مما سمح بتسجيل معامل الاستخدامات إلى الموارد مستوى 85 % مع نهاية 2016 مقارنة لنسبة 95% نهاية 2015.

[1] تقرير بنك السلام، (2013)، متاح على الموقع الالكتروني: : https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

[2] تقرير بنك السلام، (2014)، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

[3] تقرير بنك السلام، (2015)، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

وبخصوص التزامات البنك تجاه متعامليه فقد ارتفعت التزامات التمويل بنسبة 20% لتصل إلى مستوى 11 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2016، مقارنة بمستوى 9 مليار دينار جزائري عند نهاية سنة 2015 وذلك على الرغم من الإجراءات المتخذة من طرف السلطات والهادفة إلى تقليص حجم الاستيراد لتشجيع الاقتصاد الوطني.[1]

بلغ مجموع المركز المالي للبنك مبلغ 86 مليار دينار جزائري مقابل 53 مليار دينار سنة 2016 بنمو قدره 62% حيث عرفت محفظة تمويلات العملاء مستوى بلغ 45 مليار دينار جزائري بزيادة قدرها 53% عن مستواها لسنة 2016، نتيجة لتوسيع قاعدة عملاء البنك وكذا ولوج قطاع التجزئة والأفراد.

➢ **تحليل الودائع والقروض لسنة 2017**

بلغ مجموع موجودات البنك مع نهاية 2017 مبلغ 69 مليار دينار جزائري مقابل 38مليار دينار جزائري عند نهاية 2016 أي بنمو قدره 83%، حيث بلغ مجموع ودائع العملاء ما **قيمته 64 مليار دينار** جزائري سنة 2017 مقابل 34 مليار دينار جزائري سنة 2016 بنمو قدره 88 %، ما يعبر عن تحسن صورة البنك لدى متعامليه وزيادة ثقتهم فيه.[2]

بلغ تمويل الأفراد 4.95 مليار دج في نهاية عام 2017، ويعتبر قطاع البنوك من القطاعات المستهدفة بامتياز من قبل البنوك الإسلامية، حيث تقدم له منتجات وخدمات تتوافق مع مبادئ الشريعة، وتلبية لمتطلبات وحاجيات متعامليه، سواء الاستهلاكية منها أو الاستثمارية، أطلق بنك السلام الجزائر توليفة واسعة ومتنوعة من المنتجات والخدمات، تمول من جهة، شراء بناء، توسيع وتهيئة العقارات من خلال منتج 'دار السلام'، ومن جهة أخرى تمول اقتناء السيارات المنتجة أو المركبة في الجزائر، من خلال منتوجاتها 'السلام تيسير'.

➢ **تحليل الودائع والقروض لسنة 2018**

عرفت التمويلات خلال 2018 نموا معتبرا قدر بنسبة 139% مقارنة بنشاط سنة 2017، حيث قدرت قيمة التمويلات الممنوحة للأفراد بحوالي 12 مليون دينار جزائري، يرجع سبب ارتفاع عدد التمويلات إلى توسيع شبكة بنك السلام مع افتتاح 6 فروع جديدة فيه، توقيع اتفاقيات تمويل الاستهلاكي مع العديد من الشركات، الصيغة الموافقة للشريعة الإسلامية المقترحة من طرف المصرف وجودة خدماتها.

يوفر مصرف السلام الجزائر لعملائه من الشركات والأفراد وسائل وصيغ ادخار مبتكرة ومتنوعة، تسمح لحامليها بتنمية أموالهم وفقا لمعتقداتهم، مثل دفتر الادخار، سندات الاستثمار والودائع لأجل، وقد حققت هذه المنتجات نتائج جد

[1] تقرير بنك السلام، (2016)، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

[2] تقرير بنك السلام، (2017)، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html

مشجعة، في الربع الأخير من عام 2017، حيث بلغت معدلا سنويا متوسطا قدره 2,97%، وبلغ المعدل السنوي للفصل الثاني من سنة 2018 متوسطا قدره 3,08%.[1]

فيما يخص عملة التعاملات المالية في تقارير بنك السلام فقد تم اعتماد الدولار الأمريكي في السنتين 2012، 2013أما باقي السنوات فقد تم اعتماد الدينار الجزائري.

[1] بنك السلام الجزائر، معرض الصحافة لشهر سبتمبر 2018، متاح على الموقع الالكتروني: www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-101-0-11.html

خلاصة الفصل

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الأسباب التي أدت إلى تفاقم وتنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، التي أثرت على الاستثمار والإنتاج وعلى جميع القطاعات الاقتصادية، دفعت الأفراد للبحث عن فرص بديلة عن طريق أنشطة السوق الموازي، جعلت السلطات الجزائرية تقع في إشكال عدم قدرتها على تحصيل أموالها نتيجة لعمليات التهرب الضريبي وتبييض الأموال، وبالتالي عدم صحة بيانات المؤشرات الاقتصادية. وبهدف القضاء على هذا الإشكال عملت الحكومة على استقطاب الكتلة النقدية الفائضة من السوق الموازية إلى البنوك من خلال منتجات إسلامية مختلفة.

كما تطرقنا إلى بنك السلام الجزائر وأهم المنتجات الإسلامية التي يقدمها، حيث استنتجنا أن حجم الودائع والتمويلات في تزايد وتطور مستمر نظرا لخصائصه التي تمكنه من استقطاب عملاء جدد، وهذا التطور يساهم في امتصاص الكتلة النقدية وبالتالي التقليص من حجم الاقتصاد الموازي، ومن ثم تقديمها على شكل قروض يؤدي إلى زيادة الحجم الحقيقي.

وتوصلنا إلى أن وجود مؤسستين بنكيتين تنشطان وفقا للشريعة الإسلامية في الجزائر منها بنك السلام الجزائر، لا تكفي لامتصاص الكتلة النقدية الموجودة خارج الدائرة البنكية، وهذا نلاحظه على المستوى الجزئي فقط، وبالتالي على المستوى الكلي يجب زيادة عدد البنوك الإسلامية، لأنه لا يتم ملاحظة تأثير البنوك بسبب كبر حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الموازي.

الخاتمـــــــة

سعينا من خلال دراستنا هذه إلى إبراز أهمية وخصائص الاقتصاد الإسلامي عامة والبنوك الإسلامية خاصة، وذلك من خلال عدم تعاملهم بالربا (معدل الفائدة) أخذا وعطاءا، فوضحنا مختلف صيغ التمويل الإسلامية التي تتعامل بها البنوك الإسلامية، وقدمنا معالم الاقتصاد الموازي وأهم الأسواق الموازية النشطة فيه وتأثيرها في الاقتصاد، وفي الأخير وضحنا أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور الاقتصاد الموازي في الجزائر والآثار الناجمة عنه، حيث تبين لنا أنه رغم كل القوانين واللوائح التي سنتها الجزائر إلا أنها لم تكن فعالة وناجعة، وبالتالي من أجل معالجة مشكل ظاهرة الاقتصاد الموازي، حاولنا معرفة مدى مساهمة البنوك الإسلامية بصفة عامة وبنك السلام الجزائر بصفة خاصة في امتصاص الكتلة النقدية خارج الدائرة البنكية، واحتواء الاقتصاد الموازي عن طريق المنتجات الإسلامية من خلال الفصل التطبيقي.

❖ **اختبار الفرضيات**

1- إن الاهتمام بظاهرة الاقتصاد الموازي وتكثيف الجهود لمواجهته، تستلزم وضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها، ونظرا لقلة البنوك الإسلامية وفروعها، فلا يمكن أن تكون وافية لامتصاص الكتلة النقدية الخارجة عن الدائرة البنكية واحتواء الاقتصاد الموازي، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى:"احتواء الاقتصاد الموازي بالمنتجات البنكية الإسلامية يستوجب توفير البنى التحتية لهذا النوع من البنوك في أماكن تركز نشاط الأسواق الموازية"**.

2- إن استمرار ضعف التحصيل الضريبي وتوسع الأسواق الموازية دليل على اخفاق السلطات الجزائرية على مواجهة الاقتصاد الموازي من خلال الآليات التقليدية، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية:"عجزت الحكومة الجزائرية على مواجهة الاقتصاد الموازي بالآليات الرقابة والضبط التقليدية"؛**

3- إقبال وقبول العميل ثقافة البنوك الإسلامية، فنمو حجم ودائع بنك السلام للأفراد للفترة (2011-2017) بنسبة 17,8%، يؤكد ثقة الأفراد اتجاه البنك وتعامله بمنتجاته مثل دفتر السلام هديتي، السلام تيسير وغيرها، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة: "تناسب الآليات المالية والممثلة في منتجات بنك السلام الجزائر، ثقافة العميل الجزائري الناشط في الاقتصاد الموازي"؛**

❖ **نتائج الدراسة**

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية بنكية تقوم بأعمالها ونشاطاتها الاستثمارية وخدماتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، دون التعامل بمعدلات الفائدة، وتقدم أساليب تمويل حديثة متمثلة في المنتجات الإسلامية؛

- الاقتصاد الموازي هو الاقتصاد الذي يخرج عن الإطار القانوني للدولة، إذ يعتبر جزءا من الاقتصاد الوطني، يشمل جميع الأنشطة التي تسهم في إجمالي الناتج القومي المقدر رسميا لكنها غير مسجلة؛
- تمثل الأسواق الموازية جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الموازي، فمن خلالها يتم ممارسة جميع الأنشطة الموازية التي تحقق دخلا لا يتم التصريح به، حيث تتواجد جنبا لجنب مع السوق الرسمي وتكاد تكون مكملا ومنافسا له؛
- هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في انتشار وتوسع ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، من بينها أزمة النفط، البطالة، مرحلة الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، ارتفاع مستوى المعيشة وعدم مرونة الجهاز المصرفي وغيرها من الأسباب؛
- الشروط المفروضة من طرف البنك المركزي على البنوك الإسلامية تقف حاجز وعائق أمام نشاط البنك الإسلامي نظرا لخصوصيته التي يتميز بها في عدم تعامله بمعدلات الفائدة؛
- الصيرفة التشاركية التي أقرها محافظ بنك الجزائر في 2018 قد تحد من ظاهرة الاقتصاد الموازي إذا ما تم العمل بها وفقا للشروط الموضحة؛
- بالنظر إلى تفاقم ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، يمكن القول أنه من الصعب التحكم في الأسواق الموازية النشطة في الجزائر،
- غياب تفعيل المجهودات للسلطات الجزائرية من أجل الحد من الاقتصاد الموازي، والنهوض بقطاع البنوك الإسلامية؛
- يعمل بنك السلام الجزائر وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يقدم منتجات إسلامية مختلفة من بينها صيغة المشاركة والمرابحة وغيرهما، يقوم بعدة نشاطات مالية خاصة تلقي الودائع، حيث استنتجنا أن حجم الودائع في تطور مستمر خلال الفترة 2011-2017؛
- يقدم بنك السلام الجزائر خدمات من خلال منتجاته للشركات والأفراد، من بينها دفتر الاستثمار أمنيتي، بطاقة التوفير أمنيتي، وكذلك خدمة السلام تيسير لتمويل السيارات ودار السلام للاستئجار؛
- يوفر بنك السلام الجزائر لعملائه من الشركات والأفراد وسائل وصيغ ادخار مبتكرة ومتنوعة، تسمح لحامليها بتنمية أموالهم وفقا لمعتقداتهم؛
- يوفر بنك السلام الجزائر الكثير من المنتجات موجهة للفئة التي لا تتعامل مع البنوك بسبب توجههم الديني (التعاملات الربوية)؛

- وجود مؤسستين بنكيتين ناشطة وفقا للشريعة الإسلامية في الجزائر منها بنك السلام الجزائر، لا يمكن أن تكون وافية لامتصاص الكتلة النقدية التي هي خارج الدائرة البنكية نظرا لقلتها وقلة فروعها، وهذا على المستوى الجزئي؛
- على المستوى الكلي، يجب توفير بنوك كبيرة قادرة على استقطاب الكتلة النقدية وفروع كثيرة؛
- ضعف التواصل بين البنك والفئة النشيطة في الاقتصاد الموازي.

❖ الاقتراحات والتوصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة تم رصد وتقديم بعض الاقتراحات والتوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ تركيز البنوك الإسلامية على جذب العملاء وذلك من خلال ترويجها لمختلف المنتجات الإسلامية التي تعمل بها نظرا لعدم تعاملها بمعدلات الفائدة؛
- ✓ على البنك المركزي مراعاة خصائص البنوك الإسلامية عند وضع مختلف القواعد والإجراءات الخاصة بالسياسة النقدية وغيرها من التدخلات الإشرافية والتعديل في شروطه عليها، وذلك بما يسمح لها بممارسة نشاطها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
- ✓ ندعو السلطات الجزائرية بضرورة الاهتمام بالبنوك الإسلامية، نظرا لاحتكار السوق من طرف بنكين خاصين، ممثلة في بنك السلام الجزائر وبنك البركة؛
- ✓ يجب التركيز على انتشار وتوسع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، بهدف تطوير عملية الاحتواء المالي من خلال دفع وتحفيز المواطنين على إيداع أموالهم داخل البنوك؛
- ✓ على الدولة الجزائرية تبني المنتجات الإسلامية في البنوك العمومية، لتخفيض تكلفتها نظرا لارتفاعها في بنك السلام الجزائر وبنك البركة؛
- ✓ ينبغي على السلطة النقدية تسخير جهودها للتحكم في نمو الكتلة النقدية بما يتلاءم ومتطلبات النشاط الاقتصادي؛
- ✓ توفير كل الإمكانيات والمجهودات في توسيع نطاق البنوك الإسلامية في توظيفها للمنتجات الإسلامية؛
- ✓ يجب نقل المنتجات الإسلامية إلى البنوك التقليدية العمومية، لأن لديها إمكانية كبيرة في استقطاب عدد أكبر من العملاء في شكل ودائع من الاقتصاد الموازي؛
- ✓ ضرورة القضاء على الاقتصاد الموازي أو الحد منه، من خلال تجهيز مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني للقيام بدورها الفعّال؛
- ✓ ضرورة تفعيل النظام الجبائي الجزائري ودعم آليات التحصيل الضريبي؛

- ✓ يجب على السلطات العمومية محاربة الأسواق الموازية، وبذل المجهودات من أجل كبح عمله وإدراجه في النطاق الرسمي، وإدماج متعامليه في الإطار الرسمي، وذلك بفتح مكاتب صيرفة رسمية؛
- ✓ فرض عقوبات وتطبيقها على المتعاملين في الأسواق الموازية للتخفيف من ظاهرة الاقتصاد الموازي.

❖ آفاق البحث

مّا لا شك فيه هو أن أي بحث علمي لا يخلو من النقائص رغم محاولة الإلمام بأهم جوانبه، فكل بحث علمي هو امتداد لبحوث سبقت فيضيف لها مستجدّات طرأت، وهو أرضية تمهّد لانجازات أخرى، ونظرا لصعوبة الموضوع وقبل طيّ صفحات هذه الدراسة سيتم وضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة.

- ➢ آفاق العمل بالمنتجات الإسلامية في الجزائر؛
- ➢ واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وآليات معالجته؛
- ➢ المنتجات الإسلامية كإلية لاحتواء سوق النقد الموازي في الجزائر؛
- ➢ دور البنوك الإسلامية الجزائرية للحد من الاقتصاد الموازي.

قائمة المـراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- إبراهيم فاضل دبو، (2008): **الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المناهج الأردن.

2- حمد الجنيدل، إيهاب حسين، (2009): **الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.

3- حربي محمد العريقات، سعيد جمعة عقل، (2010): **إدارة المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

4- صفوت عبد السلام عبد الله، (2002): **الاقتصاد السري، دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجها**، دار النهضة العربية، مصر.

5- عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، (2009): **الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف**، الطبعة الحادية عشر، الرياض.

6- عبد الله بن سليمان المنبع، (1995): **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة 1، دار المنبع للنشر والتوزيع.

7- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، (2006): **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

8- عائشة الشرقاوي المالقي، (2000): **البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، طبعة1.

9- غسان محمود ابراهيم، منذر قحف،(2002): **الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم**، دار الفكر، دمشق، سوريا.

10- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، (2000): **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، طبعة1.

11- قادري محمد الطاهر، (2014): **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين للطباعة والنشر والتوزيع.

12-محمد إبراهيم طه السقا، (2006): الاقتصاد الخفي في مصر، ملتزمة للطبع والنشر، مصر.

13- محمد محمود العجلوني، (2008): **البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، أبو ظبي.

14- محمد محمود العجلوني، (2010): **البنوك الإسلامية، أحكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن.

15- محمد محمود المكاوي، (2009): **البنوك الإسلامية، نشأة وتمويل وتطوير**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.

16- محمود حسن صوان، (2001): **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي (دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية)**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة1.

17- محمد سحنون، (2006): **الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الفجر، مصر.

18- نسرين عبد الحميد نبيه، (2008): **الاقتصاد الخفي**، دار الوفاء لدنيا الطبع والنشر، الإسكندرية، مصر.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

باللغة العربية:

1- أرزيل الكاهنة، (2016): **دور السوق الموازية في مجال التشغيل**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر.

2- بن موسى كمال، براغ محمد، (2014): **ظاهرة الاقتصاد الرسمي أسبابه وأثاره**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة الجزائر3، الجزائر.

3- بودلال علي، (2017): **القطاع الغير رسمي في الجزائر ومظاهره**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، الجزائر.

4- خنوسة عديلة، زيدان محمد، (2017): **منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير الصناعة المصرفية والإسلامية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد17.

5- رمضاني محمد، (2011): **الانضباط النقدي في ظل الاقتصاد غير الرسمي وقضايا الإصلاح الاقتصادي**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

6- رحاب محمد بن سعود، (2013): **اقتصاد الظل واقع ملموس وحلول مقترحة**، مجلة جامعة بنغازي العلمية، العدد 03-04، جامعة بنغازي، ليبيا.

7- سليمان ناصر، (2006): **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، واقع وآفاق**، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة ورقلة، الجزائر.

8- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، (2010)، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد07.

9- محمد أمين مازون، (**2018**): **الأدوات التمويلية في المصارف الإسلامية الجزائرية (مصرفي السلام والبركة أنموذجا)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جوان 2018.

10- محمد الهادي حميدات، رابح لبي، (2015): **قراءة حول تطور الخدمات البنكية الإسلامية في الجزائر**، مجلة المناجير، العدد02، الجزائر.

11- موسوس مغنية، (2018)، **ضبط الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، عدد 02،الجزائر.

12- نسرين يحياوي، (2016): **الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم الأسباب والنتائج**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 06، الجزائر.

باللغة الاجنبية:

1- Said chakour, cécil perret, (2014): **le commerce informel en Algérie,** critique economique la revue des economiste critique, huitiéme année, eté –automne, rabat, maroc.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الاكاديمية

1- بوحيدر رقية، (2012): **إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطية، الجزائر.

2- بن ختو بن يوسف، (2016): **العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

3- بورعدة حورية، (2016): **الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر.

4- بودالي بلقاسم، (2011): **ظاهرة التهرب الجمركي واستراتيجيات مكافحته**، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

5- توهامي محمد رضا، (2018): **دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

6- حامد المطيري، (2012): **قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراسة تطبيقية على السعودية خلال الفترة 1970–2009)**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية.

7- حمودة رشيدة، (2012): **استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر)**، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة التكنولوجيا في علوم التسيير، تخصص إدارة إستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

8- خاطر سعدية، (2015): **التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر.

9- زينب قرفي، فاطمة الزهراء لعموري، (2016): **الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر 2004–2014)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

10- عماد فراح، (2014): **دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

11- عصام بوزيد، (2016): **التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

12- قندوز هشام، (2016): **العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في المدى الطويل (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة تلمسان، الجزائر.

13- قارة ملاك، (2010): **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس والسنغال**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

14- مقلاتي عليمة، بدواني بسمة، (2015): **البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة نموذجا)**، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص القانون الخاص الشامل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان، بجاية، الجزائر.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

1- بقبق ليلي أسمهان، (2007): **العمليات البنكية غير المشروعة وأثرها على الاقتصاد**، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي بسعيدة، 20-21 أفريل 2007 .

2- بن شعيب نصر الدين، بن شويخي عائشة، (2007): **الاقتصاد الغير رسمي تشغيل الأطفال بين الفقر والتسرب من التعليم**، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 20-21 أفريل 2007.

3- حسن سالم العماري، (2005): **المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، دمشق.

4- دحماني رضا، بن ربيحة محمد، (2017): **سوق العمل بين حتميات التشغيل غير الرسمي وتحديات سوق العمل في الجزائر**، يوم دراسي لطلبة الدكتوراه حول تحولات سوق العمل في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03.

5- رحماني سناء، ديلمي فتيحة، (2011): **مفهوم ومنهج الاقتصاد الاشتراكي**، مداخلة مبادئ الاقتصاد الإسلامي وخصائصه، تخصص علوم تسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

6- سعيد علي محمد العبيدي، إبراهيم شعيب عبد المطلب الحديثي، (2018): **قياس اندماج المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية (العراق حالة دراسية)**، المؤتمر العلمي الدولي دور الاقتصاد والتمويل الإسلامي في التنمية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 25-27 أفريل2018.

7- شعيب بغداد، (2004): **إشكالية الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر**، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان.

8- عزوز بن علي، بوزيان عبد الباسط، (2007): **الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر**، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي بسعيدة، 20-21 نوفمبر 2007.

9- عزوز بن علي، (2017): الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر، ملتقى وطني بعنوان الاقتصاد الموازي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

خامسا: التقارير

1- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري.

2- الديوان الوطني للإحصائيات، **التشغيل**، الفصل الثاني، حوصلة إحصائية 1962-2011.

3- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري، (2012)، **النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة**، الثلاثي الرابع.

4- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري، (2015)، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة.

5- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري، ديموغرافيا الجزائر 2016.

6- الديوان الوطني للإحصائيات، نتائج 2014-2016، نشرة 2017.

7- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، أكتوبر 2012،

8- بنك الجزائر، (2018): **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018**، ديسمبر 2018،

9- بنك الجزائر، أنظمة عام 2009.

10- بنك الجزائر، أنظمة عام 2018.

11- بنك السلام الجزائر.

12- بنك السلام الجزائر، معرض الصحافة لشهر سبتمبر 2018.

13- بنك السلام الجزائر، عدد جانفي 2019، مجلة شهرية صادرة عن خلية التسويق والاتصال، مجلة السلام، عدد تجريبي.

14- بنك السلام الجزائر، عدد فيفري 2019، مجلة شهرية صادرة عن خلية التسويق والاتصال، مجلة السلام.

15- بنك السلام الجزائر، عدد أفريل 2019، مجلة شهرية صادرة عن خلية التسويق والاتصال، مجلة السلام.

16- تقرير محافظ بنك الجزائر، (2018)، **تطور الصيرفة البديلة في الجزائر**، اليوم البرلماني 04 أفريل 2018.

17- تقرير محافظ بنك الجزائر، (2019): **عصرنة المصارف، انجازات وآفاق**، المنظم من طرف الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية،19 فيفري 2019.

18- تقرير بنك السلام، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

19- وزارة التجارة.

20- وزارة الصناعة والمناجم، 2014، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

21- وزارة الصناعة والمناجم، 2017، قطاع الصناعة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

22- وزارة الصناعة والمناجم، 2017، قطاع الزراعة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

سادسا: القوانين والأوامر

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2017)، العدد 77.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2018)، العدد 53.

سابعا: مواقع الانترنت الرسمية

1- سعد بن حمدان اللحياني، (2012): **مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، الفصل الثاني، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أم القرى، السعودية. https://xmilsom.files.wordpress.com/2016/04/mabade1434-2.pdf

2- www.bank-of-algeria.dz
3- www.joradp.dz
4- www.mfdgi.gov.dz
5- www.andi.dz
6- www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_Arabe.pdf
7- www.ons.dz
8- www.bank-of-algeria.dz
9- www.commerce.gov.dz/ar/statistiques
10- www.ons.dz/IMG/pdf/DonneesStatEmploarab2012_.pdf
11- www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industrie
12- www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture
13- www.ons.dz/IMG/pdf/emplar0915.pdf
14- www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html
15- www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-36-15.html
16- www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-32-0.html
17- www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-20.html
18- www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-233-0.html
19- www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-6.html
20- www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-30-17.html
21- www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-2.html
22- www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html
23- www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-101-0-11.html

الملاحـــــــق

الملحق رقم (01): الفرق بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي من منظور بنك السلام

أقلام الموظفين

فلسفة الصيرفة الإسلامية و البنك الإسلامي

بقلم السيد توفيق محمد بوكربطاوي
مدير الإدارة القانونية .

بإمكاننا أن نعرف أن البنك الإسلامي هو عبارة عن مؤسسة مالية تقدم الخدمات المصرفية على كافة أنواعها على أساس غير الربا ووفق أحكام الشريعة الإسلامية ، إن الدوافع و الأسباب التي جعلت ظهور البنوك الإسلامية قوله تعالى ((يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين * فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون))

حيث أن الفائدة هي الركيزة الأساسية في تعامل البنوك التقليدية من حيث الفائدة المدفوعة على الأموال المودعة والفائدة المقبوضة على القروض ولما كان هذا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا أخذاً وعطاءا إضافة إلى وجود كثير من الناس الذين يحجمون عن التعامل مع البنوك التقليدية خوفاً من الوقوع بالحرام . كما تقوم فلسفة عمل البنك الإسلامي على عدم استخدام سعر الفائدة لتحديد العائد للمودعين بل يتم ضخ مبالغ المودعين (الودائع les ressources) في وعاء استثمار بمبدأ المضاربة المطلقة و يقوم المصرف الإسلامي في استثمارها (les emplois) بنظام المرابحة و الإجارة و السلم و الإستصناع و المشاركة (المنتوج الإسلامي les produits islamique) والتمويل (le financement) في هذا المنظور يختلف اختلافاً كلياً عن الإقراض الذي يمارس في البنوك التقليدية حيث تعتبر عملية الإقراض التي تمارس في البنوك التقليدية عملية إجارة النقود مقابل فائدة.

البنك الإسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً بل يستثمر وفق أحكام الشريعة الإسلامية معتمدا على الودائع التي يتسلمها من زبائنه تستخدم هذه الأموال على النحو التالي :

يفوض البنك من قبل المتعامل باستعمالها وله غنمها وعليه غرمها ولا تكون مقيدة عند السحب أو الإيداع.

استثمارها على أساس المضاربة المشتركة مقابل حصول أصحاب هذه الودائع على معدل ربحية .

استثمارها في مشروع محدد على أساس حصول البنك معدل ربحية دون أن يتحمل الخسارة الناشئة عن تفريط أو تقصير أو تعدٍ.

الاستثمار المباشر في الأصول المنقولة وغير المنقولة.

الاستثمار في الأوراق المالية شريطة أن تكون عائدة لشركات لا تتعامل بالربا أو لا يتعارض نشاطها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تقديم التمويل لمختلف المشاريع التجارية والزراعية والصناعية والعقارية والتي تتوافق أغراضها مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال صيغ التمويل المختلفة

(المرابحة. المضاربة. الإجارة. الإستصناع.المشاركة. السلمى، المزارعة .....)

أوجه الاختلاف البنوك الإسلامية و التقليدية:

البنـــك التقليدي:	البنـــك الإسلامي
1. حشد المدخرات و استثمارها حسب الأسس المتبعة في البنوك الربوية.	1. حشد المدخرات واستثماره على أسس المعاملات الإسلامية.
2. قبول الودائع على أساس سعر الفائدة المحدد سلفاً وبغض النظر عن نتائج الأعمال ويكون سعر الفائدة عامل جذب للودائع.	2. قبول الودائع على أساس مشاركتها في الأرباح في حال تحققها وعلى ضوء نتائج الأعمال.
3. يقوم عمل البنوك الربوية على أساس المتاجرة بالقروض.	3. يقوم عمل البنك الإسلامي اساسا على التعامل بعقود البيوع.
4. الودائع في البنوك الربوية تمثل ديناً عليها يجب ردها.	4. الودائع أمانة لدى البنك الإسلامي له غنمها وعليه غرمها أما الودائع الاستثمارية فهي حسابات مشاركة في الربح والخسارة.
5. معيار استثمار الأموال في البنوك الربوية يقوم على أساس الربحية حتى ولو كانت مجالات الاستثمار غير شرعية.	5. معيار استثمار الأموال في البنوك الاسلامية يقوم على أساس الربحية في مجالات الاستثمار المشروع.
6. تكديس الثروات والنمو غير المتوازن في قطاعات الاقتصاد	6. تعمل على تقوية الروابط الاجتماعية من خلال أعمالها
7. تحصل على فوائد تأخير عند التأخر في السداد	7. لا تقوم البنوك الإسلامية بالحصول على فوائد تأخير عند التأخر في السداد

15

الملحق رقم (02): منتجات بنك السلام نموذج عن ودائع (دفتر الاستثمار هديتي)

مستجدات

مصرف السلام الجزائر يعتمد جناح عرض جديد أنيق وعصري

منتج دفتر الإستثمار "هديتي"

يعتزم مصرف السلام الجزائر إطلاق منتج دفتر الإستثمار "هديتي". هذا المنتج الجديد يسمح لأي شخص بفتح دفتر استثمار لشخص آخر دون علمه ويودع له فيه مبلغ 20 ألف دج على الأقل ومن ثم يقوم المصرف بمنحه علبة دفتر الإستثمار والتي تعمل حاليا خلية التسويق على تصميمها ومن ثم يتقدم الشخص المهدي بهذه العلبة للمهدى له ويفاجئه بالهدية.

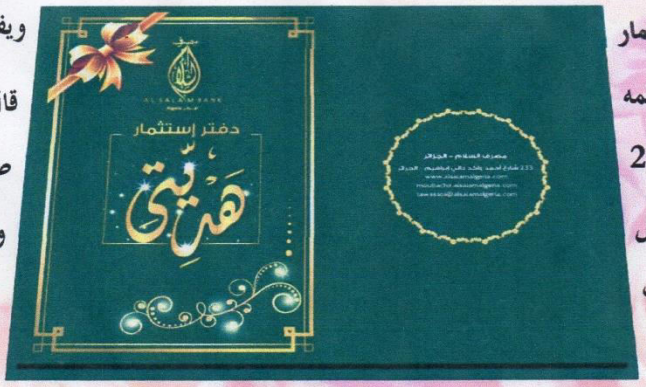

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " تهادوا تحابوا"

رواه البخاري في الأدب المفرد.

14

الملحق رقم (03): الامتيازات الممنوحة مقابل دفتر الاستثمار أمنيتي

نشاط التسويق و الاتصال

السحب الفصلي لطومبولا دفتر الاستثمار "أمنيتي"

"أمنيتي عمرة...تحقق حلم الفائزة الأولى"

نظمت خلية التسويق و الاتصال للمصرف السحب الفصلي للقرعة الخاصة بطومبولا دفتر الإستثمار "أمنيتي" للثلاثي الأخير من الفاتح أكتوبر الى 31 ديسمبر من سنة 2018؛ و الذي جرى بتاريخ الخميس 17 جانفي 2019 بالمقر الرئيسي للمصرف بدالي ابراهيم؛ بحضور نائب المدير العام السيد "عبد الرحمن بن لحفصي"

و رئيس القطاع التجاري السيد ."سفيان جبايلي" و المحضر القضائي السيد ."محمد بوسماحة" و كذا بحضور جمع من الموظفين.

و قد توج السحب فوز السيدة "يوسفي وهيبة" من قسنطينة بالفوز بعمرة الى البقاع المقدسة مدفوعة التكاليف من طرف مصرف السلام الجزائر.

YOUSFI OUAHIBA

للاطلاع على فيديو سحب قرعة دفتر الإستثمار "أمنيتي" على قناة اليوتيوب الرسمية لمصرف السلام-الجزائر

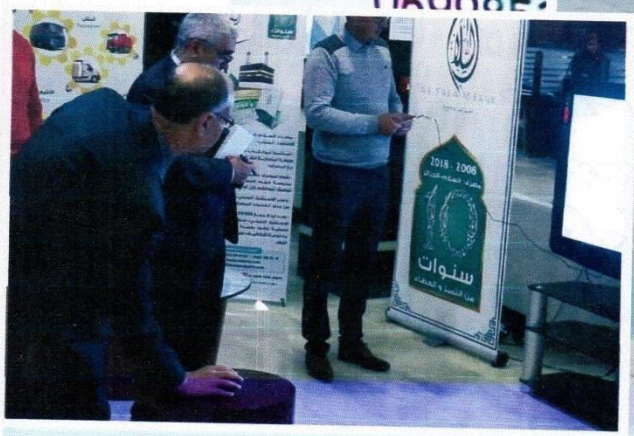

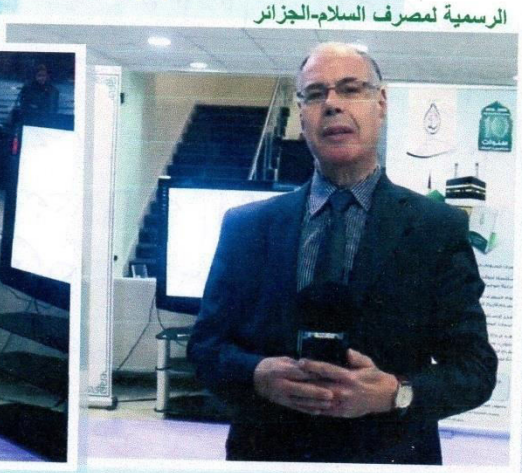

12

الملحق رقم (04): منتجات بنك السلام نموذج التمويل العقاري (دار السلام للاستئجار)

نشاط التسويق و الاتصال

اطلاق مصرف السلام-الجزائر للتمويل العقاري الجديد

"دار السلام للاستئجار"

هل ترغب في استئجار منزل أو شقة ؟
أنت بحاجة إلى مساعدة مالية ؟
دار السلام لاستئجار منزل هنا لتدعمك...

دار السلام
DAR AL SALAM
لاستئجار منزلك
Pour la location de votre maison

من يمكنه الاستفادة من دار السلام للإستئجار ؟

كل شخص تتوفر فيه الشروط التالية:

- العمر ما بين 18 و 70 سنة تاريخ آخر قسط مدفوع :
- أن يكون موظفا، صاحب مهنة حرة، تاجر أو صاحب إيراد ثابت .إذا كنت موظفا بعقد عمل غير محدد المدة) أقدمية في العمل لا تقل عن 6 أشهر:
- إذا كانت المداخيل الشهرية ثابتة و منتظمة 000 40دج و أكثر.

كيف يسدد تمويل دار السلام للإستئجار ؟

- يمكن أن يسدد من خلال الإقتطاع المباشر من الراتب، أو من خلال تحويل دائم :
- الإقتطاع الشهري يصل إلى% 50من قيمة مداخيلك.

ماهي الإمتيازات المرتبطة بدار السلام للإستئجار ؟

- هامش ربح تفضيلي عند توطين الراتب :
- تمويل بدون مصاريف الملف :
- إمكانية رفع قيمة التمويل بدعم من أفراد عائلتك من الدرجة الأولى (أب، أم، إبن، بنت أو الزوج(ة) :
- تمويل يمكن أن يغطي 100% من قيمة الإيجار.

ماهي مميزات تمويل دار السلام للإستئجار ؟

- صيغة التمويل معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف :
- تمويل تصل قيمته إلى 000 500 1 دج :
- فترة سداد تمتد من 12 إلى 24 شهر:

13